الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل السادس: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.

مقـــدمـــة

تعتبر هذه الدراسة الميدانية هى المدخل، والطريق الموصل لفهم الواقع، ومعرفة الحقائق على الأرض، فهى ليست دراسة وحيدة الجانب، قاصرة على فهم الباحث وحده للمشكلة التى يكتب عنها، بل وفهم المبحوث أيضا، لأبعاد هذه المشكلة وواقعها، وذلك من خلال تواصل، وتفاعل متبادل بين الباحث، والمبحوث وذلك من خلال استمارات الاستبيان التي تعتمد عليها الدراسة.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة الميدانية كانت مكملة للدراسة النظرية، إذ جاءت بعدها، متممة لها، وموضحة لكثير من حقائقها، ومن ثَمّ كان البحث كاملًا، وشاملًا، لا يقتصر على النظر والغرض بقدر ما يستند إلى الوقائع، والحقائق، والملاحظة، والرصد، وأخذ الأدلة من أفواه أصحابها، ومن ذوي الخبرة، والتجربة فى طريق حل المشكلة، وذلك حتى تتم الفائدة المرجوة من الدراسة، ويحصل المقصود، ويصل الباحث إلى الهدف المنشود من البحث.

وفي هذا الفصل يتناول الباحث ـ بالعرض والتحليل ـ الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من حيث تساؤلات الدراسة، ونوعها، والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، ومجالات الدراسة، وأيضًا الأساليب الإحصائية المستخدمة؛ لأن لكل دراسة خطة تحتوى على عناصر أساسية، ودراستنا هذه تحتوى على هذه العناصر.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

مقدمة:

١- تساؤلات الدراسة.

٢- صعوبات الدراسة.

٣- نوع الدراسة.

٤- المنهج المستخدم.

٥- أدوات الدراسة.

٦- مجالات الدراسة.

- المجال المكاني .
- المجال البشري .
- المجال الزمني .

٧- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

أولاً: تساؤلات الدراسة:

١- ما مظاهر مشكلة الفقر في المجتمع المصري ؟

٢- ما أسباب هذه المشكلة فى مصر ؟

٣- ما الآثار المترتبة لمشكلة الفقر على القيم في المجتمع المصري؟

٤- ما المقترحات لمواجهة مشكلات الفقر فى مصر ؟

ثانيًا: صعوبات الدراسة الميدانية:

الحق أن الدراسة الميدانية لم تكن سهلة، إذ إنها لم تعـتمد على الكتب، والمراجع، والمعلومات المتاحة للباحث، والتى يمكن الحصول عليها بطريقة أو بأخرى .... إنما اعتمدت على آراء عدد ليس بالهين[1]، وفي المحافظات الثلاث .... الأمر الذي أدى إلى بعض المشكلات المادية، والمعنوية، والتى يمكن للباحث أن يجملها فيما يلي:

أ ـ تردد كثير من المبحوثين في أخذ الاستمارة، والتجاوب مع الباحث، وذلك خوفًا على نفسه من المساءلات القانونية، أو الملاحقات الأمنية، أو اليأس من حل المشكلة، أو فقد الأمل فى المستقبل ـ كما عبر عن ذلك كثير من المبحوثين ـ أو بسبب الجهل، والاستخفاف بالمسألة برمتها، أو السلبية، وعدم الرغبة فى التعاون .... مما كلف الباحث جهدًا كبيرًا في إقناع هؤلاء وهؤلاء.

ب ـ طلب المال من الباحث مقابل إتمام الإجابة على الاستمارة، بدعوى أنهم فقراء وفى حاجة إلى المساعدة.

جـ ـ السفر المتكرر إلى مواقع المبحوثين فى المحافظات الثلاث .... لمتابعة الاستمارات الموزعة عليهم، واكتشاف أن كثيرًا منهم قد أهملها، أو فقدها، أو نسيها فى البيت، مما كلف الباحث استمارات أخرى، ووقت آخر.

د ـ استخراج النتائج، والمقارنة بينها، ومعرفة الإحصائيات المئوية في كل محور من محاور استمارات الاستبيان، حيث وجد الباحث صعوبات بالغة، وذلك بسبب عدم تخصصه واقتصار دراسته الماضية على المجالات الشرعية والأدبية (الدينية)، وبُعد هذه الدراسة عن الرياضة والأرقام والإحصاء.

هـ ـ التردد على أساتذة الجامعة كثيرًا للتعاون مع الباحث فى إنجاح هذا البحث لاسيما مسألة تحكيم الاستمارة من الأساتذة المحكمين ، ثم استخراج بعض النتائج والدلالات والنسب من

---

(١) ثلاثمائة (٣٠٠) حالة مستهدفة.

الجداول التى جاءت بها الدراسة، مع عمل مقابلات مع بعض الأساتذة المتخصصين في طرق حل المشكلة.

هذه هي أهم المتاعب والمصاعب التي واجهت الباحث فى هذه الدراسة، والتي تم التغلب عليها ـ بعون الله ـ ثم بعون الأساتذة الكرام.

ثالثًا: نوع الدراسة:

يتحدد نوع الدراسة على أساس مستوى المعلومات المتوفرة والممكنة لدى الباحث ، وعلى أساس الهدف الرئيس للدراسة، وكذلك حساب طبيعة الموضوع الذى يدرس من حيث الجدية، أو التعميق وإمكانية التعميم[١].

ولما كانت الدراسة الحالية تستهدف الوقوف على أثر مشكلة الفقر على القيم والأخلاق في المجتمع المصري، لذا فأنسب أنواع الدراسات التى تتناسب مع طبيعة هذا الموضوع (الدراسة الوصفية).

رابعًا: المنهج المستخدم:

تمشيًا مع نوع الدراسة الحالية، واتساقًا مع أهدافها، فقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة المختارة للدراسة.

خامسًا: أدوات الدراسة:

١ـ استمارة مقابلة شبه مقننة للتعرف على أثر مشكلة الفقر على القيم، مطبقة على المستفيدين من لجان الزكاة، والجمعيات الشرعية، والخيرية.

٢ـ دليل الخبراء، وآراؤهم حول مواجهة مشكلة الفقر في المجتمع المصري.

(أ) مرحلة إعداد الاستمارة:

في سبيل إعداد هذه الاستمارة ، تم الاطلاع على كثير من الدراسات السابقة والتى تناولت مشكلات الفقر في المجتمع المصري بصفة عامة، ومشكلات القيم والأخلاق في مصر بصفة خاصة، وقد مرت هذه الاستمارة بعدة مراحل ، واشتملت على عدة محاور ، وتميزت بعدة مزايا، أذكر منها ما يلى :-

١- وضع الاستمارة في صورتها الأولى ، وذلك عن طريق عمل مقابلات مفتوحة مع أساتذة الجامعات ، والمهتمين بالموضوع ـ محل الدراسة ـ للتعرف على أهم القضايا التى لابد وأن تطرح فى هذه الاستمارة.

٢- اختيار العينات المستهدفة ، والأحياء التى تنتمى لها هذه العينات .

٣- محاولة الربط بين هذه الدراسة، والإطار النظري الذى سبقها، والدراسات السابقة عليها

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة سنة ١٩٩٠، صـ١٣٣.

للوصول إلى نتائج ومعلومات مؤكدة، عن مظاهر وأسباب وآثار مشكلة الفقر على القيم في المجتمع المصري، ومقترحات المستفيدين نحو مواجهة المشكلة.

(ب) مرحلة اختبار صياغة الأداة:

(أ) بعد أن تم إعداد الاستمارة فى صورتها المبدئية والتي احتوت على (٥٢) عبارة، وقد روعي في صياغة هذه العبارات عدة اعتبارات من أهمها ما يلي:

١ـ صياغة العبارات بطريقة سهلة وواضحة .

٢ـ وضوح ألفاظ كل عبارة بحيث لا تحمل أكثر من معنى.

٣ـ مراعاة الخلفية المعرفية للعينة المستهدفة للدراسة.

وقد تم عرض هذه الاستمارة في صورتها المبدئية على مجموعة من أساتذة و خبراء الخدمة الاجتماعية، وكلية الدعوة الإسلامية[1] وقد بلغ عددهم (١٦) وذلك بهدف قياس الصدق الظاهري للأداة ، والتأكد من ارتباط كل سؤال أو عبارة بالمراد قياسه، وقد أرفق بها كتاب أوضح الباحث فيه عنوان الدراسة، والهدف منها، والمحاور المكونة للاستمارة.

وبناءً على التغذية المرجعية التى استفادها الباحث من آراء المحكمين، تم التعديل فى صياغة العبارات ، وكذلك حذف عبارات أخرى، حيث تم الإبقاء على العبارات التى حازت على نسبة ٧٠٪ من آراء المحكمين وأصبحت الاستمارة تحتوى فى صورتها النهائية على (٤٥) عبارة موزعة كالتالى :

المحور الأول: والخاص بمظاهر الفقر في المجتمع المصري (١٤) عبارة.

المحور الثاني: أسباب مشكلة الفقر (٨) عبارات.

المحور الثالث: الآثار المترتبة لمشكلة الفقر علي القيم في المجتمع المصري(١٩) عبارة.

المحور الرابع: مقترحات عينة الدراسة نحو مواجهة مشكلة الفقر في المجتمع المصري (٤) عبارات.

وقد تم تطبيق الاستمارة على عينة استطلاعية تنطبق عليها شروط العينة بلغ عددها عشرون مفردة، وذلك للتأكد من سهولة العبارات، ومعرفة زمن الإجابة على الاستمارة.

(١) انظر ملحق رقم (٣) يوضح أسماء السادة المحكمين.

سادسًا: مجالات الدراسة:

- المجال المكاني. - المجال البشري. - المجال الزمني.

أ-المجال المكاني:

تم تطبيق أداة الدراسة فى ثلاث محافظات (القاهرة - والشرقيه - وسوهاج) وقد اختيرت هذه المحافظات حتى تمثل الوجه القبلي والبحري والقاهرة وكان اختيار القاهرة على أساس أنها العاصمة التى تمثل معظم شرائح المجتمع المصري ، وتضم أكبر عدد من المواطنين ، وبها الكثير من الأحياء الفقيرة.

وقد تم التطبيق الفعلى لأداة الاستبيان (الاستمارة) في مدينة السلام بالقاهرة، على عينة عشوائية من المستفيدين من لجنة الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي، ومقرها مسجد الرحمن علم القرآن، مساكن القاهرة أولى(١).

وقد اختيرت محافظة الشرقية، وسوهاج بالطريقه العشوائية البسيطة(٢) لتمثيل الوجه القبلي، والوجه البحري مع محافظة القاهرة،وقد تم التطبيق الفعلى في مركز أخميم، وساقلته بمحافظة سوهاج (٣)، و فى مركز بلبيس بمحافظة الشرقية (٤).

ب-المجال البشري:

وهم الأفراد الذين تم التطبيق عليهم في المحافظات الثلاث ـ محل الدراسة ـ والتي تمثلت في (٣٠٠) ثلاثمائة مفردة لكل محافظه (١٠٠) مائة مفردة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:ـ

جدول رقم (١)

م	المحافظات	عدد العينة	النسبة المئوية
١	القاهرة	١٠٠	٣٣.٣
٢	الشرقية	١٠٠	٣٣.٣
٣	سوهاج	١٠٠	٣٣.٤
	المجموع	٣٠٠	١٠٠

(١) انظر ملحق رقم (٤) لمعرفة التفاصيل.

(٢) حيث كتبت أسماء المحافظات على قصاصات ورقية، تم اختيار واحدة منها.

(٣) انظر ملحق رقم (٥ـ٦).

(٤) انظر ملحق رقم (٧).

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لنا عدد العينة المختارة للدراسة الميدانية وأسماء المحافظات التي تسكنها هذه العينة، والنسبة المئوية لكل محافظة.

١ـ نوع عينة الدراسة:

هذه الدراسة تستهدف عددًا من المستفيدين من لجان الزكاة والجمعيات الخيرية دون التقيد بنوع خاص عند إجراء المقابلات وتوزيع الاستمارات.

جدول رقم (٢)

يوضح متغير النوع لعينة الدراسة

م	النوع	ك	النسبة المئوية
١	ذكر	٢٤٣	٪٨١
٢	أنثى	٥٧	٪١٩
	الإجمالي	٣٠٠	١٠٠

ويلاحظ في الجدول السابق زيادة نسبة الذكور على الإناث وهذا يؤكد وجود مشكلة بطالة عالية لدى الذكور أكثر من الإناث، والجميع لا يجدون أعمالًا تغطي النفقات المطلوبة منهم، ولا يخفى علينا أن المجتمعات الشرقية عمومًا والمسلمة خصوصًا بحكم دينها وتراثها وثقافتها تطالب الذكور بالنفقة على الأسرة والأهل أكثر من الإناث.

٢- المراحل العمرية لعينة الدراسة:

أما عن الشرائح المستهدفة في الدراسة، فقد تم تطبيق الدارسة على جميع الشرائح العمرية من أقل من عشرين سنة وحتى فوق الستين.

جدول رقم (٣)

يوضح متغير السن لعينة الدراسة

م	السن	ك	النسبة المئوية
١	من ٢٠سنة إلى ١٠ سنوات	١٢	٤٪
٢	من ٢٠سنة الى أقل من ٣٠سنة	١٩	٦.٣٪
٣	من ٣٠ الى أقل من ٤٠ سنة	٥٠	١٦.٧٪
٤	من ٤٠سنة إلى أقل ٥٠	٦٤	٢١.٣٪
٥	من ٥٠إلى أقل من ٦٠	٩٩	٣٣٪
٦	من ٦٠سنة إلى ٨٠	٥٦	١٨.٧٪
	الإجمالي	٣٠٠	١٠٠٪

الجدول السابق يعبر عن نسب المراحل العمرية التي صوتت على استمارة الاستبيان، ومن خلاله يتضح أن أكبر الشرائح العمرية التى تتلقى إعانات من لجان الزكاة والجمعيات الخيرية هى من بين الـ(٥٠) سنة والـ(٦٠) وهذا يرجع إلى احتياج هذه الشريحة للإعانة، والمساعدة أكثر من غيرها، وذلك بسبب تقدم السن ووجود الأولاد، وكثرة النفقات لاسيما نفقات زواج الأولاد، وإعداد السكن المناسب لهم.

ثم تأتى فى المرتبة الثالثة مرحلة ما فوق الستين (٦٠)، ولا يخفى ما لهذا السن من مطالب تتعلق بالدواء ونوعية الطعام وسبل الراحة.

ثم تأتى في المرتبة الثالثة مرحلة ما بين (٤٠) سنة إلى (٥٠) سنة ولعل ذلك يرجع إلى وجود الأولاد في مراحل التعليم في هذه المرحلة أكثر من غيرها كما يلاحظ أيضًا حضور عدد من الشباب من (٢٠) إلى (٣٠) سنة بين الفقراء، وهذا يؤكد وجود البطالة بين الشباب، وقبول هذا العدد (في هذا السن المبكرة) لتلقي الصدقات والاعتماد فى العيش على الإعانات من لجان الزكاة والجمعيات الخيرية في حين أن هذا السن هو سن التدريب على العمل والإنتاج والاعتماد على النفس وفي ذلك دلالة على أثر الفقر على قيم العمل.

٤- الحالة التعليمية:

جدول رقم (٤)

يوضح الحالة التعليمية لعينة الدراسة

م	الحاله التعليمية	ك	النسبه المئوية
١	أمي	٧٢	٢٤٪
٢	محو أمية	١٣	٤.٣
٣	يقرأ ويكتب	٥٨	١٩.٣
٤	حاصل على إعداديه	١٩	٦.٣
٥	مؤهل متوسط	١٠١	٣٣.٧
٦	مؤهل عال	٣٧	١٢.٤
	الإجمالى	٣٠٠	١٠٠٪

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن أعدادًا كبيرة من الفقراء فى مصر لا تقرأ ولا تكتب(أمية)، وهذا يعني أن نسبة الأمية ـ التي تعد عائقًا من عوائق التنمية فى مصر، وسببًا من أسباب انتشار واستمرار الفقر ـ قد وصلت إلى معدلات كبرى (٢٤٪) في عينة الدراسة فقط، كما أن هناك أعدادًا أخرى أقرب إلى الأمية وإن كانت تقرأ وتكتب أو حاصلة على بعض الشهادات (دون العليا) حيث

إنه لا توجد لديهم أى مهارات تقنية يحتاجها سوق العمل الحديث ، فلقد سأل الباحث كثيرًا من المستهدفين بالدراسة، عن الدراسات التقنية كالكمبيوتر، والخبرة في مجالات الإنتاج والتصنيع، وكانت الإجابات متفاوتة بين عدم الخبرة وضعفها.

والغريب أن هذا الأمر ـ للأسف ـ ينطبق على المؤهلات العليا التى بلغت نسبتها من بين المبحوثين (١٢.٤) وهذا لا يؤكد أن الفقر يؤثرعلى القراءة والكتابة فقط، وإنما يؤثر على العلم بوجه عام، وعلوم التقنية الحديثة، وفنون المعرفة بوجه خاص، وهذا يؤكد أن الفقر صار أخطر من كونه مشكلة حيث طال عددًا لا يستهان به من خريج الجامعات، وهذا يؤكد على ضياع كثير من القيم العلمية البدائية منها والمتطورة والمعاصرة.

٥- الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٥)

يوضح الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة:

م	الحالة الاجتماعية	ك	النسبه المئوية
١	عَزَب	٧٠	٢٣.٤
٢	متزوج	١٦٢	٥٤٪
٣	مطلق	٢٨	٩.٣٪
٤	أرمل	٤٠	١٣.٣٪
	الإجمالى	٣٠٠	١٠٠٪

وبالنظر إلى الجدول السابق يتبين للباحث أن عددًا كثيرًا من الشباب الأعزب يتلقى الصدقات، ولا يستطيع الزواج بسبب الفقر، هذا ما أكد عليه الشباب وصدقته نسب الاستبيان، حيث بلغت نسبة الشباب الأعزب ممن يتلقون الصدقات (٢٣.٤٪) وهذا يؤكد خطورة الفقر على الشباب في هذه المرحلة التى يتأهبون فيها للعمل ويتأهلون من خلالها لتكوين الأسرة وتحمل المسئوليات.

كما أن هناك من تزوج وليس له دخل ينفق منه على أهله ،حيث بلغ عدد المتزوجين العاجزين عن النفقة فى العينات المستهدنه (٥٤٪) أى أكثر من النصف يعاني من الفقر، وفي هذه دلالة قوية وواضحة في بيان خطورة الفقر في مصر ،وإذا كان هذا حال من تزوج ولا يستطيع الاستمرار في الحياة مع أهله بدون مساعدات(بسبب الفقر) فهناك من تزوج وفشل في الزواج، إذ تبين للباحث أن عدد حالات الطلاق بلغ(٩.٣٪) في عينة البحث معظمهم من النساء، وهذا يؤكد أن الفقر قد يدفع باتجاه الهروب من المسئولية، ومن ثم طلب الطلاق من قبل الزوجة، لاسيما عند عجز الزوج عن النفقة الضرورية التى لا غنى عنها، ولا حياة بدونها.

هذه النتيجة التي يوضحها الجدول (٤) تؤكد خطورة الفقر على القيم في المجتمع المصري، وعلى وجه الخصوص القيم الاجتماعيه: كالتكافل، والتعاون بين الأقارب و الجيران، حيث لم يجد هؤلاء ما يكفيهم عند ذويهم الأقربين فلجأوا إلى لجان الزكاة والجمعيات الخيرية حتى يتمكنوا من الحصول على النفقه لهم ولأولادهم، فكثير من المطلقات يذكرن أن لهن أطفالًا لا ينفق عليهم آباؤهم، بسبب البطالة، وقلة مستوى الدخل، قياسًا مع متطلبات الحياة، وغلاء الأسعار حيث يصرح معظم المبحوثين بذلك.

٦- عدد أبناء عينة الدراسة:

جدول رقم (٦)
يوضح عدد الأبناء لعينة الدراسة:

م	النوع	ك
١	ذكر	٦١٠
٢	أنثى	٥٧٣
	الإجمالى	١١٨٣

الجدول السابق يبين عدد الذكور من أبناء المستفيدين من لجان الزكاة إذ بلغ (٦١٠) من مجموع (١١٨٣) بزيادة ملحوظة عن عدد الإناث إذ بلغ(٥٧٣) أي بفارق(٣٧) حالة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابى(١١٨٣) العدد الإجمالى على (٣٠٠) مجموع حالات الدراسة، نرى أن متوسط ما تكفله كل

أسرة من عينة الدراسة(٤) أطفال تقريبًا، وهذا يدل أن هناك آلافًا من الأطفال في مصر تعاني من ويلات الفقر.

٧- الحالة المهنية :

جدول رقم (٧)

يوضح الحالة المهنية لعينية الدراسة

م	الحاله المهنية	ك	النسبه المئوية
١	أعمل	١٢٠	٤٠٪
٢	لا أعمل	١٨٠	٦٠٪
	الإجمالى	٣٠٠	١٠٠٪

من خلال النظر في الجدول السابق يتأكد أن (٦٠٪) من هذه الأسرة لا تعمل ـ أي: هي في بطالة وأنها تعتمد اعتمادًا كاملًا على الصدقات والإعانات ـ، وأن (٤٠٪) لها أعمال لا تفى ولا تكفى للاحتياجات الأولية الضرورية اللازمة لاستمرار الحياة فهى تعمل بأجور متدنية للغاية تتراوح ما بين (٢٠٠جنيهًا) إلى (٨٠٠ جنيهًا)، وهذا يؤكد للباحث أن ما يشاع عن الأسر المنتجة والتطور النوعي فى الإنتاج الأسرى والمشاريع الصغيرة لا يرقى إلى المستوى المطلوب لسد حاجة الفقراء، بل لا وجود له ـ في الغالب الأعم ـ على أرض الواقع.

نوع العمل:

جدول رقم (٨)

يوضح نوع العمل لعينة الدراسة

م	نوع العمل	ك	الترتيب
١	عامل	٦٧	الأول
٢	موظف	٣٥	الثانى
٣	تاجر	٥	الرابع
٤	أعمال أخرى	١٣	الثالث

يتضح لنا من هذا الجدول أن النسبة الكبرى من الذين يعملون هم عمال على الدرجة السادسة والخامسة فى درجات السلم الوظيفى وأن (٦٧٪) منهم يعمل فى أعمال غير ثابتة، فهو مهدد بالطرد منها فى أي وقت كما أكد المبحوثين، بينما من يعملون في وظائف ثابتة هم (٣٥٪)، ولا يوجد تمثيل كبير للتجار، ولا تخفى أهمية التجارة فى التنمية ومكافحة الفقر والبطالة.

ولعل قلة عدد الموظفين بين الفقراء التى أثبتتها هذه الإحصائيات ترجع إلى انهيار قيم كثيرة تتعلق بالعدالة فى توزيع الثروات وفرص العمل وتثبيت العمالة الحكومية والخاصة (هذا بالنسبة للوظائف).

أما ما يتعلق بضعف التجارة ، فهذا يرجع إلى حزمة من القوانين المتعلقة بالاستثمار في مصر والتى ضيقت على الفقراء كثيرًا لصالح المستثمرين الكبار ومنها الخبرة ورأس المال ، والفقراء لا يملكون شيئًا يذكر من هذه الأشياء كما صرحوا بذلك للباحث.

٨- ظروف السكن :

جدول رقم(٩)

يوضح ظروف السكن لعينة الدراسة

م	ظروف السكن	ك	النسبه المئوية
١	سكن مستقل	٢٣٧	٧٩
٢	مشترك مع أهل الزوج والزوجه	٢٥	٨.٤
٣	سكن مشترك مع آخرين	٣٨	١٢.٦
	الإجـــمـــالـــى	٣٠٠	١٠٠٪

هذا الجدول يوضح لنا ظروف السكن الذى يعيش فيه هؤلاء الفقراء، ومعلوم أن السكن من أخطر وأهم ضروريات الحياة، والدراسة توضح أنه يوجد (١٢.٦) يسكنون سكنًا مشتركًا (مع آخرين) بينما يوجد (٨.٤) يسكنون مع أهل الزوج أو أهل الزوجة، وهؤلاء وهؤلاء يمثلون نسبه (٢١٪) يمكن أن نقول إنهم (لايملكون سكنًا أصلًا)، بل ويحتاجون إلى سكن أو إيواء عاجل.

٩ـ نوع السكن:

جدول رقم (١٠)

يوضح نوع السكن لعينة الدراسة

م	نوع السكن	ك	النسبة المئوية
١	تمليك	٢٢٣	٧٤.٣
٢	إيجار	٧٧	٢٥.٧
	الإجـــمـــالـــى	٣٠٠	

يوضح الجدول السابق أن النسبة التى لها سكن مستقل (منهم عـدد ٢٥.٧٪) يسـكنون بالإيجـار، أي: يضيف إيجار السكن لهم عبئًا آخر، يحملون همه كما يحملون هم المعيشة، فهم أشد فقرًا واحتياجًـا ممن يسكنون مع غيرهم.

أما من يملكون مساكن خاصة وعددهم (٧٤.٣٪) يسكنون في مساكن منها ما هو بسيط للغايه، ولا يصلح للحياة الآدمية، كالأكواخ الريفية التى تخلو غالبًا من المرافق، والخدمات، والصرف الصحي، ومنها ما هو متواضع أنشأته الدوله بطريقة اقتصادية كما هو الحال في مدينة السلام بالقاهرة، حيث استلمها الفقراء من المحافظة بأقساط شهرية تسدد للمحافظة، ولقد علم الباحث أن كثيرًا ممن يسكنون هذه المساكن تتراكم عليهم الأقساط سنوات عديدة لعجزهم عن السداد، هذا ما أكد عليه أصحاب هذه المساكن والقائمون على لجان الزكاة والجمعيات الخيرية التى تساعدهم وكذلك موظفو مكتب الإسكان.

ج-المجال الزمني للدراسة:

استغرقت الدراسة الميدانية عامًا كاملًا ابتداءً من ١/ ١٠/ ٢٠١٠ إلى ٥/ ١٠/ ٢٠١١.

سابعًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية:

- النسبة المئوية لاستجابات الدراسة على عبارات الاستمارة.
- المتوسطات الحسابية لدرجات عينة الدراسة.
- كا٢ لقياس دلالات الفروق بين استجابات عينة الدراسة.

الفصل السادس

تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

أولًا: تحليل وتفسير استجابات عينة الدراسة من المستفيدين من لجان الزكاة والجمعيات الخيرية والشرعية.

١ـ تحليل وتفسير النتائج الدالة على مظاهر مشكلة الفقر في مصر.

٢ـ تحليل وتفسير النتائج الدالة على أسباب مشكلة الفقر.

٣ـ تحليل وتفسير النتائج الدالة على آثار مشكلة الفقر.

٤ـ تحليل وتفسير النتائج الدالة على مقترحات عينة الدراسة نحو مواجهة المشكلة.

ثانيًا: مقارنة مختصرة بين نتائج الاستبيان في المحافظات الثلاثة محل الدراسة.

ثالثًا: مقابلات مفتوحة مع بعض الأسر الفقيرة في المجتمع المصري.

رابعًا: الملاحظة والاستخبار ورصد السلوك اليومى.

خامسًا: مقابلات مع بعض الخبراء والأساتذة المختصين في طرق حل المشكلة.

سادسًا: النتائج العامة للدراسة الميدانية.

١ـ تحليل وتفسير استجابات عينة الدراسة على الاستمارة المطبقة على المستفيدين من لجان الزكاة والجمعيات الخيرية والشرعية للتعرف على مظاهر الفقر في المجتمع المصري.

جدول رقم (١١)

يوضح بالترتيب أهم مظاهر مشكلة الفقر في المجتمع المصري

م	العبارة	الاستجابات		
		العدد	النسبة المئوية	الدلالة
١	انتشار البطالة	٣٠٠	١٠٠٪	دالة
٢	انتشار العشوائيات	٢٩٦	٩٨.٦٪	دالة
٣	انتشار الحقد والحسد بين الناس	٢٧٨	٩٢.٦٪	دالة
٤	انتشار الرشوة والمحسوبية	٢٧١	٩٠.٣٪	دالة
٥	انتشار مشكلات التفكك الأسرى	٢٧٠	٩٠٪	دالة
٦	انتشار عمالة الاطفال	٢٦٨	٨٩.٣٪	دالة
٧	انتشار الأمراض	٢٦٣	٨٧.٦٪	دالة
٨	انتشار مشكلات السرقة	٢٤٨	٨٢.٦٪	دالة
٩	انتشار مشكلات الانحراف الأخلاقى	١٦٦	٥٥.٣٪	دالة
١٠	انحراف الأحداث	١٤٦	٤٨.٦٪	غير دالة
١١	انتشار مشكلات الخلع والطلاق	١٤٠	٤٦.٦ ٪	غير دالة
١٢	انتشار ظاهرة أطفال الشوارع	١٣٧	٤٥.٦٪	غير دالة
١٣	انتشار مشكلة الإدمان	٨٢	٢٧.٣٪	غير دالة
١٤	انتشار ظاهرة الانتحار	٣٨	١٢.٦٪	غير دالة

المتأمل في الجدول السابق يرى بوضوح النتائج الدالة على أهم مظاهر الفقر، والتي لم تقف عند حد الظاهرة، بل تطورت وتنوعت حتى صارت مشكلة فالعبارة رقم (١) (انتشار البطالة) تأتي فى المرتبة الأولى للدلالة على أخطر مظاهر الفقر إذ بلغ التصويب الإيجابى عليها بنسبة ١٠٠٪ في

المحافظات الثلاث ـ محل الدراسة ـ وهذا يدل دلالة واضحة على خطورة البطالة وقيم العمل والإنتاج.

تليها عبارة رقم (٢) (انتشار العشوائيات) إذ بلغ التصويب الإيجابى عنها بنسبة(٩٨.٦٪) في المحافظات الثلاث، وهذا يؤكد ويدل أيضًا على أن مشكلتي (البطالة- والعشوائيات) هما من أخطر مظاهر الفقر بل هما أخطر المظاهر على الإطلاق.

وتدل العبارة الثالثة (انتشار الحقد والحسد بين الناس) على وجود علاقة بين الفقر والقيم في المجتمع المصري، إذ بلغت نسبة التصويت الإيجابى عليها (٩٢.٦٪)، فوجود الفقر يعنى وجود الحقد والحسد بين الفقراء والأغنياء، لاسيما في ظل القوانين القائمة الآن فى مصر، وبخل كثير من الأغنياء على الفقراء بعدم التعاون أو إخراج الزكاة ... والاحتكار ... والاستغلال ... كما تقول عينة الدراسة.

أما العبارة الرابعة (انتشار الرشوة والمحسوبية) فقد جاءت نسبة التصويت الإيجابى عليها (٩٠.٣٪) وهذا يدل على خطورة هذه الصفات الذميمة التى تغلغلت في المجتمع المسلم حتى صارت قاعدة سلوكية لا تقضي المصالح ولا تسير الأمور إلا بها، وهذا يدل أيضًا على التهديد الصارخ لقيم العدالة وفرص العمل.

وبالنظر إلى العبارة الخامسة (انتشار مشكلات التفكك الأسرى) نجد أن نسبة التصويت الإيجابى عليها (٩٠٪) وقد سبقت الإشارة في الجدول رقم(٤) أن عدد المطلقات في العينة المختارة للدراسة بلغ(٩..٪) وهذا يؤكد خطورة الفقر على الترابط الأسري ومن ثم على الحياة الاجتماعية وقيم التعاون والتكافل والبر.

أما العبارة السادسة (انتشار عمالة الأطفال) والتي بلغ التصويت الإيجابى عليها بنسبة (٨٩.٣٪) فهي تدل دلالة واضحة على النسب المرتفعة في عمالة الأطفال، وقد سبقت الإشارة ـ في البحث النظري ـ عن المخاطر والمضار النفسية والمعنوية الناجمة عن عمالة الأطفال بما يغني عن إعادته هنا[1].

ومن العبارة السابعة (انتشار الأمراض) وحتى العبارة التاسعة (انتشار مشكلات الانحراف) تم التصويت عليها بنسب إيجابية وكبيرة، وإن تفاوتت هذه النسب بين (٥٥٪) و(٨٧.٦٪) إلا إنها اتفقت على كونها مظاهر واضحه من مظاهر الفقر في المجتمع المصري.

وبالنظر إلى العبارة العاشرة (انحراف الأحداث) والعبارات التي تليها حتى العبارة الثانية عشر (انتشار ظاهرة أطفال الشوارع) نرى أنها أتت بدلالات دون مستوى الدلالات السابقه إذ تتفاوت

---

(١) انظر صـــ

النسب ما بين (٤٨.٦٪) و (٤٥.٦٪) إلا إنها تدل على وجود هذه المظاهر فى مصر، وأنها بلغت نسب لافتة للنظر .

وتأتي العبارتان (انتشار مشكلة الإدمان) و (انتشار ظاهرة الانتحار) في مؤخرة مظاهر الفقر، حيث بلغت نسبة الاستفتاء في الأولى (٢٧.٣٪) وفي الثانيه (١٢.٦٪) وهذا وإن كان يدل على أن شباب مصر بخير، وأن الفقر لا يدفع بقوة إلى الإدمان والانتحار ـ وهذا صحيح ـ ولكن لا يمنع أن يكون الفقر عاملًا مساعدًا ولو بنسب ملحوظة كما تدل الدراسة.

❋ ❋ ❋

٢ـ تحليل وتفسير استجابات عينة الدراسة حول التعرف على الأسباب المؤدية إلى مشكلة الفقر في مصر:

جدول رقم (١٢)

يوضح أسباب مشكلة الفقر في المجتمع المصري

م	العبارة	الاستجابة: نعم ك	نعم ٪	إلى حد ما ك	إلى حد ما ٪	لا ك	لا ٪	درجة التحقيق	كا٢ ومستوى الدلالة
١	قلة موارد الدولة	١٠٧	٣٥.٧	٦٧	٢٢.٣	١٢٦	٤٢	١.٩	١٨.٤ غير دالة
٢	الجهل والأمية	١٨٠	٦٠	٩٠	٣٠	٣٠	١٠	٢.٥	١١٤ دالة
٣	التفاوت فى العدالة الاجتماعية	٢٧٦	٩٢	٢٤	٨	صفر	صفر	٢.٩	٤١٧.٥٢ دالة
٤	قلة الاهتمام بقيمة العمل والإنتاج	٢٣٥	٧٨.٤	٤٨	١٦	١٧	٥.٦	٢.٧	٢٧٨.١٨ دالة
٥	السلبية والاتكالية على الغير	٢٤٣	٨١	٢٢	٧.٣	٣٥	١١.٧	٢.٧	٣٠٧.٥٨ دالة
٦	التفكك الأسرى وما ينتج عنه من مشكلات	١٨٤	٦١.٣	٧٥	٢٥	٤١	١٣.٧	٢.٥	١١١.٦٢ دالة
٧	الاستيراد والخضوع للغير	١٦٢	٥٤	١٠٩	٣٦.٣	٢٩	٩.٧	٢.٤	٨٩.٦٦ دالة
٨	البطالة وقلة فرص العمل	٢٥٠	٨٣.٣	٣٥	١١.٧	١٥	٥	٢.٨	٣٣٩.٥ دالة

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح مايلي :-

العبارة رقم (١) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ٠.٠١ بين استجابات عينة الدراسة حيث رأى ٣٥.٧٪ من إجمالي عينة الدراسة بالمحافظات الثلاث ٣٠٠/٣ في حين أن الأغلبية ترى أن أسباب مشكلة الفقر في مصر ليست طبيعية بقلة الموارد و شح الثروات، إذ بلغ عدد من يرون أن الثروات والموارد في مصر كافية لإقامة تنمية شاملة أكثر من ثلثي عينة البحث في حين أن من قالوا (نعم الموارد في مصر غير كافية) هم ثلث العينة وهذا يعني أن كثيرًا من المصرين يعلم أن بلاده بها من الموارد والثروات ما يكفي لحل المشكلة.

وبالنظر إلى العبارة رقم (٢) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين استجابات عينة الدراسة، حيث يرى أكثر من ٦٠٪ أن الجهلة والأمية سببًا من أسباب مشكلة الفقر في مصر.

أما العبارة رقم (٣) (التفاوت في العدالة الاجتماعية سببًا من أسباب مشكلة الفقر) هذه العبارة أتت بدلالة عالية ومميزة، إذ جاءت في الترتيب الأول من بين العبارات الأخرى حيث بلغت نسبة التصويت عليها بـ(نعم) (٩٢٪) ، وبـ(لا) (صفر) ، في حين أن من قالوا (إلى حد ما) (٨٪)، وهذا يؤكد أيضًا أن التفاوت الاجتماعى في الدخول ومستوى المعيشة يسبب الفقر، ويضر بقيم العدالة الاجتماعية، والتكافل بين أبناء الأمة.

إن هذه العبارة السابقة من أخطر العبارات دلالة، بل أخطرها على الإطلاق،إذ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين استجابات عينة الدراسة، حيث بلغ مستوى الدلالة عليها (٤١٧.٥٢) تليها في المرتبة العبارة رقم (٤) (قلة الاهتمام بالعمل والإنتاج)، وهذا يدل دلالة واضحة على خطورة هذين السببين وارتباطهما بالمشكلة أكثر من غيرهما؛ لأن العدالة الاجتماعية والعمل هما أساس السخاء والرخاء، وإهمالها نذير الشؤم والفقر والظلم، وبالنظر إلى النسب السابقة في الجدول السابق نجد أن من قالوا (نعم) ـ قلة الاهتمام بقيمة العمل والإنتاج سببًا من أسباب الفقرـ بلغ عددهم (٢٣٥) من (٣٠٠) أي بما يساوي (٧٨.٤٪)، ومن قالوا (إلى حد ما) (٤٨) أي ما يعادل (١٦٪)في حين أن من قالوا (لا) (٥.٦٪)، وهذا يؤكد خطورة إهمال العمل والإنتاج في مصر.

العبارة رقم (٥) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين استجابات عينة الدراسة حيث جاءت نسبة التصويت عليها تدل دلالة واضحة على وجود علاقة سلبية بين الفقر، وبين الكسل، والتسول، والاتكال على الغير في الحصول على متطلبات الحياة، إذ بلغ عدد من صوت بالإيجاب على هذه العبارة (٨١٪)، في حين أن من قال(لا أو إلى حد ما) (١٩٪).

العبارة رقم (٦) (التفكك الأسري وما ينتج عنه من مشكلات سبب من أسباب الفقر) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين استجابات عينة الدراسة، إذ بلغت نسبة التصويت عليه بـ(نعم) (٦١.٣٪)، في حين أن من يرون أن الفقر لا يهدد الأسرة بلغ عددهم (١٣.٧٪)، ومن قالوا (إلى حد ما) (٢٥٪)، وهذا يعني أن نسبة الدلالة الإيجابية (٧٤٪).

وبالنظر إلى العبارة رقم (٧) (الاستيراد والخضوع للغير سبب من أسباب الفقر)، توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين استجابات عينة الدراسة حيث صوت بــ(نعم) على هذه العبارة (٥٤٪)، (إلى حد ما) (٣٦.٣٪)، في حين أن من صوتوا بــ(لا) (٩.٧٪)، مع الأخذ في الاعتبار أن من أدلوا بأصواتهم معظمهم أميّون، وهذه العبارة تحتاج من الثقافة والوعي السياسي الكثير والكثير ، ومع هذا جاءت الدلالة عليها بالإيجاب مرتفعة.

وبالنظر إلى العبارة رقم (٨) (البطالة وقلة فرص العمل سبب من أسباب الفقر)، توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين استجابات عينة الدراسة حيث بلغ عدد من قالوا (نعم) (٢٥٠) من (٣٠٠) أي ما يساوي(٨٣.٣٪)، في حين أن من قالوا (لا) (٥٪).

خلاصة ما تقدم:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين استجابات عينة الدراسة في جميع العبارات في الجدول السابق عدا العبارة رقم (١) أي: من العبارة رقم (٢)، وحتى العبارة الأخيرة، وهذا يؤكد وجود علاقه مؤكده بين مشكلة الفقر وبين أسبابها فهى تزداد بازدياد هذه الأسباب ، وتبقى ببقائها، وتزول بزوالها.

❊ ❊ ❊

٣ـ تحليل وتفسير نتائج استجابات عينة الدراسة حول التعرف على آثار مشكلة الفقر في مصر:

جدول رقم (١٣)

يوضح آثار مشكلة الفقر على المجتمع المصري

م	العبارة	الاستجابة						درجة التحقق	كا٢ ومستوى الدلالة
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ك	٪	ك	٪	ك	٪		
١	لمشكلة الفقر تأثير على سوء الظن بالله	٧١	٢٣.٧	٦٢	٢٠.٧	١٦٧	٥٥.٦	١.٦٨	٦٧.٧٤ غير دالة
٢	يستعد الفرد لقبول الأفكار الهدامه بدافع الفقر	٨٤	٢٨	٩٥	٣١.٧	١٢١	٤٠.٣	١.٨٧	٧.٢٢ غير دالة
٣	يتبنى الفرد المذاهب الالحادية بسبب الفقر	٨٦	٢٨.٧	٨٧	٢٩	١٢٧	٤٢.٣	١.٨٦	١٠.٩٤ غير دالة
٤	يؤدى الفقر إلى ضعف الإيمان بالله	٦٤	٢١.٣	٥٦	١٨.٧	١٨٠	٦٠	١.٦١	٩٦.٣٢ غير دالة
٥	بفقد الإنسان ثقته بالله تعالى بسبب الفقر	٧٢	٢٤	٦١	٢٠.٣	١٦٧	٥٥.٧	١.٦٨	٦٧.٩٤ غير دالة
٦	ضعف دور الوالدين بسبب الخروج المستمر لكسب العيش	٢١٥	٧١.٧	٧٠	٢٣.٣	١٥	٥	٢.٦٦	٢١٣.٥٠ دالة
٧	تزداد عملية عدم القدرة على التفكير والإبداع بازدياد مشكلات الفقر	١٣٣	٤٤.٣	١١٠	٣٦.٧	٥٧	١٩	٢.٢٥	٣٠.٣٨ دالة
٨	تنتشر الخلافات والنزاعات بين الناس بسبب الفقر	٢٥٧	٨٥.٧	٣٣	١١	١٠	٣.٣	٢.٨٢	٣٧٢.٣٨ دالة
٩	يفقد الإنسان ثقته بنفسه و الآخرين بسبب الفقر	٢٠٨	٦٩.٣	٧٣	٢٤.٣	١٩	٦.٤	٢.٦٣	١٨٩.٥٤ دالة
١٠	عزوف الشباب عن الزواج بسبب الفقر	٢٢٢	٧٤	٧٤	٢٤.٧	٤	١.٣	٢.٧٢	٢٤٧.٧٦ دالة
١١	عزوف الشباب عن الزواج يؤدى لمشكلات الانحراف	٢٣١	٧٧	٤٦	١٥.٣	٢٣	٧.٧	٢.٦٩	٢٦٠.٦ دالة

١٢	ازدياد التحرش الجنسى بسبب الفقر	١٧٥	٥٨.٣	٨١	٢٧	٤٤	١٤.٧	٢.٤٤	٩١.٢٢ دالة
١٣	هروب الفرد من تحمل المسئولية	١٣٥	٤٥	١٢٤	٤١.٣	٤١	١٣.٧	٢.٣١	٥٢.٨٢ دالة
١٤	ازدياد معدلات الجريمة فى مصر بسبب الفقر	١٨٣	٦١	٧٣	٢٤.٣	٤٤	١٤.٧	٢.٤٦	١٠٧.٥٤ دالة
١٥	الاستغناء عن القيم الحميدة لدى المجتمع المصرى	١٢٣	٤١	١٠٩	٣٦.٣	٦٨	٢٢.٧	٢.١٨	١٦٣.٤٠ دالة
١٦	إهمال قيم التسامح فى المعاملات بين الناس	١٨٠	٦٠	٨٣	٢٧.٧	٣٧	١٢.٣	٢.٤٧	١٠٦.٥٨ دالة
١٧	يؤثر الفقر على تكوين علاقة طيبه بين الافراد	١٨٣	٦١	٧٨	٢٦	٣٩	١٣	٢.٤٨	١١٠.٩٤ دالة
١٨	يؤثر الفقر في الشعور بالانتماء للوطن	١٤٤	٤٨	١١٠	٣٦.٧	٤٦	١٥.٣	٢.٣٢	٤٩.٥٢ دالة
١٩	يؤثر الفقر على قيمة التعاون بين الناس	١٦٣	٥٤.٣	١٢٢	٤٠.٧	١٥	٥	٢.٤٩	١١٦.٧٨ دالة

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح الآتي :ـ

العبارة رقم (١) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث رأى ٥٥.٦ من إجمالي عينة الدراسة أنه ليس لمشكلة الفقر تأثير على سوء الظن بالله، وهذا يؤكد أن العقيدة الإيمانية هي أغلى ما يملك الإنسان المسلم، إذ قلما يفرط المرء فى عقيدته ودينه بسهولة، أو تحت أي ضغط، وفي أي ظرف، ومع هذا فإن هناك نسبة تقول (نعم يؤثر الفقر على سوء الظن بالله تعالى)، ونسبة أخرى تقول (إلى حد ما) ومجموع هاتين النسبتين (١٣٣) من إجمالى (٣٠٠) أى ما يساوى(٤٤.٣٪) هذه النسبة وإن كانت بالمقاييس العلمية غير دالة؛ لأنها تقل عن (٥٠٪) إلا إنها خطيرة وخطورتها تكمن فى كونها تتعلق بالعقيدة والإيمان وحسن الظن بالله ـ تعالى ـ؛ لأن مسألة العقيدة لاتقاس بالنسب والأعداد التى تقاس بها القيم الإنسانية الأخرى، إذ ليس بالضرورة أن يكون تأثير الفقر (سلبًا) على الإيمان بالله- تعالى- بنفس المستوى الذى وصلت إليه القيم الأخرى كالتعاون ، والتسامح، والتكافل .... إلخ، هذا أمر يجب أن يوضع في الاعتبار؛ لأن حساسية هذه المسألة وخطورتها على كيان الإنسان

ومدى استقامته وصلاحه، تجعل المسلم يهتز ويرتجف عندما يعلم أن أكثر من (٤٤٪) يقولون : إن للفقر أثرًا مباشرًا أو غير مباشر على سوء الظن بالله تعالى .

وما يقال في العبارة الأولى فى الجدول السابق يقال في العبارات الأربعة التي تليها (من باب أولى)؛ لأنه من العبارة رقم (٢) إلى العبارة رقم (٥) ـ هذه العبارات الخمس ـ كلها تدور حول معانى الإيمان بالله والثقة به واتباع هديه والبعد عما سواه سبحانه لاسيما الأفكار الهدامة والمذاهب الإلحادية، ولذا جاءت النتيجة بشأن هذه العبارات شبه متقاربة، وإن كان هناك تفاوت يتراوح بين (٢١.٣٪) و(٢٨.٧٪) لمن قال (نعم) و(١٨.٧٪) و(٣١.٧٪) لمن قال: (إلى حد ما) إلا إنها أجمعت على تأثير الفقر على القيم الإيمانية، وفي ذلك دلالة متواترة بالعبارات المتعددة على هذا المعنى (خطورة الفقر على العقيدة).

وبالنظر إلى العبارة رقم (٦) في الجدول السابق، توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث بلغت نسبة من قالوا (نعم) (٧١.٧٪) ومن قالوا (إلى حد ما) (٢٣.٣٪)، فى حين أن من قالوا : (لا) لايتجاوز عددهم (٥٪)، وهذا يبين لنا أن مشكلة الفقر لها آثار سيئة على دور الوالدين فى تربية الأولاد تربية حسنة على الفضيلة، والقيم الحميدة، وذلك بسبب الانشغال بالعمل، والخروج المستمر لكسب العيش ، فلقد دلت العبارة السابقة دلالة قاطعة على ذلك.

وبالنظر إلى العبارة رقم (١٠) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث بلغ عدد من يقولون (نعم) (٧٤٪) (إن عزوف الشباب عن الزوج أثر من آثار الفقر)، و(٢٤.٧٪) يقولون: (إلى حد ما)، ومن قال (لا) (١.٣٪) هذه النتيجة تدل دلالة واضحة على أثر الفقر على الحياة الاجتماعية، فهو يحول دون استمرار الحياة الطبيعية في البيوت لاسيما العلاقة بين الآباء والأبناء، وما يترتب عليها من واجبات وفرائض تصل إلى حد فروض العين، إذ كيف تقوم أُسر على الفضيلة فى ظل هذا الفقر المدقع ؟

وبالنظر إلى العبارة رقم (١١) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث يتبين لنا أن عزوف الشباب عن الزواج يدفع إلى انحرافات ومشكلات، إذ بلغت نسبة المصوتين بـ (نعم) (٧٧٪) ومن يقولون (إلى حد ما) (١٥.٣٪)، في حين أن (٧.٧٪) فقط هي التي ترى أن الفقر المؤدي إلى عزوف الشباب عن الزواج لايدفع إلى الانحراف، وهذا يدل على وجود علاقة سلبية بين الفقر وبين الانحراف المؤدي إلى مهاوي الرذائل وضياع أجمل القيم

الإنسانية، والمعانى الاجتماعية من زواج وسكينة وإنجاب وأمل في الحياة، وبالنظر إلى العبارة رقم (١٢) (ازدياد التحرش الجنسي بسبب الفقر) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث بلغت نسبة من قالوا (نعم) (٥٨.٣٪)، (وإلى حد ما) (٢٧٪)، و(لا) (١٤.٧٪) وهى تؤكد نتيجة العبارة السابقة، وفي كليهما دليل على تهديد الفقر لقيم الأسرة والمجتمع واستبدالها ـ عند البعض ـ بالفساد والانحراف.

وبالنظر إلى العبارة رقم (١٣) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث يتضح بجلاء أثر الفقر على القيام بالواجبات والفروض العينية، إذ بلغت نسبة التصويت بـ (نعم) على هذه الجملة (هروب الفرد من تحميل المسئولية) (٤٥٪) (وإلى حد ما) (٤١.٣٪) في حين أن من قال: (لا) (١٣.٧٪) وفى هذه النتيجة دلالة إيجابية أيضًا بنسبة (٦٥.٢٪).

وهذا يؤكد للباحث أن الفقر يؤثر سلبًا على تكوين الأسرة، وعلى استمرار استقرارها، وعلى تربية الأولاد تربية حسنة، وعلى التكافل الاجتماعي بين الأقارب والقيام بالمسئوليات، وهذه مفاسد ومخاطر تهدد المجتمع المصري، وتدق ناقوس الخطر للبحث عن حلول.

وبالنظر إلى العبارة رقم (١٤) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث نجد نسبة التصويت في الإجابة على سؤال (ازدياد معدل الجريمة بسبب الفقر) (٧٩.٣٪) في حين أن من أجاب (بلا) (١٤.٧٪) فقط أي نسبة قليلة هى التى ترى أن الفقر لا يدفع إلى الجريمة، في حين أن الغالبية العظمى ترى عكس ذلك.

وبالنظر إلى العبارة رقم (١٥) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث بلغ عدد من قالوا (نعم) عن هذه العبارة (الفقر يؤدي إلى الاستغناء عن القيم الحميدة) (٥٩.٥٪)، في حين أن من قال: (لا) (٢٢.٧٪)؛ لأن بعض الفقراء ـ بدافع الفقر وتحت وطأته ـ يجد المبرر والزريعة فى عدم التقيد أو التمسك ببعض القيم الحميدة لاسيما لو كان الفقر شديدًا، والفقير لاحظ له فى علم أو دين أومروءة وما يقال في هذه العبارة، يقال ـ أيضًا ـ في العبارة رقم (١٦) والعبارة رقم (١٧) والعبارة رقم (١٩) إذ كلها تتدرج تحت مفاهيم القيم الحميدة، إذ كيف يتعاون إنسان يفقد ثقته بنفسه والآخرين (فاقد الشيء لا يعطيه قد ضل من العميان تهديه)، كما تدل على ذلك العبارة رقم (٩) إذ بلغت نسبة التصويت بـ(نعم): بها (٦٩.٣٪) وهذا حق، إذ كيف يتعاون من لا يملك أدوات التعاون إنه ـ أي الفقير ـ لا يملك غالبًا ما يتعاون به، لا يملك المال الذي هو عصب الحياة، وربما لا يملك نفسه وهو مشغول دائمًا بهوم المعيشه وضروريات الحياة،

وهذا أيضًا ما تؤكد عليه العبارة رقم (٧) التي تقول(تزداد عملية عدم القدرة على التفكير والإبداع بازدياد مشكلة الفقر)، إذ بلغت نسبة التصويت عليها بـ(نعم) (٤٤.٣٪) و(إلى حد ما) (٣٦.٧٪) بدلالة تساوي (٦٤.٤ ٪).

كذلك الحال بالنسبة للعبارة رقم (١٧) (يؤثر الفقر على تكوين علاقة طيبة بين الأفراد) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث بلغت نسبة التصويت عليها بـ(نعم) (٦١٪)، و(إلى حد ما) (٢٦٪) في حين أن من قالوا (لا) (١٧٪) فقط.

ولم يقف الفقر عند مستوى تهديد العلاقة الطيبة بين الناس بل ربما تعداها أحيانًا إلى انتشار الخلافات والنزاعات فى العلاقات والمعاملات بين البشر، وهذا ما تؤكد عليه العبارة رقم (٨)، إذ بلغت نسبة التصويت عليها بـ(نعم) (٨٥.٧٪).

وخلاصة النتائج السابقة: أن آثار الفقر واضحة على القيم الإنسانية ـ في الغالب الأعم ـ كما جاءت بها النسب المذكورة فى الجدول السابق، فهي متفاوتة حسب وجهات النظر وحسب دلالات الجمل والعبارات.

العبارة رقم (١٨) فى الجدول السابق (أثر الفقر في الشعور بالانتماء للوطن) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين عينة الدراسة حيث بلغت نسبة التتصويت بـ(نعم)(٤٨٪) وإلى (حد ما) (٣٦.٧٪) في حين أن من قالوا (لا) (١٥.٣٪)، وهذا يؤكد أن قرابة ثلثي الفقراء يرون أن الفقر ـ لاسميا ـ الفقر الذي تسببه الدولة ـ يؤثر في الشعور بالانتماء لهذه الدولة والولاء لها، سواء أكان هذا الولاء يعني الحب للنظام القائم أو الدفاع عن الوطن .

وإذا كان الفقر يؤثر سلبًا على شعور المرء بالولاء الوطن والانتماء له، فهذا يعنى أن هذا المرء هو مستعد لأن يعطى ولاءه وانتماءه لغير وطنه، فهو يعيش في الوطن بجسده، أما روحه وشعوره متعلق بمن يطعمه ويقدم له العون والمساعدة، وهذا أمر خطير، لا تخفى خطورته ولا دلالته على العقلاء فضلًا عن العلماء وأهل الحل والعقد.

إن عدد (١٤٤) من (٣٠٠) يقولون: (نعم) يؤثر الفقر على الشعور بالانتماء للوطن، أي قرابة نصف من سُئلوا عن هذه المسالة يقطعون دون تردد أو تحفظ فى الإجابة بـ(نعم) في حين أن عدد (١١٠) يقولون: (إلى حد ما) يؤثر الفقر فى الشعور بالانتماء للوطن، وعدد (٤٦٪) فقط هم الذين يقولون: (لا)، وإذا كانت هذه الدلالة بهذه الصورة من الوضوح والبيان، فى تهديد الفقر للكيان القائم للدولة والنظام الذى يحكمها، فلا عجب إذن أن يؤثر الفقر على الفرد والمجتمع فى أمنه واستقراره .

٤ـ تحليل وتفسير النتائج الدالة على استجابات ومقترحات عينة الدراسة نحو مواجهة المشكلة:

جدول رقم (١٤)

يوضح استجابات عينة الدراسة نحو مواجهة مشكلة الفقر في مصر:

م	العبارات	الاستجابة						
		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	
1	هل إخراج الزكاة يكفى لحل المشكلة؟	١٩٥	65	54	18	51	17	
2	هل تقوم المؤسسات الخيرية بتوفير المساعدات الكافية للناس؟	36	12	81	27	183	61	
3	هل بسبب أنها غير كافية تدفع الفرد للارتكاب المشكلات السلوكية.	57	19	21	7	105	35	
٤ـ من وجهة نظرك ما هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى علاج مشكلة الفقر في المجتمع المصرى؟								

أولًا : استجابات عينة الدراسة:

بالنظر إلى العبارة الأولى في الجدول السابق يتبين لنا أن (٦٥٪) يرون أن الزكاة إذا خرجت كاملة بنصابها الشرعي فإنها تفي بحاجة الفقراء، في حين أن (١٨٪) يقولون (إلى حد ما) ـ أى تحتاج الزكاة إلى الصدقات الأخرى التطوعية ـ فالزكاة مع الصدقات الأخرى ـ بالنسبة لمن قال (إلى حد ما) تكفي حاجة الفقراء.

لكن هناك نسبة (١٧٪) يرون أن الزكاة لا تكفي لسد حاجة الفقراء، ولعل هذا الرأي- مع أنه لا يتمثل إلا بـ (١٧٪) ـ قريب من الصواب؛ لأن الإسلام لم يكتف بالزكاة فقط في حل مشكلة الفقراء، وإنما فرض في المال أشياء أخرى سأذكرها - إن شاء الله ـ لاحقًا، عند الحديث عن حل المشكلة.

ولعل ما يؤكد أن الزكاة وحدها لا تكفي لحل المشكلة الإجابة عن السؤال الثاني في الجدول السابق ... إذ قال (نعم) (١٢٪) هم فقط الذين يرون أن لجان الزكاة الخيرية تعطيهم ما يكفيهم في حين أن (٢٧٪) يرون أن ما يعطى لهم من هذه المؤسسات يكفي إلى حد ما ـ أي يحتاجون معه إلى مساعدات أخرى ـ كما صرحوا بذلك للباحث ـ والنسبة الأكبر (٦١٪) ترى أن ما تقوم به المؤسسات الخيرية لا يكفي لسد احتياجات الفقراء.

وبالنظر إلى العبارة رقم (٣) فإن هناك (١٩٪) يرون أن الفقر وعدم سد حاجة الفقراء من قبل لجان الزكاة ...... يدفع الفقراء لارتكاب المشكلات السلوكية، كما يقول (٧٪) (إلى حد ما) أي يمكن أن نقول هناك دلالة واضحة على هذه الجملة تزيد عن (٢٢٪) يرون أن الفقر يسبب ضيق الخلق، وارتفاع الصوت، والوقوع في بعض السلوكيات المرفوضة، ولقد أكد المسئولون عن لجان الزكاة والجمعيات الخيرية على هذه الحقيقة، وبينوا للباحث أنه لا يخلو يوم من رفع الأصوات والمطالبة بالمزيد، واتهام القائمين، وأحيانًا سبهم والتطاول عليهم، وهذا يؤكد أن الفقر يؤثر على القيم والأخلاق.

* * *

ثانيًا: مقترحات عينة الدراسة حول مواجهة مشكلة الفقر في مصر:

السؤال الرابع في الجدول السابق يطلب من المبحوثين أن يذكروا مقترحاتهم ووجهة نظرهم في حل المشكلة، وطرق مواجهتها، وبالنظر إلى ما كتب في الاستمارات، وما أخذ مشافهة يمكن أن يجمل[1] الباحث هذه المقترحات في الجدول التالي:

م	العبارة	ك / ٣٠٠	النسبة المئوية
١	تطبيق شرع الله ﷻ بتحريم الربا والميسر، ومعاقبة اللصوص ومنع الاحتكار ... إلخ	٢٧٠	٩٠٪
٢	إخراج الزكاة كاملة للفقراء، مع إحياء مبدأ التكافل الاجتماعي	٢٦٠	٨٦.٦٪
٣	الاهتمام بالعمل والإنتاج من خلال إقامة مشاريع تستوعب الشباب	٢٤٠	٨٠٪
٤	الاهتمام بالزراعة ودعم الفلاح لإنتاج المحاصيل الغذائية كالقمح	٢٣٩	٧٩.٦٪
٥	الأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء، كما فعل جمال عبد الناصر (الاشتراكية)	٢٣٥	٧٨.٣٪
٦	العدل في توزيع الثروات وفرص العمل بدعم الفقراء ماديًّا ومعنويًا	٢٢٥	٧٥٪
٧	تحديد النسل والتقلل من الإنجاب بما يتناسب مع الإنتاج	٢٢٣	٧٤.٣٪
٨	تطبيق مناهج الدول الغنية (الرأسمالية)، والتعلم منها	٢٢٠	٧٣.٣٪

هذه هي أهم المقترحات التي تكررت في الإجابة عن السؤال السابق، والناظر إليها في الجدول السابق، يرى أنها تدور حول تطبيق شرع الله، وإقامة الحدود، ومنع الاحتكار، ومحاسبة المفسدين، والحث على العمل والإنتاج وزيادة الدعم المادي والمعنوي للفقراء ... والاستفادة من مناهج الدولة المتقدمة، سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية، والتقلل من النسل بما يتناسب مع الإنتاج، وهذا ما سأبحثه لاحقًا عند مناقشة الحلول والمقترحات.

---

(١) وذلك لكثرة الآراء، وتكرارها، وتداخلها مثل: نطالب الحكومة بإعطائنا علف لمواشينا، وسماد لأراضينا، وبذور جيدة، وشقق للسكن، وخدمات صحية، وتعليمية، ووظائف ... إلخ .

ثانيًا: مقارنة مختصرة بين نتائج الاستبيان فى محافظة القاهرة ومحافظتى سوهاج والشرقية.

١ـ الثقافة والوعي:

لاحظ الباحث تخوفًا شديدًا بدأ واضحًا وصريحًا ـ في الغالب الأعم ـ بين المبحوثين، إلا إنه في محافظتي سوهاج والشرقية كان أكثر، حيث بلغ عدد من أدلوا بأسمائهم في محافظة القاهرة (٣٣٪) وفي محافظة الشرقية (١٥٪)، وفى محافظة سوهاج (١٣٪)، ويرجع ذلك إلى نسبة الوعى فى المدينة عنه فى الريف، حيث كثير من أبناء الريف يرون أن هذه المسألة (الاستبيان وأخذ الآراء) أشبه بالمحضر الذى يأتى من قبل المحكمة للقيام بمهمة رسمية، يترتب عليها أحكام قضائية، ويؤكد هذا الأمر اعتراف الكثيرين من أبناء الريف بتخوفه من تبعات هذا الاستفتاء وكذلك نسبة الأمية فى الريف إذ بلغت (٢٧٪) مقابل (١٨٪) فى القاهرة.

٢ـ الحالة الاجتماعية:

لاحظ الباحث أن نسبة المتزوجين والمستقرين فى الريف (سوهاج والشرقية) أكثر بكثير منها فى (القاهرة) حيث تنخفض نسبة الطلاق إلى (٧٪) مقابل (١٤٪) فى القاهرة، وعدد المتزوجين (٦٠٪) مقابل (٤٢٪) فى القاهرة، وعدد الأبناء يزيد بكثير فى الريف عنه فى القاهرة، إذ بلغت النسبة فى سوهاج وحدها (٤٦٧) ذكور وإناث مقابل (٢٣٨) فى القاهرة، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:ـ

أ- الزواج المبكر فى الريف، وتأخر الزواج في المدينة.

ب- بساطة الحياة فى الريف، وصعوبتها في المدينة.

جـ - الرغبة فى التناسل والتكاثر فى الريف أقوى من المدينة.

د- الترابط الأسري في الريف لايزال بخير، في حين تراجع دور الأسرة، والقبيلة في المدينة، ولقد توجه الباحث إلى الشرائح المستهدفة بهذا السؤال: **هل تقبل بأن يقيم أحد والديك فى دار المسنين؟**

فكان الجواب من أبناء الشرقية وسوهاج بـ (لا) مهما كانت الظروف المعيشية فى حين أنه يوجد ثلاث حالات فى الشريحة المستهدفة (فى القاهرة) فى دار المسنين، وأنه لا مانع عند(١٢)حالة من التعامل مع دار المسنين ما دامت الظروف تفرض ذلك، ولعل هذا يرجع إلى التقاليد الأسرية التى يمتاز بها الريف المصرى.

٣ـ ظروف المعيشة والسكن:

لاحظ الباحث أن هناك قاسمًا مشتركًا بين فقراء مصر سواء أكانوا يقطنون فى المدينة (القاهرة) أو الريف المصري، فهم جميعًا يعيشون في مساكن شبه بدائية، ولا تصلح للحياة الآدمية، ولا تتوفر فيها أى نسبة تذكر من شروط السكن الصحى بالمقاييس العالمية والصحية حيث لا توجد خدمات، ولا

صرف صحى غالبًا، ولا رعاية كافية، ولا غذاء صحي ... إلا إن هناك فارق بين ساكني القاهرة وساكنى الريف، قد يملكون السكن الخاص، حيث بلغت نسبة التمليك فى الشريحة المستهدفة بسوهاج(٨٢٪) وفي الشرقية (٧٦٪) مقابل (٥٩٪) في القاهرة، وهذا يعنى أن مشاكل الحصول على سكن فى القاهرة أكبر منها فى الريف، فالناس في الريف يسكنون الأكواخ.

في حين أن الحصول على عمل فى القاهرة أيسر ـ إلى حد ما ـ من الحصول على فرصة عمل فى الريف المصري، حيث بلغت نسبة من يعملون فى استبيان القاهرة (٥٦٪)، في حين أن هذه النسبة متدنية جدًّا في استبيان سوهاج، حيث بلغت (٣٢٪) وفي الشرقية (٣٩٪).

وبالتأمل والمقارنة يجد الباحث أن الهموم المعيشية في المجتمع المصري متنوعة ومتعددة وموزعةعلى جميع الفقراء فى مصر.



ثالثًا: مقابلات مفتوحة مع بعض الأسر الفقيرة للتعرف على الواقع المعيشي لهذه الأسر:

نزلت إلى كثير من الأماكن العشوائية والفقيرة فى القاهرة وسوهاج(محل الدراسة الميدانية)، والتقيت بعدد من أبناء هذه الأحياء، وسجلت معهم بعضًا من الحوارات المباشرة، والتي استفدت منها كثيرًا في كتابة هذا البحث بشقيه النظرى والميداني، وإليك بعضًا منها [1]:

* المكان: محافظة القاهرة/ حى منشية ناصر/ الدويقة/ عزبة بخيت (التلتميات)بلوكات سعد المصري للإيواء العاجل، وقد تم اختيار هذا الحي على أنه من أفقر أحياء القاهرة، وما حدث له عند سقوط الصخرة، ونزوح المئات إلى الشوارع، وإقامتها في خيام ... الأمر الذي لفت نظر الباحث فكان الاختيار.

* وصف المساكن: مساكن عشوائية تتفاوت فى درجاتها بين غرف من طوب أبيض أو حجرأحمر معرشة بالخشب، وأحيانًا الأسمنت، وبين بيوت من خشب وصفيح، منها ما طاله الصرف والمياه، وكثير منها فوق سفح الجبل، ويعتمد على نقل المياه الحلوة من البيوت المنخفضة إلى البيوت المرتفعة التى لا يصل إليها صرف صحي، ولا سيارات، وتعتمد على الحياة البدائية للريف المصرى القديم.

* حال الناس: يرمقون كل زائر لا يعرفونه، ويبادرونه بالسؤال ماذا تريد؟ (عايز مين) أريد أن أتعرف عليكم، عن حالكم، ومساكنكم، ومعيشتكم ....إلخ، ثم يدور الحوار:

سـ ١ – ما الذى جاء بكم إلى هنا؟

الجواب: ظروف الحياة.

سـ ٢ – ماذا تقصدون بظروف الحياة؟

الجواب: نحتاج إلى نفقات يومية لأولادنا وذوينا حتى نعيش.

سـ٣– أما وجدتم هذه النفقات ميسرة فى موطنكم الأصلى؟

الجواب: لا فأنا (أحمد) من الفيوم من قرية لا يعرف أهلها سوى زراعة الأرض، وأنا لا أملك أرضًا أزرعها، والعمل اليومي مرهون بموسم زراعة الأرض، وموسم الحصاد، وهذا لا يكفي لإعالة أُسر، أو فتح بيوت، أو تعليم أولاد ....

سـ ٤ – وهنا فى الدويقة (زرزارة أوهضبة فرعون) كما تسمونها تجد النفقات التى تفتح البيوت؟

الجواب: نعم هو بالكاد ولكن أحسن حالًا من العدم، فها نحن كما ترى نسكن بدون أجر أو بأجور منخفضة، ونعمل في حرف متنوعة ومتعددة بخلاف الريف الذى جئنا منه، ولا يعرف سوى زراعة الأرض، وتربية الماشية[2].

---

(١) سأكتفي بذكر بعضًا من الأمثلة فقط رغبة في الاختصار؛ لأن الهموم للفقراء واحدة، وألوان المعاناة تكاد تكون متقاربة، وهي في كلها أو جلها تتركز حول تدني مستوى الدخل والمساكن والخدمات.

(٢) نظرت حولي فرأيت رجلًا ينقل الغاز الطبيعي من الأسطوانة المعدة له إلى اسطوانات صغيرة تعمل كبوتاجاز

س ـ ٥ – هل أنتم راضون عن هذه الحياة؟

الجواب: الحمد لله ماذا نفعل؟

س ـ ٦ – هل تبحثون عن مكان آخر أو مصدر آخر للكسب؟

الجواب: أين هو؟ دلنا عليه.

فأجبت: الجرائد مليئة بالوظائف الخالية والأماكن الجديدة كالمدن الصناعية الكبرى، أرى أنها البديل عن حياة كهذه التى أرى.

الجواب: الأمر ليس سهلًا بهذه البساطة، أولادنا في مراحل تعليم مختلفة، ورواتب هذه الوظائف التى تتحدث عنها متدنية لا تكفى للمواصلات، وأما السكن في المدن الجديدة فليس لنا نحن ولا في قدرتنا.

اذهب إلى القاهرة الجديدة ـ مثلًا ـ واسأل عن سعر السكن هناك ... وستعلم أن هذه المدن للأغنياء فقط!!

وكان المتكلم شابًّا في الثالثة والثلاثين من عمره، سألته يبدو لي أنك مثقف فهل تحمل مؤهلًا عاليًا؟

الجواب: نعم أنا محامى حصلت على ليسانس الحقوق منذ ثماني سنوات، وأعمل مع محامى فى منشية ناصر بـ(٦٠٠)جنيه ولي زوجة وطفلتان ...

إن هذا الذى رأيته فى الدويقة (حى منشية ناصر) رأيت مثله فى مقابر الغفير، والبساتين، والإمام الشافعي، والكيلو أربعة ونصف، وغيرها من الأماكن العشوائية الكثيرة التى تعاني الفقر والبؤس منذ نشأتها وحتى الآن(لحظة كتابة هذه الكلمات مارس عام ٢٠١٠م) ولازالت على حالها الذى يعبر أبلغ تعبير عن مرارة الأسى للواقع المعيشي لكثير من المصريين على طول البلاد وعرضها.

محافظة سوهاج:

*** المكان: مركز أخميم/ مقابر الشيخ إسماعيل/ بالصوامعة شرق، قد تم الاختيار لهذا المكان باعتبار قربه من عاصمة المحافظه سوهاج إحدى المحافظات الثلاث محل الدراسة.**

*** وصف المساكن: تزحف نحو قبور الموتى ... كنت أظن أن سكن القبور هو فقط فى القاهرة، وذلك لضيق المساكن، وكثرة السكان، ولكن عرفت ـ من خلال البحث الميداني ـ أن هناك من يسكن القبور فى المحافظات الأخرى خارج القاهرة، هذه المرة لا لضيق المساكن، فالمساكن بالريف**

صغير، ورأيت محالًا متواضعةً تبيع البقالة، وأكياس الشيبسى، والصابون، وبعض الخضراوات، وسيارات الكارو، وجراكن الماء، وأكوام القمامة، ومجارى الصرف فوق الأرض .... وعن بعد ترى عشش من الخشب والحجارة على هيئة أحواش حوط عليها بعض المواطنين بوضع اليد بقصد إعدادها للسكن والانتفاع بها.

كثيرة، ولكن لضيق ذات اليد، والبحث عن مصادر الرزق، ولقد تعود أهل الريف على إخراج الطعام، والفواكه للموتى في الأعياد، والمواسم، والمناسبات، فضلًا عن قراءة القرءان، والترحم على الأموات، والأعمال الأخرى كحفر القبور، ودفن الموتى ... هذه الأعمال، وهذه الصدقات يتنافس عليها ـ كما رأيت بعيني ـ شباب في زهرة العمر سألت أحدهم:

سـ١ – أراكم تتسابقون على أخذ الخبز من الزائرين هل تأكلونه؟أم تطعموه لأغنامكم؟

الجواب: نأكل منه ونطعم منه أغنامنا.

سـ ٢ – ما رغبتكم فى سكن القبور بجوار الموتى؟

الجواب: نستفيد باستمرار،ونجد العمل متوفرًا بخلاف القرى، ثم ذكر كلامًا قريبًا مما ذكر أحمد عن قريته فى الفيوم.

سـ ٣– لكن علمت أن الدولة تساعد فقراء الريف، وتعطيهم بقرًا وغنمًا ليعيشوا؟

الجواب: الدولة تعطي المتزوج الذي لا يملك شيئًا، وله خمسة أولاد فأكثر، تعطيه بقرة أو جاموسة فيبيعها، أو يشارك عليها، أو يقـتنيها، وتعطى المتزوج حديثًا غنمة واحدة، وكذلك من عنده طفلتين أو ثلاث ...[1].

سـ ٤ – لماذا يبيعها أو يشارك غيره عليها ألا يستفيد هو بلبنها ونتاجها فتكون له مصدر غنى، وبداية كسب؟

الجواب: ومن أين يطعمها وهى تحتاج إلى فدان من الأرض حتى تعيش منه؟ كما تحتاج إلى إنسان متفرغ لها،وبعد ذلك كله ليست هى مصدر غنى تفى بمتطلبات الحياة،وإنما هى للفقير بمثابة وجبة سريعة يسد بها المرء جوعته كالمسكنات للجروح، إنها ليست حلول جذرية لمشكلة الفقر، إنما هي مسكنات للجروح ليس إلا.

سـ ٥ – وما هى الحلول من وجهة نظركم؟

الجواب:استصلاح الأراضي، وشق الترع، وإيجاد فرص عمل للشباب العاطل، وإقامة المصانع العملاقة التي تستوعب الخرجين والراغبين فى العمل الجاد المنتج.

سـ ٦– هناك مناطق صناعية، ومدن جديدة في كل المحافظات ـ تقريبًا ـ وهنا في سوهاج (حي الكوثرـ سوهاج الجديدة) وبها عددًا من المصانع فلماذا لا تسكنون بها؟

الجواب:هذه المناطق التى ذكرت ليست للفقراء، وإنما هي للمستثمرين القادرين سواء أكانوا

---

(١) هذا الأمر تأكد للباحث من عدة أفراد من عينات البحث، وصدق عليه مسئولو لجان الزكاة الذين أجرى الباحث معهم مقابلات انظر صـ

أجانب أم مصريين، وغايةً ما يجد بعض الفقراء ـ ليس كل الفقراء ـ العمل كـغفر وحراس، أو عمال مناوبات، وبأجور لا تناسب ظروف الحياة وارتفاع الأسعار.

سـ ٧- هذه الظروف التي يعانى منها الفقراء هل أثرت على قيمهم وموروثاتهم كالتكافل، والتعاون، ورعاية الفقير، والإحسان إلى الجار، وبر الوالدين، وإيثار ذوي القربى ؟

الجواب:- نعم أثرت على أخلاق وقيم الناس فانتشر التسول فى القرى ولم يكن معروفًا من قبل، وقلّ التكافل والتعاون، وهذا لا يعني أنه انتهى تمامًا ... كلا فهناك شرفاء، وأوفياء ولكن للأسف لم يصبحوا الكثرة الغالبة، وإنما هم القلة التي يشار إليها بالبنان، يقول جابر: (كانت الأمة المصرية تتردد على المساجد لتشبع جوعتها الروحية من فيض العلماء، وتسمع لنصائح الكبار من ذوي الخبرة والتجربة، فكان لكل أسرة ـ تقريبًا ـ ناديًا وديوانًا (مندرة) يجتمعون فيها، ويتدارسون ما تواتر من عرف، وأدب، وأصول، أما الآن فلا شيء من ذلك بقى على حاله، بل اعتراه الكثير من التغيير والتبديل، حتى أصبح الكثيرون يقدمون المصلحة الشخصية،والمادة على القيم، والمبادئ، والأصول.

هذا بعض ما سمعته من أفواه الناس، وهو يعبر أصدق تعبير عن حال المدينة والقرية، وعن أحوال الفقراء فيهما، مما يؤكد حقيقة المأساة التي يعشها هؤلاء البائسين، وأمثالهم في القرى والمدن الأخرى كثيرون.

❋ ❋ ❋

رابعًا: الملاحظة والاستخبار ورصد السلوك اليومي:

جميع الفقراء الذين التقى بهم الباحث لا هم لهم إلا أن يعيشوا مستورين الحال، تتوفر لديهم القدرة على مسايرة الحياة، وارتفاع الأسعار، معظمهم بدون عمل، وبعضهم يعمل فى الصناعات اليدوية، أوالعمالة، أوالتجارة الخفيفة، وسيارات الأجرة، ومما لاحظه الباحث ما يلى:

١ – الباعة الجائلون الذين يبيعون بعض الحلوى، والمأكولات المحلية للأطفال، وطلبة المدارس، ورغم التحذيرات المتكررة من وزارة الصحة عن خطورة تناول هذه المأكولات، إلا إني رأيت الإقبال عليها فى الأماكن العشوائية والفقيرة كثير جدًّا ... سأل الباحث بعض الأولاد.

سـ ١ – لماذا تشترون هذه الحلوى وهذه المأكولات المكشوفة والذباب يقف عليها .... و ....؟

الجواب: فى المحال غالية الثمن ولا نستطيع الخروج لشرائها، وأكلنا منها قبل ذلك مرارًا ولم تضر بنا.

سألت البائع:أراك تمنع غيرك من البيع للطلبة وتستأثر بالبيع وحدك؟

الجواب: هو غريب عن المنطقة وأنا إن لم أَبع هذه الأشياء تفسد وترمى، وهذه خسارة كبيرة عليّ.

رأيت طالبًا فى المرحلة الإعدادية وهو يرمى بالتراب على ما في يدي زميله من المأكولات.

سألته:لماذا تفعل هذا بنعمة حرّم الله علينا أن نفسدها؟

الجواب: لأنه لم يعطنِ كما أعطيته.

ناهيك عمن يقضي يومه كله فى بيع سلع تافهة لا تسمن ولا تغنى من جوع، كبيع الصفافير، وأعلام النوادي الرياضية، والسجائر، والبخور، وصور اللاعبين، والحظاظات، وأكياس اللب والسوداني .... إلخ.

٢- في الأماكن التي شملها البحث الميدانى ومثيلاتها ترى عددًا كبيرًا من سيارات الأجرة بدون لوحة أرقام، وبدون ترخيص، ومعظم من يقودونها شباب فى مقتبل العمر تتراوح أعمارهم بين (١٥) إلى (٣٥) سنة ... ترى ذلك في حي (مدينة السلام) بالقاهرة، و (النهضة)، و(الحرفيين)، وحي (إمبابة) بالجيزة، و(عزبة الهجانة) ... وفى القرى عمومًا والنجوع بدون استثناء ... وعندما يرصد المرء سلوك هؤلاء الشباب، وهم ينقلون الناس لاسيما طالبات المدارس يرى عجب العجاب، كلمات ساقطة ... أغاني هابطة ... رعونة في القيادة ... وعندما سألت بعضهم:

سـ ١- لو كنت تملك مصنعًا، أو متجرًا كبيرًا، أو كنت طبيبًا، أو مهندسًا ناجحًا هل كنت ستفعل مثل هذه الأمور؟ وتنطق بمثل هذه الكلمات؟ الجواب: (لا).

سـ ٢- لماذا إذن تفعل ما أرى؟

الجواب: أنا في الشارع يا شيخ، وليس في الجامع، أو في المصنع كما تقول!!

نفس الإجابة التي أجابني بها بائع على رصيف (أنا في الشارع)، وهى ـ أيضًا ـ نفس الإجابة التي

أجابني بها أناس يسكنون العشش، والأكواخ في الشارع (شارع الترولي بمدينة السلام)، وساكنى قمم المقطم خلف منشية ناصر، والدويقة، وغيرهم، إنهم يرون ـ إلا من رحم ربى ـ أنهم في أرض غير أرضهم (مساكن إيواء مؤقت)، أو بيوت واهية هشة لا يملكونها، وربما لا يدوم البقاء فيها، فعلام يلامون؟! وهم لاجئون ـ كما يقولون ـ يلام أبناء البلاد الأصليين، والأصل عند الكثيرين من المصريين يعرف بكثرة الأملاك، والعقارات، والأراضي الزراعية، والمناصب العليا... والعزوة، وتضافر الأهل، والأقربين ... إن موقعهم وعملهم، وسكنهم سوّل لهم ـ إلا قليل ـ الهروب والانسلاخ عن المبادئ، والقيم الأصيلة، ونفضوا أيديهم منها، ومع أنهم مخطئون فى هذا الزعم، والفهم، والسلوك، إلا إن الفقر هو الذى دفع بهم، وبآبائهم إلى مثل هذه المواقف، إذ لا ينكر عاقل أن الفرق واضح، والبون شاسع بين من تربوا فى بيوتات الكرم، والأدب، والعلم، حيث قدر الله ﷻ أن يجدوا من يرعاهم، ويشغلهم بالعلم، والعمل منذ طفولتهم حتى صاروا راشدين ... هناك فارق بين هؤلاء، وبين أناس فتحوا أعينهم، وآذانهم على سماع ما تعج به (بيئة الشارع) التي ولدوا فيها، وأخذوا عنها، ونقلوا منها، إنهم في حاجة ماسة إلى بيئة أخرى يجدون فيها القدوة الحسنة ... ويرى الباحث أن هؤلاء لو وجدوا رعاية كافية، وتربية وافية، وتنشئة سليمة، وقدوة مؤثرة، لما وصل حالهم إلى الدرك الأسفل من الأخلاق، فالفقر يلد الجهل، ويضعف العقل، ويذهب بالقيم والأخلاق، اللهم إلا من كان له حظ من إيمان، أو أثارة من علم، وقليل ما هم.

❊ ❊ ❊

خامسًا: دليل الخبراء حول مواجهة مشكلة الفقر في مصر:

وقد تم ذلك عبر مقابلات مع بعـض الخبراء والأساتذة المختصين في طرق حل المشكلة؛ لأنه من تمام الفائدة أن يذكر الباحث بعضًا من المقابلات التي جرت بينه وبين الخبراء المتخصصين فى طرق حل المشكلة، إذ إن الباحث لم يكتف بآراء الشرائح المستهدفة من المستفيدين من لجان الزكاة (الفقراء)، وإنما أراد أن يشفع ذلك بعض آراء الخبراء، والأساتذة الذين التقاهم عند صياغة أسئلة استمارات الاستبيان، وعند تحكيمها، وكذلك عند الذهاب إلى مقار لجان الزكاة، والجمعيات الخيرية، والالتقاء برؤساء هذه الجمعيات وأعضائها، وعمل مقابلات مع بعض أساتذة الجامعات المتخصصين فى طرق حل المشكلة؛ لأن هؤلاء وهؤلاء بحكم تخصصهم وخبرتهم الطويلة، واتصال بعضهم بالفقراء، وبحث حالاتهم، والاجتهاد في إعانتهم ....، لاشك أن ذلك سيكشف أمورًا لم يكن ليصل إليها الباحث من خلال الشرائح المستهدفة فقط، لاسيما ما يتعلق بطرق حل المشكلة، وقد راعى الباحث عدم تكرار السؤال الموجه لكل أستاذ أو خبير في كل مقابلة وكذلك النقاط التي ذكرت في الإجابات السابقة من قبل؛ رغبة في الاختصار، وقد تم ترتيب هذه المقابلات على أساس التاريخ الزمني لكل مقابلة:

السؤال المتكرر مع كل مقابلة:

س/ بحكم تخصصكم .... وخبرتكم .. وبعد النظر في خطة هذا البحث، وما وصلت إليه استمارة الاستبيان قبل وبعد التحكيم أرجو التكرم ببيان أهم الوسائل أو الإجراءات اللازمة في مكافحة الفقر، وحل مشكلة الفقراء في مصر.

المقابلة الأولى:

أ.د/ يوسف إبراهيم يوسف/ مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالأزهر الشريف.

تاريخ اللقاء: يوم ١٥/ ٧/ ٢٠١٠م.

يقرر سيادته المحاور التى وضعت فى استمارة الاستبيان عن مظاهر الفقر، وأسبابه، وآثاره ... بل ويذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يرى أن مظاهر الفقر وآثاره أكثر من أن تحصى، وقال: يكفي أن تتجول ساعة في شوارع مصر لاسيما (العشوائيات)، وسترى وستسمع ما لم يكن يخطر لك على بال،ويرى أن المشكلة تكمن فى أمور من أخطرها عدم إحساس المسئولين بالفقراء ، وعدم توفير حد الكفاية لهم، لا بدافع المسئولية، ولا بدافع الخوف من الله، وعند سؤال سيادته عن حد الكفاية الذى هو فرض وواجب لا يجوز التهاون فيه قال: حد الكفاية ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- ضروريات. ٢- حاجيات. ٣- كماليات، أو تحسينات.

وتجتمع هذه الأقسام فى عشرة بنود هى:

المطعم ، والملبس ، والمسكن ، والعلاج ، وهذه هى الضروريات التى لا غنى عنها ، ثم تأتي في المرتبة الثانية أدوات الانتقال ، وأدوات الحرفة والإنتاج ، وكتب العلم لمن هو من أهله ، وهذه هى الحـــاجيات اللازمة لاستمرار الحياة ،ثم الزواج ، والسياحة ، وقضاء الدين، وهذه هي الكماليات، أو التحسينات وعند سؤال سيادته عن المال اللازم لدعم هذه الأمور من أين هو؟

كان الجواب: زكاة مال الأغنياء، والوقف الإسلامي المعتدى عليه، والاستفادة من الموارد، والثروات الطبيعية والغنية بها مصر.

المقابلة الـثانية:

د/ يسرية فؤاد/ رئيس قسم التدريب بمركز صالح كامل الاقتصادى.

تاريخ اللقاء: ١٥-٧- ٢٠١٠م،فى نفس توقيت المقابلة السابقة.

ولقد أقرت ـ الدكتورة يسرية ـ كل ما ذكره الأستاذ الدكتور يوسف إبراهيم يوسف، وزادت عليه مسألتين هما:

(أ) مسألة (العمل) كون الفقير لا يعمل أمر معلوم، أما كونه يعمل لا يعني أنه غني، لاسيما ورواتب العمال متدنية للغاية، هذه المسألة يجب أن توضع فى الحسبان.

(ب) مسألة (التسول) وصلتها بالفقر، والقيم[1].

المقابلة الـثالثة:

د/ هشام القاضي:مدرس فقه مقارن بمركز صالح كامل، وكلية الشريعة.

تاريخ اللقاء: ١٥/ ٧/ ٢٠١٠م، في نفس توقيت المقابلتين السابقتين.

ولقد أقر ما سبق ذكره في المقابلتين السابقتين، وأشاد بدور الكليات الشرعية فى تـثـقيف المجتمع، وبتبنى هذه الأبحاث الميدانية، التي تتصل بمصالح الناس، وتمس اهتماماتهم، وتخوض في بحار همومهم، وواقع معيشتهم، ثم أثنى على الحلول التى تمزج بين تنمية الموارد، وتنمية المواهب والقدرات اللازمة للإبداع، والعطاء، والتطوير، والاستفادة من التقنية الحديثة في الإنتاج الجيد والقادر على المنافسة وسد حاجات المجتمع.

---

(١) هذه المسألة سبق الحديث عنها في البحث الميداني صــــ ، فلا داعي لتكرارها.

المقابلة الـرابعة:

السيد/ صبري لطفي محمد/ رجل أعمال في القاهرة.

تاريخ اللقاء: يوم ٦/ ١٠/ ٢٠١٠م.

يقول لا توجد مشكة فقر بالمعنى الحقيقي للمشكلة، وإنما توجد ـ وعلى نطاق واسع ـ مشكلة قيم وثقافات ....، ويرى أن عامة المجتمع المصرى يؤمن بالفكرة القائلة (إن الدولة مسئولة عن كل شئ) وينشأ الشباب وينمو بهذه الثقافة التى تحول بينه وبين التفكيرالجاد فى الاعتماد على النفس، والبحث في خبايا الأرض عن الأرزاق، وتراه لا يقبل العمل فى مهن معينة، أو بدرجة ما، أو برواتب ما، وكم من أعمال لا نجد لها أكفاء، إذن المشكلة ليست مشكلة قلة فرص عمل، أو قلة موارد الدولة، وإنما المشكلة مشكلة قيم تتعلق بأهمية العمل، ومكانته في الدنيا، لذلك أرى أن الحل يكمن فى جملة واحدة التربية ثم العمل، التربية ثم العمل ، التربية ثم العمل.

المقابلة الخامسة:

د/ مصطفى محمد الفقي/ مدرس خدمة الفرد/ قسم الخدمة الاجتماعية/ كلية التربية/ جامعة الأزهر.

تاريخ اللقاء: يوم ٢٢-١١-٢٠١٠م.

بعد اطلاعه على الإطار النظري، والأسئلة المقترحة لاستمارة الاستبيان، وتحكيمه لها كانت رؤية سيادته تتلخص في الآتى:

(أ) إعادة تربية وصياغة معظم أبناء المجتمع المصري.

(ب) إيجاد القدوة الصالحة فى كل الميادين.

(ج) إعادة النظر فى برامج الإعلام ، بقصد ثقل مواهب الشباب.

(د) العدالة في توزيع الثروات وفرص العمل.

المقابلة الـسادسة:

أ/ محمد عبد الغنى محمد/ مدير إدارة السلام للتضامن الاجتماعي والمشرف المعهدى.

تاريخ اللقاء: يوم الأربعاء ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠م.

يرى سيادته أن المشكلة قائمة، وفى ازدياد مستمر، وحال الناس يؤكد ذلك، وإن لم توضع التدابير اللازمة تكون العواقب وخيمة، وعند سؤال الباحث له عن التدابير اللازمة، قال:

١- صدق النية، والقصد في حل المشكلة حل جذري.

٢- صدق الانتماء لهذا الوطن، والرغبة الصادقة في إعزازه ورفعته.

٣- تضافر الجهود، وتآزر القوى بين جميع طوائف الشعب، لإيجاد نوع من التكافل، والتعاون، والتربية وهذا يحتاج إلى قدوة، وتوجيه، وصبر، وتنمية مواهب، وعلم.

المقابلة السابعة:

السيد/ محمد راغب عناني/ مدير إدارة لجنة زكاة مسجد الرحمن علم القرءان/ م.السلام بالقاهرة.

تاريخ المقابلة: ٢٥-١٢-٢٠١٠م.

يرى سيادته أن المشكلة قائمة، وتعانى منها الطبقة الفقيرة فى الأماكن المهمشة، ويتفق مع الأساتذة فى جل ما ذكروا عن أسباب وآثار المشكلة وطرق حلها، إلا إنه يخص بالتحديد (الأغنياء وأصحاب القرار، بل ويعتب ويعجب من هؤلاء الذين تكدست ثرواتهم وهم لا يحسون بالفقراء، ولا يتعاونون معهم فى إيجاد فرص عمل، ولو من أموال الزكاة المستحقة فى ثرواتهم، وكذلك ممن مكن الله لهم فى الأرض بالقول النافذ والسلطان العزيز، ويأسف لما وصلت إليه أحوال البلاد.

المقابلة الثامنة:

السيد/ محمد عبد الحميد زيدان/ مشرف عام الجمعية الشرعية بمحافظة سوهاج.

تاريخ اللقاء:١٩/ ١/ ٢٠١١م.

ويرى سيادته أن مشكلة الفقر فى الريف المصري والأقاليم أكثر بكثير من المدن الرئيسية والعاصمة؛ لأن الريف (الأرزاق فيه محدودة)، ومصادرها معدودة لا تخرج عن الزراعة، وتربية الحيوانات والطيور والعمالة الموسمية، ناهيك عن الأمراض المزمنة كالبلهارسيا وأمراض سوء التغذية ... لذا يجب أن تتوجه الأنظار إلى الريف المصري، حتى يستوي فقراؤه ـ أولًا ـ مع فقراء العاصمة، حيث تتعدد الوظائف، والأعمال، والحرف، وكثرة الخدمات، والمنح ... وذلك نسبة بالريف المحروم من كثير من هذه المزايا.

المقابلة التاسعة:

أ.د/ أسامة أحمد البهنساوي/ رئيس قسم الاقتصاد/ كلية الزراعة/ جامعة الأزهر الشريف.

تاريخ المقابلة: ٢٣/ ١/ ٢٠١١م.

أهم الخطوات اللازمة لحل مشكلة الفقر في مصر.

١- اتخاذ إجراءات فاعلة تؤدى إلى تعديل سياسات توزيع الدخل بحيث تأخذ من الأغنياء قدر أكبر مما عليه الحال الآن، ثم يوجه إلى خلق موارد جديدة لدخول الفقراء.

٢- تشجيع الصناعات الصغيرة، والأسر المنتجة من خلال القروض الحسنة، أو القروض منخفضة التكاليف[1] مع تدريب المستفيدين من هذه القروض على إنشاء مشروعات إنتاجية صغيرة تؤدى إلى زيادة دخولهم.

٣- وضع حد أدنى للمرتبات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص يتناسب مع تطور تكاليف المعيشة.

---

(١) القروض بفوائد منخفضة تأخذ حكم القروض الربوية، اللهم إلا في حالات الاضطرار، ولعل الأستاذ يقصد ما تجيزه البنوك الإسلامية في حدود المشاركة والمضاربة والمرابحة ، وبشروط وتفاصيل معلومة.

المقابلة العاشرة:

أ.د. سيف الدين يوسف عبدون/ أستاذ علم النفس التربوي بكلية التربية.

تاريخ المقابلة: ٢٣/ ١/ ٢٠١١م

١-لابد لحل المشكلة أولًا: من إقرار وجود المشكلة وحتمية التعامل معها فورًا، وبدون إبطاء، وبتعاون جميع شرائح المجتمع.

٢- زيادة مشاركة الفقير في أمور الحياة الاجتماعية، وذلك بالتعاون معه وإعطائه أدوارًا مهمة داخل المجتمع ومؤسساته، واعتباره من الأفراد المهمين والجديرين بالقيام بالمسئوليات والمشاركة في الفاعليات .... حتى تعود إليه الثقة بنفسه ودولته.

٣- مساعدة الدولة بالدعم اللازم لإنجاح مشاريع التنمية ولو بأموال الزكاة.

٤ - الارتقاء بالفقراء ومساكنهم ومستوياتهم العلمية والثقافية، وإحياء وبعث التقاليد الإسلامية والعادات والقيم الإنسانية.

المقابلة الحادية عشرة:

الدكتور محمد أبو فرحة، خبير التنمية البشرية والتطور الإداري.

تاريخ المقابلة ١١/ ٥/ ٢٠١١م.

يقول سيادته: المرء يحتاج إلى عدة أمور ليسحق الفقر أسفل قدميه.

أولها: الإيمان بالله، والاعتماد عليه، والاعتراف الكامل أنه ـ سبحانه ـ مسبب الأسباب.

ثانيها: اتخاذ كامل الأسباب المادية والمعنوية وفق معايير العمل، والجودة، والإنتاج.

ثالثها: التعاون مع الآخرين والتنسيق والتخطيط الجيد والهادف للمستقبل.

رابعها: تحدي المعوقات الطبيعية والمفتعلة والتصدي لها بحزم وعزم وإصرار.

خامسًا: تحمل المسئولية أمام الله وأمام الناس، والاستعداد لقبول المحاسبة والمنافسة.

هذه أهم الأمور التي تتعلق بالتنمية البشرية ومواجهة الفقر.

مقابلات أخرى:

مع عدد من رؤساء وأعضاء الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة التي ذهب إليها الباحث في المحافظات الثلاث ـ محل الدراسة ـ، ولقد أكدت هذه المقابلات على ضرورة العمل والإنتاج والتأهيل العلمي والتقني، والدعم المادي والمعنوي، من الأغنياء والمسئولين للفقراء والمحتاجين، مع ضرورة إخراج الزكاة كاملة، وإحياء الموات من الأرض الميتة، وزيادة الرقعة الزراعية، ومشاريع الإنتاج، والمصانع الكبرى والصغرى ... وفتح باب الأمل والثقة في النفس، والقدرة على الإبداع والعطاء لدى الشباب العاطل والأسر الفقيرة ... هذا ما أجمع عليه كل من تمت معهم المقابلات السابقة.

سادسًا: أهم نتائج هذا البحث:

الحق أن هذا البحث فتح للباحث أبوابًا من المعرفة ما كان ليحصل عليها، أو يصل إليها بمجرد القراءة فى الكتب، أو النظر في المراجع فقط، فالنزول إلى الواقع، ورؤية المواقع الفقيرة، وحال الفقراء، والنظر إليهم، والتحدث معهم، ومن ثم الالتقاء بالعلماء المختصين فى طرق حل مشكلة الفقر ... لا شك أن ذلك أفاد كثيرًا في معرفة الحقائق، والرؤى .. وكشف عن أبعاد متعددة للمشكلة من أهمها ما يلي:-

١ـ الإقرار بوجود مشكلة فقر فى مصر إذ بلغت نسبة التصويت ـ تقريبًا ـ (في أدنى مستوياتها) إلى (٥٥٪) مقابل (٤٥٪) يقولون (لا) أو (إلى حد ما)، وهذا يؤكد وجود مشكلة فقر فى مصر وأنها قائمة، وتحتاج إلى حلول عاجلة لا تحتمل التأخير.

٢ـ أن حل المشكلة لا يكون من الخارج، وإنما ينبع من الداخل المصري، إذا صدقت النوايا، وتضافرت الجهود، وتعاون كل من الشعب، والحكومة في تقديم الحلول الناجحة، ورعايتها.

٣ـ مشكلة الفقر في مصر ليست مشكلة فقر موارد، وخامات، وأيدي عاملة بقدر ما هي مشكلة أخلاق، وقيم، وسياسات، ومبادئ، يجب أن تراجع، ويعاد النظر فى صياغتها، والقوانين التي تحرصها، أو تحكمها.

٤ـ البعد الإنساني، وعلاقته بالمشكلة، وحتمية إدراجه في الخطط والحلول العاجلة والمستقبلية، إذ إن المشكلة إنسانية أكثر من كونها طبيعية.

٥ـ الآثار الخطيرة للمشكلة على الفرد، والأسرة، والمجتمع، والدولة، بما ينذر بالخطر على جميع المصريين بما في ذلك الأغنياء، والكيان القائم للدولة، والنظام.

٦ـ تباين الآراء، ووجهات النظر في أسباب المشكلة، وطرق حلها.

وسأذكر في الصفحات التالية ـ إن شاء الله ـ وجهات النظر والحلول المطروحة ومناقشتها.

❊ ❊ ❊

الفصل السابع: الـحـلـول والـمـقـترحـــــات

وفيه تمهيد ومبحثان

التمهيد: وفيه مناقشة الحلول المطروحة لحل المشكلة:

المبحث الأول: الحلول الثقافية الضرورية لمواجهة المشكلة:

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: الاهتمام بالتوعية بكل أنواعها الدينية والثقافية والإنتاجية .

المطلب الثاني: الاستفادة من الأبحاث العلمية لأهل الاختصاص من أهل الخبرة وتفعيل مقترحاتهم.

المبحث الثانى: الحلول المادية الضرورية لمواجهة المشكلة:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مراعاة العدالة في توزيع الثروات وفرص العمل.

المطلب الثاني: تشجيع العمل والإنتاج بالوسائل الممكنة والمتاحة.

المطلب الثالث: الاهتمام الخاص بالأمن الغذائي ومشكلة السكن والعلاج.

المطلب الرابع: محاسبة المتسببين فى الفساد ليكونوا عبرة لغيرهم.

المطلب الخامس: مراجعة قوانين الاستثمار الأجنبى، واستيراد السلع لصالح المنتج المحلى.

التمهيد

في الفصول الماضية ذكرت حقيقة المشكلة، وإقرار العلماء، والمسئولين بوجودها، وخطورتها، ومظاهرها، وآثارها وآراء بعض العلماء فى طرق حلها، وكذلك آراء عينة الدراسة الميدانية، والتى يمكن لي أن أجملها فى أربع نقاط هى:

١ـ الأخذ من الأغنياء ولو بقوة القانون وإعطاء الفقراء (المنهج الاشتراكي).

٢ـ الاستفادة من الدول الغنية (المنهج الرأسمالي).

٣ـ تقليل النسل (تحديد النسل).

٤ـ المنهج الإسلامي الاقتصادي.

وهنا أود أن أناقش هذه الارآء بشيء من التوضيح، حتى يتبين لنا إن كانت هذه الرؤى جديرة فعلًا بحل مشكلة الفقر في مصر أم لا.

أولاً: الأخذ من الأغنياء ولو بقوة القانون وإعطاء الفقراء:

لعل أصحاب هذا التوجه لا يزالون متأثرين بالمنهج الإشتراكى، ولذا يصرحون بالمنهج الذى طبقه الرئيس/ جمال عبد الناصر[1]، هذا المنهج طبق في مصر منذ قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م، وحتى سنة ١٩٧٠[2]، وكان من أهدافه المعلنة القضاء على الفقر على أساس الملكية العامة للدولة، وإلغاء الملكية الخاصة أو التضييق عليها، فالدولة هي التي تملك المصانع والمزارع والثروات، والأفراد يعملون لدى الدولة، والدولة هي التي تتعهد بتوفير الإنتاج بحيث يكفي الجميع.

وأنا لا أريد أن أطيل الحديث حول هذا المنهج وأسباب فشله، وذلك لعدة أسباب وهي:

١ـ سقوط هذا المنهج في عقر داره، وفي معظم البلاد التي انتشر فيها.

٢ـ تحول معظم أنصاره إلى المنهج الرأسمالي، بعدما تحققوا من فشله، وما فيه من خلل، ونقصان وجور، يتمثل في انحيازه للدولة على حساب الفرد وحقوقه، وحريته، وهمته، ومواهبه.

٣ـ كثرة الكتابات حول فساد هذا المنهج وعدم قدرته على حل المشكلة[3].

٤ـ سبق وأن تعرضت لهذه المسألة من قبل[4].

---

(١) انظر صـ٢٣٩ تحليل وتفسير مقترحات المستفيدين من لجان الزكاة والجمعيات الخيرية في طرق حل المشكلة.

(٢) مصر والدائرة المتوسطية صـ٣٦، مرجع سابق.

(٣) انظر كتاب العدالة الاجتماعية في الإسلام صـ ٢١٤، مرجع سابق، وكتاب الحقيقة والوهم في المجتمع المصري صـ ٣٠، مرجع سابق.

(٤) انظر صـ ٩٨من هذا البحث.

٥ـ ارتباط مصر بالجانب الأوربي في إطار (الدائرة المتوسطية)، في بعدها الاقتصادي والسعي في إقامة مشروعات للتكامل[(١)]، وهذا يجعلنا ننتقل سريعًا إلى المنهج الرأسمالي.

ثانيًا: الاستفادة من الدول الغنية (المنهج الرأسمالي):

لا مانع شرعًا ولا عقلًا أن نستفيد تقنيًا وعلميًّا من غيرنا ولكن فى حدود ما شرع الله لنا، وهذا المنهج يقوم على نقيض المنهج الاشتراكي، فهو يقدس الفرد وينحاز إليه على حساب الجماعة والمجتمع «وبخاصة الضعفاء والمسحوقين، فهم مهملون أو في زوايا النسيان»[(٢)]، وشعاره: دعه يعمل دعه يمر، دون أن يسأل من أين اكتسب هذا المال، وكيف تكونت هذه الثروة.. وكانت النتيجة المزيد من الأزمات الاقتصادية والأخلاقية والطبقية البغيضة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، فإذا كان النظام الاشتراكي يسحق الفرد ويحاصره في أضيق نطاق ... فإن هذا النظام يدلل الفرد، ويطلق حريته ويرعى أنانيته بل وطمعه وجشعه .. وكلاهما على طرفي نقيض لا يأتي بخير يعود على الفرد والمجتمع معًا[(٣)].

«والواقع أن اعتراف كل من المذهبين بالمبدأ المناقض للآخر، ونظريته في الملكية، وفي ظل مبرراتها المتماثلة لهو دليل قاطع على خطإ المبدإ لكل منهما»[(٤)].

ومع هذا التناقض الواضح، والفشل الذريع، والأزمات التي أنتجها كلا النظامين، إلا إن هناك ـ في بلادنا ـ مَن لايزال يتمسك بهذه المناهج ويدعو إليها وينتصر لها.

يقول الدكتور محمد شوقي الفنجري: «إن من المسلمين وغير المسلمين، ومن علماء الاقتصاد يثقون في الحلول الرأسمالية والاشتراكية، وكأنه لا يوجد حلول أخرى غيرها، ولعل من بين مَن لاحظ ذلك البروفسير جاك أوسنري أستاذ الاقتصاد الفرنسي حيث يقول: «إن طريق التنمية ليس محصورًا في الرأسمالية والاشتراكية، بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي إذ يبشر بأسلوب كامل للحياة، ويحقق كافة المزايا، ويتجنب كافة المساوئ»[(٥)]، هذه شهادة كافية ولا تحتاج إلى تعليق؛ لأنها صدرت من رجل محايد ومتخصص في علم الاقتصاد.

---

(١) انظر مصر والدائرة المتوسطية الواقع والمستقبل صـ٤٣، ٤٤، مرجع سابق، وكتاب مصر والعالم الخارجي الواقع وآفاق المستقبل صـ ١٢، وما بعدها، طـ دار الشروق سنة ٢٠٠٥م.

(٢) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي صـ ٨٢، مرجع سابق.

(٣) انظر صـ٨١، المرجع السابق.

(٤) دور رأس المال في الفكر الإسلامي إعداد شعبان فهمي عبد العزيز، مقدم لكلية التجارة جامعة الأزهر، للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد سنة ١٩٧٩م، صـ٢/ المكتبة المركزية برقم (٣٩٣٥).

(٥) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية صـ ٨٨، مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٨م نقلًا عن كتاب دور رأس المال في الفكر الإسلامي، مرجع سابق.

ومن أخطر المساوئ تأجيج العداوات بين الأغنياء والفقراء، واتساع الهوة بينهما، ونشر الحقد والحسد ... وهذا أخطر وأشد على القيم الإنسانية والقيم الدينية من الفقر ذاته، ولا تزال آثار هذه المساوئ باقية وفي ازدياد.

ثالثًا: تقليل النسل (تحديد النسل):

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن زيادة السكان وكثرة المواليد هي السبب في مشكلة الفقر، إذ إن الأرض لا تكفي مَن عليها، وإن الزيادة السكانية تلتهم كل ما حققته الدولة من تنمية؛ الأمر الذي جعل كثيرًا من الناس يرون من زيادة النسل ويطالبون بوضع قوانين صارمة للحد من زيادة المواليد.

مناقشة هذه المسألة:

قولهم: إن الأرض لا تكفي من عليها، غير صحيح، والدليل على ذلك:

١ـ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾[المرسلات: ٢٥ : ٢٦]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[فصلت: ٩ـ١٠].

٢ـ أن نسبة المعمور من مساحة مصر لا يزيد عن ٨٪ أي هناك أكثر من ٩٠٪ من مساحة مصر لاتزال أرض بكر (بور) لم تستغل حتى الآن[1].

٣ـ «إن النظرة الفاحصة إلى هذا الاتجاه، وإلى لغة الأرقام والعد والإحصاء توضح لنا خطأ هذا الاتجاه، وبُعدِه تمامًا عن الاتجاه العلمي الصحيح، وأنه لا يهدف إلا للإثارة وحجب الحقائق ويتضح ذلك فيما يلي:

(أ) نظرتهم إلى الأمور نظرة جزئية منفصلة عن التطورات الاجتماعية الأخرى، والاكتفاء بالموارد الطبيعية، وتجاهل قدرة الإنسان على معرفة الطبيعة، واستخدام وسائل التأثير فيها.

(ب) ربط حركة النسل بالمشكلة الاقتصادية مغالطة كبرى؛ إذ يرى بعض العلماء عكس ذلك.

(ج) ما وصل إليه العلم الحديث، والتقدم التقني في حماية المحاصيل الزراعية والغلال من الآفات، واكتشاف التربة الصالحة، والقيام بمسح الأرض الزراعية ومعرفة خصائصها، واختيار السلالات الأفضل، واستخدام الظروف الأنسب، واستخراج المياه الجوفية بأدوات الرفع الحديثة، وتحلية مياه البحار، وإزاحة ملوحة المستنقعات، وتحوير الظروف الجوية، مثل: زرع السحب، وتحسين طرق استخدام المياه، والملائمة بين المحصول والبيئة، وتوفير العناصر الغذائية عن طريق التهجين والتطعيم، واستخدام الأقمار الصناعية، والحاسب الالكتروني، والآلات الحديثة ..إلخ»[2]، ناهيك عن اكتشاف المعادن، والبترول، والغاز الطبيعي .... وعن تطوير مزارع الثروات الحيوانية والدواجن والأسماك، وتعدد المهارات واكتساب الخبرات ... كل ذلك يؤكد خطأ نظرية تحديد

---

(١) انظر صـ...... من هذا البحث.

(٢) مشكلة الجوع في العالم، وكيف عالجها الإسلام صـ ٣٥ وما بعدها بتصرف، مرجع سابق، ولا يخفى أن كثيرًا من العلماء تكلم عن مسألة تحديد النسل، ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب الدعوة الإسلامية في عهدها المدني صـ ٢٥٨ وما بعدها، مرجع سابق.

النسل، وأنها كافية لحل مشكلة الفقر كما يزعمون؛ لأن الإنسان كما هو مستهلك، وله متطلبات وحاجات، فهو منتج أيضًا وله مهارات وطاقات، إن هي وظفت توظيفًا حسنًا أتت بأضعاف أضعاف ما يحتاج وما يستهلك.

وأنا لا أدري لماذا يرى أصحاب هذا الرأي أن الإنسان أكالًا، لا شغالًا، ومستهلكًا، لا منتجًا، وعبئًا على المجتمع، لا عونًا له.

ولو نظرنا إلى مصر الآن في ظل هذه الظروف، لرأينا أنه ما عاد لها من رصيد يذكر في موازين القوى على المستويين الدولي والإقليمي، إلا بكثرة رجالها وتنوع خبرات أبنائها.

«نحن نؤمن أن الثروة الحقيقية في مصر هم أبناؤها، إذ يمثلون الرأس مال الحقيقي لمصر، هم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم ... فليس السكان هم المشكلة، وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها، إن الدولة في مصر تنظر إلى عدد السكان، وتغفل أبعادًا أخرى مهمة، إننا نطالب الدولة بضرورة الاعتراف بأن البشر هم الثروة الحقيقة، وهم أغلى ما تملك مصر»[1].

ومع ذلك لايزال في مصر مَن ينادي بتحديد النسل، وكم تُرصَد لهذه الدعاية الأموال الطائلة والمساحات الهائلة في القنوات الإعلامية والصحف ... الأمر الذي جعل الكثيرين يؤمنون بهذه الفكرة، ويرون أنها أنجع الحلول لمشكلة الفقر ـ وبفضل هذه الآلة الإعلامية الجبارة ـ انخفضت أعداد المواليد، وتراجع[2] النسل والمشكلة لازالت باقية وفي ازدياد، وتحتاج إلى حل.

إن من أسباب فشل هذه النظرية والنظريات التي سبقتها، الاعتماد الكلي على العقل والفكر البشري القاصر، وتقليد الغير والنقل عنه دون مراعاة القيم والخصوصيات، التي عاش بها ولها المجتمع المصري، والاكتفاء بالقوانين الوضعية، والرؤية البشرية الضيقة التي لا تراعي ولا تهتم ـ غالبًا ـ إلا بالشكليات، وتسكين الأوضاع.

رابعًا: المنهج الاقتصادي الإسلامي:

يقول الدكتور حلمي صابر: «لقد اتضح لي أن أي تفسير للمشكلة بقلة الموارد وشح الطبيعة، أو عدم وفرتها وكفايتها ... هو جهل صريح بالحقائق، إن تقصير الإنسان لا يقف عند حد إهماله في استغلال ما في الطبيعة من ثروات كثيرة متاحة، بل يتعدى تقصيره إلى سوء توجيه ما في يده من ثروات. إن أي كلام في المشكلة يخرجها عن الإطار الإنساني فهو حجب عن الأسباب الحقيقية لها.

(١) مصر المحروسة صـ٦٨ ، ٦٩ ، مرجع سابق بتصرف.

(٢) انظر كتاب مصر المحروسة صـ ١٠٤ ، نقلًا عن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٦م الذي يؤكد انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في السكان عبر السنوات الماضية ١.٩٪ بعد أن كان ٢.٨٪ في سنة ١٩٨٠م.

إذن تستطيع أن تقرر في حزم ويقين بأن الإسلام وحده هو الذي أصاب كبد الحقيقة في تحديد المشكلة ووضع الحل الجذري لها دون غيره من المذاهب الأخرى»[1]، وهذا ما سأذكره بالتفصيل ـ إن شاء الله ـ في الصفحات التالية.

منهج القرآن والسنة في حل مشكلة الغذاء والاستفادة منها:

أولاً: القرآن الكريم:

يقول الله ﷻ: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه ١٢٣ : ١٢٦].

لقد حكى لنا القرآن الكريم عن الأنبياء والأمم السابقة لنعتبر بها ولنستفيد من تجاربها، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[يوسف:١١١].

في هذه السورة بين لنا الحق تبارك وتعالى كيف تصدى نبي الله يوسف ؑ، لأخطر مشكلة فقر واجهت مصر، بل والعالم.

لقد بين القرآن الكريم «معالم النجاح لكل معارك الحياة، منذ البدء وحتى الختام، تأمل سياق السورة (تقوى + عمل + صبر + إحسان = نجاح)﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[يوسف: ٩٠]، ثم أرشد سبحانه على لسان نبيه يوسف ؑ إلى:ـ

١ـ زيادة الإنتاج ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾.

٢ـ زيادة المدخرات ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ﴾

٣ـ قلة الاستهلاك ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾[يوسف:٤٧]، نوع الاقتصاد (تزرعون)، أحدث طرق التخزين وحفظ الغلال، (فزروه في سنبله)، موهبة مصر الزراعة وحل مشاكلها يكمن ـ أولًا ـ في الزراعة»[2].

---

(١) مشكلة الجوع في العالم صـ٣٥، ٤١، مرجع سابق بتصرف، وللمزيد انظر مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام صـ ٢٢، وما بعدها، مرجع سابق.

(٢) منهج الإسلام في علاج حاضر المسلمين، صـ ٣٢٦، مرجع سابق.

نموذج آخر (أمة تقيم السدود):

لقد عرض علينا القرآن نموذجًا حيًّا لأهمية العمل في حياة الشعوب، في مشهد ذي القرنين عندما مرّ على أمة ـ لضعفها وهوانها ـ لا يكادون يفقهون قولًا أو يحسنون صنعًا ... ولا يقدرون على البناء ولا الدفاع عن أنفسهم ... لذلك فهم يبحثون عن قائد ماهر (من غيرهم) يدفعون له مالًا ليحميهم من عدوهم (يأجوج ومأجوج)، قال تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ﴾ [الكهف: ٨٣،٨٤]، ثم قال سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف:٩٣:٩٦]، تدبر قول (ذي القرنين لهم)، ﴿فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ﴾، ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾، ﴿ٱنفُخُوا۟﴾، ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾، وقد كان في وسعه أن يقوم بهذا العمل وحده، لكنه عليه السلام أشركهم معه ليتعلموا ويعتمدوا على أنفسهم ويعرفوا قيمة العمل.

* تنبيه القرآن الكريم على الثروات الطبيعية[1]:

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّر لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم: ٣٢:٣٤].

* الثروة النباتية:

قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٠ :١١]، وعن أهمية النحل وما ينتج عنه يقول: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [النحل : ٦٨: ٦٩].

(١) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي صـ١٣٢، مرجع سابق.

* الثروة البحرية:

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤].

* الثروة المعدنية :

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد:٢٥]، وفي سياق الكلام عن النعم وعن العلماء الذين يقدرونها ويستثمرونها فيما خلقت له، ويشكرون الخالق أن هداهم للاستفادة منها.... قال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَـٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ [فاطر:٢٧: ٢٨].

والآيات التي تذكر نعم الله ﷻ وترشد إلى ما أودع الله في الطبيعة من خيرات، وما أودع في الإنسان من طاقات أكثر من أن تحصى.

ثانيًا: السنة المطهرة:

تروي لنا كتب السنة وكتب السير أن النبي ﷺ استعاذ بالله من الفقر، بل حاربه قبل النبوة وبعدها إذ عمل يرعى الغنم صغيرًا، وعمل بالتجارة كبيرًا، ونصح الأمة وأرشدها إلى العمل والبحث عن الرزق، وحفظ الموارد والنعم، وإحياء الأرض الموات، والاستفادة من الأوقات والثروات، بما يعود على الناس بالنفع ... وربط ذلك كله بعقيدة الإيمان بالله ﷻ، والعمل الصالح، بل وربما رفع قدر هذا العمل إلى درجة الجهاد في سبيل الله، وأنه أعلى درجات الكسب الحلال، وقصته ﷺ مع الرجل الذي علمه كيف يحتطب وصنع له القدوم بيده، وحثه لأهل المدينة على الزراعة، وقوله ﷺ للرجل الذي عكف في المسجد وأخوه هو الذي يطعمه ـ أخوك أعبد منك ـ وكذلك العقيقة، والوليمة، وإطعام الصائم، وإكرام الضيف، والجزية ... وما يفرضه ولي الأمر زيادة على الزكاة المفروضة ... وربط ذلك بعقيدة الثواب والعقاب ... كل ذلك سيأتي بالتفصيل لاحقًا إن شاء الله تعالى(١).

* * *

(١) انظر صـ.... وما بعدها من هذا البحث ففيه شروح وتفصيل لكل هذا الإجمال، وانظر كتاب الضمان الاجتماعي، الفصل الثاني، حث السنة على العمل وحماية الخلق صـ٣٧، وما بعدها، طـ دار القلم، الإمارات، دبي سنة ١٩٩٠م، وحديث: اذهب فاحتطب ... رواه أبو داود والترمذي والنسائي.

المبحث الأول: الحلول الثقافية الضرورية لمواجهة المشكلة

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: الاهتمام بالتوعية بكل أنواعها الدينية والثقافية والإنتاجية وغيرها.

المطلب الثاني: الاستفادة من الأبحاث العلمية للمتخصصين ومن أهل الخبرة، وتفعيل مقترحاتهم.

المطلب الأول: الاهتمام بالتوعية بكل أنواعها الدينية، والثقافية، والإنتاجية:

لأن مشكلة الفقر ليست مشكلة عابرة، ولا أزمة عارضة، ستزول مع الأيام والليالي أو بمجرد توفير المواد اللازمة للحياة في حدود ما يحتاجه الناس الآن وغدًا وبعد عام ... كلا، فالفقر كما له أسباب عدة تضافرت وتشابكت وتراكمت، يجب أن تكون له حلول عدة ـ أيضًا ـ يدعم بعضها بعضًا فيحدث التكامل، والتناصر، والتآذر.

ومن أهم هذه الحلول ـ إن لم يكن أهمها على الإطلاق ـ الاهتمام بالتوعية والتوجيه السديد في ميادين العلم والإعلام ، حتى ينشأ أبناؤنا على المعرفة الحقة، والعلم النافع والمفيد لمواجهة الواقع والتفاعل معه عن خبرة ودراية وفهم.

ولا يكون ذلك بالخطب في المناسبات السياسية والاجتماعية ... وإنما يكون العلم بالتعلم ووضع البرامج وتزويد المناهج بالمعارف اللازمة لبناء الإنسان وشحذ همته، وثقل مواهبه، وبث روح الأمل في نفسه، والثقة في قدراته وإمكاناته.

أولا:- التوعية الدينية:

وذلك بقيام رجال الدعوة بدورهم في حث الناس على التكافل الاجتماعي ورعاية المحتاجين في المجتمع، والتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال الكفارات والنذور ووجوه الخير، وكذلك التمسك بالقيم الإسلامية مثل: النفقة على الأقارب تطوعًا وليس عن طريق المحاكم [1]؛ لأن الإنسان العالم بالإسلام وأهدافه وآدابه ومناهجه، لا، كالجاهل بكل ذلك، مثلًا: كيف يؤمر المرء بالتوسط والاقتصاد في المعيشة وعدم الإسراف أو التبذير... وهو يجهل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾[الإسراء:٢٦: ٢٧].

«كيف يعلم هذا أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رباني منبثق عن عقيدة ربانية هي عقيدة التوحيد الذي بعث الله بها رسله، وأنزل بها كتبه فهو معبر عن هذه العقيدة في مجاله وهو خادم لها كذلك.

إن الاقتصاد الإسلامي يعمل بكل قوة على تحقيق الحياة الطيبة لأهله بحيث تتوافر لهم كل حاجات الحياة ومطالبها المشروعة ولكنه لا يرضى أن تكون هذه الحياة هي غاية الغايات بل يريدها أن تكون سلمًا لحياة أرقى وأزكى وأخلد وهى حياة الخلود التي وعد الله بها المؤمنين والمؤمنات من عباده.

---

(١) انظر كتاب أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام صـ٤٥، مرجع سابق.

الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رباني؛ لأن منطلقاته ربانيه؛ ولأن غايته ووجهته كذلك ربانية، همه أن يعين المكلفين على أن يعبدوا ربهم﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴾، وأن لا يجرهم الفقر إلى الكفر ولا يدفعهم الجوع إلى الإثم ، ولا يعلوا صوت المعدة الخاوية على صوت الإيمان الحي»[1]، وأنَّى للمرء أن يعرف ذلك دونما توعية إيمانية يتربى عليها منذ نعومة أظافره، وتستمر معه ما بقى على قيد الحياة.

يعلم المسلم أن الله ﷻ خلقه من الأرض، لكن هل يعلم كل مسلم أن الله ـ سبحانه ـ استخلفه فيها، وطلب منه أن يعمرها ويستفيد بكل ما فيها في حدود ما أحل الله له؟ ولقد حكى لنا القرآن الكريم عن العلماء الذين نصحوا قارون صاحب المال إذ قالوا له: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[القصص:٧٧].

ـ هل يعرف كل مسلم هذه الأمور؟

ـ هل يعرف كل مسلم ما يجب عليه نحو أهله ورحمه وجيرانه من بر وتعاون وتكافل وتسامح وولاء؟

«إنه لا يمكن للمسلم في هذا العصر أن يحقق استقراره النفسي ما لم يعمل على إعادة البناء الصحيح لهذا المجتمع السليم بالإسلام فوق أنقاض ما تركه له الاستعمار القاسي والتخلف الطويل، وبعيدًا عن الاستسلام للضغوط الضارية من الشرق والغرب»[2]

إن المسلم في حاجة دائمة إلى من يذكره بالله، واليوم الآخر، وقيمة العمل في الإسلام وثوابه في الآخرة، وخطورة التبعية، والانقياد، والاستسلام، والهزيمة ... كما هو في حاجة أيضًا إلى من يذكره بالنصر، والعز، والقوة، ووسائل ذلك، والطريق إليه.

ثانيًا: التوعية الثقافية:

مع الإرشاد الديني، والتوجيه المعنوي الذي يقوي العزائم ويعرف المسلم بالقيم الإيمانية المرتبطة بالعمل الصالح، تأتى الثقافة العلمية التي ترشد المسلم إلى عناصر الثروة، ومصادر الطاقة، وأين توجد؟ وكيف تستخرج؟ وكيف يمكن الاستفادة منها ... وكيف تحفظ وتصان؟ وما هو الخطر الذي يتهددها؟ وكيف نتصدى له؟

(١) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ص ٣٦:٣٥، مرجع سابق.

(٢) كتاب سباق المستقبل بين الدين والشيوعية ص ٢٢٨- ط دار الجيل بيروت سنة ١٩٧٦ م.

وعلى سبيل المثال يقول الدكتور محمد أبو زيد/ وزير الموارد المائية والري، الأسبق: «إن التحدي الأكبر الذي يواجه مصر خلال المرحلة المقبلة يتمثل في مخاطر تلويث المياه ولعل سلوكيات المجتمع بجميع فئاته تجعل من مواجهة هذا التحدي أمرًا ليس بالسهل، وهو أمر يتطلب المزيد من العمل والجهد من أجل تعديل اللوائح والقوانين القائمة»[(١)].

إذن لابد من ترشيد مستمر حتى يكون المجتمع على علم بهذه المخاطر وتلك التحديات، لا في الماء وحسب ولكن في كل الموارد والطاقات المهدرة و الأيدي العاطلة ، والأوقات الضائعة، فبالثقافة الدينية يعلم المرء الفرق بين القدر والاستسلام للفقر، فليس عيبًا أن يولد المرء فقيرًا، وإنما العيب أن يعيش فقيرًا وهو يقدر على الغنى بالطرق المشروعة ولم يفعل، ويكون عالة على الناس، وبالثقافة عموماً يعرف الإنسان خواص الأشياء، وعناصرها، وتركيباتها وما تحتاج إليه من جهد ومال ووقت، حتى تثمر وتعطى وتدوم.

وهذه الثقافة لا تتم بين عشية وضحاها، وإنم لابد لها من إعداد واستعداد ودعم مالي ودراسات متخصصة في التنمية البشرية والموارد والثروات، وهذا لا تقوى عليه الأفراد والجماعات .. وحدها .. بل لابد من تدخل الدولة ... وسن القوانين ... وإصلاح التعليم والإعلام، ووضع الميزانيات اللازمة والدعم الكافي.

ثالثًا: التوعية الإنتاجية:

لأن الإنتاج هو ثمرة العمل سواء أكان هذا الإنتاج يحتاجه المنتج له أو ينتجه لغيره، في كلا الحالتين المسلم مأمور بالعمل، وتطويره وإتقانه؛ «لأن العمل مطلوب، ولو لم ينتفع بثمرته أحد، لكنه رمز لعطاء المسلم، وتواصله، واستمراره، ومن القيم المهمة في مجال الإنتاج بعد قيمة العمل، إحسان العمل وإتقانه، فليس المطلوب في الإسلام مجرد أن نعمل، بل أن نعمل عملًا حسنًا، وبعبارة أخرى أن يحسن العمل ويؤدى بإتقان وإحكام»[(٢)]، يقول الله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[التوبة:١٠٥]، ويكون ذلك بتهيئة المجتمع نفسيًّا وأخلاقيًّا وعلميًّا لقبول الأعمال الإنتاجية التي تحتاج إلى وقت طويل، أو إلى تعاون وتضافر جهود الجميع، وذلك كزراعة القمح، واستصلاح الأراضي، والتدريب المهني[(٣)]، وإنشاء المصانع الكبرى التي تستوعب الأعداد الكبيرة من الخريجين والعاطلين ... وهذا كله سيحتاج إلى تعاون وإعداد ودعم من الدولة، حتى تربى الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة والمؤمنة بالفكرة التي يقوم عليها كل مشروع منتج ومفيد؛ لأن «السقوط الشعبي ... وانصراف الهمم إلى الدعة والوضاعة ... أخطر على الأمة التي تستوجب ظروفها النهوض ـ من معارك القتال ـ وآثارها المدمرة ... فليس بعد هزيمة النفس هزيمة كما لا يستحيل شيء

---

(١) صحيفة الأهرام يوم ١٦/ ٥/ ٢٠١٠م صـ٦/ رقم (٤٥٠٨٦).

(٢) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي صـ١٥٠/ مرجع سابق.

(٣) وقد ذكرت أن الفلاحين يهربون من زراعة القمح إلى الفواكه ... وكذلك المستثمرين يبحثون عن الربح السريع فيستثمرون أموالهم في لعب الأطفال و المشروبات والأطعمة السريعة ... انظر صـ.......

على أصحاب العزيمة، وإذا كان المضمون الأساسي للتنمية هو تعبئة كل موارد المجتمع واستغلالها أفضل استغلال ... فأهم هذه الموارد القوى البشرية؛ لأن المشاركة الشعبية هي العلامة البارزة أو المؤشر الفعلي لبدء النجاح في عملية التنمية، والمشاركة الحقيقية هي التي تتسم بالإقبال على تسيير شئون المجتمع، والثقة في المنهج التي تنطلق منه حركة الحياة عن هذا المجتمع»[١].

وحتى تتم هذه المشاركة وتؤتي ثمارها لابد من تهيئة المجتمع نفسيًّا، وأخلاقيًّا، لقبول المنهج المطروح للإصلاح، والثقة بأنه مضمون النتائج والفوائد وأنه يحتاج إلى عزائم، ومغارم، ونفقات، وأوقات.

فعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم[٢]

ولقد ذكرت كيف أن الإسلام قادر على تربية النفوس، وتنمية المواهب وشحذ الهمم وإيقاظ الضمائر، حتى تعمل الأيدي الأعمال التي ترضى بارئها، وتعود بالخير على العباد والبلاد؛ طاعة لله ورغبة في ثوابه، وخوفًا من عقابه، ومع الأسف الشديد كثير من التجار والمستثمرين لا يعرفون عن هذه المعاني شيئًا ذا بال، إنهم ـ إلا القليل ـ لا ينظرون إلا إلى الربح السريع والعاجل والذي لا يكلف جهدًا ولا وقتًا ... والدولة ملزمة بتهيئة الظروف المناسبة، والدعم اللازم لمثل هذه الاستثمارات الهادفة الواعدة «فالدولة في الإسلام ليست صوتًا يرهب، ولا قوة ترعب، إنما هي مؤسسة تربوية وإرشادية، إلى جانب أنها مؤسسة سياسية وإدارية وإلزامية»[٣].

ولا يكفى في هذا الباب، الإرشاد الشفوي، إنما يجب ـ بجانب ذلك ـ القيام بخطوات عملية وفعالة للأخذ بأيدي الناس وترغيبهم في العمل، وتشجيعهم عليه بتذليل العقبات، وتهيئة الظروف، وتوفير المتطلبات من بنية أساسية، وعمالة مدربه، وتسويق مجزي حتى يطمئن المستثمرون ورجال الأعمال والتجار وجميع قوى الإنتاج على أموالهم وجهودهم وإنتاجهم.

«إن الحكومات في الجزء الأكبر من رقعة الشرق لا تهتم بمشروعات الإصلاح المنتجة قدر اهتمامها بالمشروعات التي تعود على الأقطاب بدعاية كبيرة، أو شهرة واسعة أو نفوذ متسع النطاق، أما التعليم والري وإنشاء خزانات المياه، ومشروعات توليد الكهرباء، وصناعة الأسمدة، فإنها مازالت تدرس منذ عشرات السنين ثم توضع على الرف، ثم يعاد دراستها ونفض الغبار عنها ثم

---

(١) منهج الإسلام في علاج حاضر المسلمين ص ٢٠٨،٢٠٩، مرجع سابق، بتصرف يسير.

(٢)المتنبى ، المثل السائر(١/ ٩٧) لابن الأثير المكتبه العصرية بير وت١٩٩٥.

(٣) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي صـ٤٢٥، مرجع سابق.

تعاد إلى الرف مرة أخرى ... وهكذا حتى يئس العالم الشرقي من كل دعاية تذاع أو تكتب في الصحف حول مكافحة الجهل والمرض والأمية والحفاء»[١].

إذن لابد من ثقة متبادلة بين القائمين على الأمر، وبين الراغبين في الإنتاج، وإقامة المشاريع التي تحتاج إلى جهد ووقت، حتى تزول تلك التصورات القديمة والتي مازالت آثارها ممتدة حتى اليوم، وتعمل في عزائم الأمة كمعول هدم، وتثبيط وإضعاف، لاسيما وأن «الفئات الغنية في البلاد الفقيرة تستمد قوتها من غناها، ومن سيطرتها على نظام الحكم، وبجانب ذلك فإنها تستمد قوتها أيضًا من ارتباطاتها الدولية التي توفرها لها العولمة المعاصرة»[٢].

وخلاصة هذا المطلب:

أنه لابد من توعية وإرشاد وتثقيف هادف ومدروس، يسير جنبًا لجنب مع الحلول المادية في مواجهة الفقر، حتى تستيقظ الضمائر، وتبنى العقائد، وتشحذ الهمم، ويدوم الخير، ويعرف الناس الطرق الصالحة للوصول إليه والاستفادة منه، والمحافظة عليه.

❊ ❊ ❊

(١) الإسلام والأوضاع الاقتصادية صـ٢٠٤، مرجع سابق بتصرف.

(٢) د/ رفعت العوضي/ أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام ص ٢٠٣ / مركز صالح كامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاستفادة من الأبحاث العلمية للمتخصصين، ومن أهل الخبرة وتفعيل مقترحاتهم:

لأن الحياة تتطور، والأمور تتغير، وما كان صالحًا بالأمس قد لا يصلح اليوم وغدًا، والإنسان يجب أن يتزود بكل ما ينفعه من معلومات لابد منها في مجال الإنتاج والتطوير والتنمية.

ولا يكون ذلك إلا بالاستفادة بالأبحاث العلمية للأساتذة والخبراء في مجال الاقتصاد والتطوير والتربية، ومن فضل الله على مصر والعالم، أن المكتبات مليئة بالأبحاث المتخصصة والمتنوعة، لاسيما في كليات الاقتصاد والزراعة وغيرها.

ومن هذه الأبحاث على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

١ـ أثر السياسات الغربية على استهلاك الحبوب في مصر/ كلية الزراعة/ بنين القاهرة/ قسم اقتصاد زراعي/ تاريخ النشر١٩٩٣م/ للباحث: إبراهيم السيد حجاج (دكتوراة).

٢ـ دراسة اقتصادية للموارد الأرضية الزراعية/ كلية الزراعة/ بنين القاهرة/ قسم اقتصاد زراعي/ للباحث: جمال إسماعيل محمد/ تاريخ النشر٢٠٠٢م/ المكتبة العامة بجامعة الأزهر، برقم ٧٩٨٤/ ٣٣٣، (رسالة ماجستير).

٣ـ دراسة اقتصادية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية/ كلية الزراعة/ بنين القاهرة/ قسم اقتصاد زراعي/ الباحث/ عباس أبو ضيف محمد/ تاريخ النشر٢٠٠٨م/ المكتبة العامة برقم: ١٢٩٧٦/ ٣٣٣، (ماجستير).

٤ـ الفقر والفقراء في نظر الإسلام ـ أبحاث ندوة الأحد/ ٨ من رجب ١٤٢٠هـ الموافق/ ١٧ من أكتوبر ١٩٩٩م، ط مركز صالح كامل الاقتصادي الإسلامي ـ جامعة الأزهر الشريف.

٥- وسائل المجتمع الاقتصادية لتأهيل الشباب المبكر للحياة الاجتماعية د/ عدنان حسن باحارث، ط دار المجتمع للنشر والتوزيع سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، والتى فيها ربط تعليم الشباب العام بسوق العمل، ومحاربة البطالة، وإعطاء الشباب ما يكفيهم ... هذه الرسائل العلمية المتخصصة، كثيرة ولا يستفاد منها في المنهج العلمي والتطبيقي لأي مشروع إنتاجي، فضلًا عن آراء العلماء الربانيين وتوجيهاتهم التي ملأت المكتبات والكليات والجامعات،مثل: كتابات الدكتور/ يوسف القرضاوي، والدكتور/ محمد شوقي الفنجري، والشيخ/ محمد الغزالي، وغيرهم وغيرهم[1]، فالأخذ بها في هذه الأبحاث من علوم وتوجيهات ، لا شك أنه يخدم ويدعم الحلول المادية التي سبق ذكرها.

---

(١) انظر المراجع ـ آخر البحث ـ فهناك عدد من المراجع لهؤلاء العلماء وغيرهم.

والملاحظ ـ في مصر ـ عدم الاستفادة من هذه الأبحاث بالقدر الكافي لحل المشكلة، أو حتى التقليل من آثارها السلبية، بل ولجأت على القوانين الأجنبية، والحلول المستوردة[(١)].

يقول الأستاذ سيد قطب رحمه الله: «في عالم الاقتصاد، لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة، وله رصيد مذخور، قبل أن يراجع رصيده، فيرى إن كان فيه غناء، ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد قبل أن تراجع خزائنها، وتنظر في خاماتها ومقدراتها كذلك ... أفلا يقوم رصيد الروح، وزاد الفكر ووراثات القلب والضمير، كما تقوم السلع والأموال في حياة كل الناس؟! بلى، ولكن الناس في هذا العالم الذي يطلق عليه اسم (العالم الإسلامي)، لا تراجع رصيدها الروحي وتراثها الفكري، قبل أن تفكر في استيراد المبادئ والخطط، واستعارة النظم والشرائع، ومن خلف السهوب ومن وراء البحار!!

إن الناس تنظر فترى واقعًا اجتماعيًّا لا يسر، وتبصر فترى أوضاعًا اجتماعية لا تحقق العدالة، وعندئذ تتجه بأبصارها إلى أوربا وأمريكا وروسيا والصين ويوغوسلافيا .... وما إليها! تستجلب منها الحلول لمشكلاتها، كما تستورد منها السلع لمعاشها، غير أنها عند استيراد السلع تراجع أرصدتها القديمة، وتحصي موجوداتها في السوق، وتنظر في قدرتها على الإنتاج، فأما عند استيراد المبادئ والنظم والقوانين، فلا تصنع شيئًا من هذا كله، ولا تتحرج أن تلقي بكل تراثها الروحي، وكل مقوماتها الفكرية، وكل الحلول التي يمكن أن يتيحها لها النظر فيما لديها من أسس ومبادئ ونظريات»[(٢)]، وخصوصيات وقيم وعقائد وأخلاق، تجعل لها ذاتية اقتصادية، وأدبية، وسياسية، تغنيها عن التبعية، وفقدان الهوية، والتخبط بين الأفكار الغربية والشرقية التي دوخت الأمة، ولازالت بعض العقول والقلوب متعلقة بهذه الأفكار، مع أن هذه الأمة غنية بأبنائها وعلمائها في شتى المجالات، ففي الأبحاث التي ذكرتها وفي غيرها كثير من التحذيرات من خطورة التبعية الاقتصادية[(٣)]، وفيها ـ أيضًا ـ إرشادات ونصائح كفيلة بإقامة مجتمع فاضل ينعم بالسخاء والرخاء، والأمن والاستقرار.

لذا يجب علينا ـ بجانب الحلول المادية للفقر ـ أن نستفيد من آراء العلماء المخلصين لدينهم، وأمتهم، وشعوبهم، فلا يليق أن نستمر في التجاهل لعلوم هؤلاء العلماء، وفي إقصاء آرائهم وأبحاثهم التي ملئت الدنيا فضلًا عن مكتبات مصر وجامعاتها.

***

---

(١) انظر الإسلام والأوضاع الاقتصادية، صـ ١٨٢، وما بعدها، مرجع سابق.

(٢) العدالة الاجتماعية في الإسلام، صـ ٧، مرجع سابق.

(٣) انظر كتاب فكر المسلم المعاصر ما الذي يشغله؟ صـ ٢٠١، وما بعدها، إجابات عن أسئلة للدكتور/ محمد شوقي الفنجري، ومجموعة علماء، مرجع سابق، وانظر كتاب الجهاد الاقتصادي فريضة شرعية، وضرورة إيمانية، للدكتور/ حسين شحاتة صـ ١٢،١٣، وما بعدها، طـ المكتبات الإسلامية الكبرى ٢٠٠٢م، وانظر كتاب إسلامية لماذا؟ معالم الدولة القادمة صـ ١٣٨، ١٣٩، المؤلف سعد الدين الحسيني، طـ دار البينة ١٩٩٣م.

المبحث الثاني: الحلول المادية الضرورية لمواجهة المشكلة:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مراعاة العدالة في توزيع الثروات وفرص العمل.

المطلب الثاني: تشجيع العمل والإنتاج بالوسائل الممكنة والمتاحة.

المطلب الثالث: الاهتمام الخاص بالأمن الغذائي ومشكلة السكن والعلاج.

المطلب الرابع: محاسبة المتسببين في الفساد ليكونوا عبرة لغيرة.

المطلب الخامس: مراجعة قوانين الاستثمار الأجنبي، واستيراد السلع لصالح المنتج المحلى.

المطلب الأول: مراعاة العدالة في توزيع الثروات وفرص العمل:

ذكرت أن مصر بها خيرات كثيرة، وثروات وفيرة، وأنها لا تستغل الاستغلال الأمثل، ولا توزع التوزيع العادل .... وهذا من أخطر أسباب الفقر، ومادام السبب قد عرف فقد شخص الداء، وانتظر المريض الدواء، والدواء هنا (العدل في توزيع الثروات، وفرص العمل)، ويتمثل ذلك فيما يلي:

١ـ الاعتدال في الإنفاق الحكومي:

«إذا كان الاعتدال مطلوبًا من الفرد ... فهو مطلوب كذلك في نفقات الحكومة، ابتداءً من رئيس الدولة فمن دونه، ليكون أسوة في التعفف والتقليل من مظاهر النعيم والأبهة، وقد كان ﷺ وهو إمام المسلمين أول من يجوع، وآخر من يشبع، قال أبو هريرة رضي الله عنه ، «خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير»[1] ، وقالت عائشة رضي الله عنها: «ما شبع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام متتالية، ولو شئنا لشبعنا، ولكنه كان يؤثر على نفسه[2]»[3]، وتبعه على ذلك خلفاؤه الراشدون وصحابته والصالحون.

وما يروى عن سيدنا عمر بن الخطاب، وسيدنا عمر بن العزيز ـ في الزهد والعدل ـ مشهور ومعلوم.

٢ـ إعادة النظر في سياسة الأجور والمرتبات.

لاسيما ما يسمى بالرواتب والكوادر الخاصة والوظائف السيادية بما يضمن العدل، ويتيح الفرص للجميع دون تمييز أو انحياز[4].

«فهناك جهات ينفق فيها المال بغير حساب، ولا يكاد يسائلها أحد، مثل الإعلام والرياضة والأمن...........»[5].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة برقم ٥٠٩٨ باب ما كان النبي وأصحابه يأكلون (٥ / ٢٠٦٦) دار ابن كثير مرجع سابق.

(٢)رواه البيهقي الترغيب والترهيب (٤ / ٩٢) برقم ٤٩٤٠ .دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٧ ط الأولى تحقيق إبراهيم شمس الدين، والحديث صحيح لغيره، انظر كتاب صحيح الترغيب والترهيب للشيخ الألباني ج٣ طـ٥/ رقم (٣٢٦٦)، مكتبة المعارف بالرياض.

(٣) دور القيم والأخلاق صـ٢٥٢، مرجع سابق.

(٤) انظر كتاب جذور الفساد الإداري في مصر صـ١٧٩، مرجع سابق.

(٥) دور القيم والأخلاق صـ٢٥٣، مرجع سابق، وكتاب: لماذا لا يثور المصريون، صـ٩٦،٩٧، مرجع سابق.

فعلى سبيل المثال لا الحصر «أن العمالة بقطاع الدفاع والأمن والعدالة ـ خاصة وزارة الداخلية ـ تندرج تحت ما يسمى «الكادر الخاص»، حيث نجد أن نحو ٩٣٪ من العاملين ينطبق عليهم هذا الكادر من حيث المزايا.....»(١).

إن التفاوت الكبير بين شاغلي الوظائف المختلفة في الوزارات يجب أن يزول، كما يجب أن يكون الاختيار لشغل هذه المناصب والوظائف قائم على العدل والحق والكفاءة، لا على الوساطة والمحسوبية.

٣ـ تخصيص جزء من عوائد النفط والغاز والثروات للفقراء، والأحياء الفقيرة:

بهدف الارتقاء بها وتطويرها وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وذلك كل عام أو في خطط الموازنة حتى تعود الطبقة الوسطى إلى سابق عهدها، ونرى لها حضور في المجتمع المصري.

يقول الأستاذ الدكتور/ رءوف شلبي رَحِمَهُ اللهُ «العدالة الاجتماعية ركن من أركان الاقتصاد، وليست فكرة متروكة للاجتهاد، بل مبدأ ديني جعله الله ﷻ مسئولية المجتمع الإسلامي نحو أفراده، فبين لأبناء المجتمع الإسلامي علاقتين أساسيتين عليهما تقوم دعامة العدالة الاجتماعية.

العلاقة الأولى:ـ الإخاء: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

العلاقة الثانية:ـ تحمل المجتمع مسئولية الولاية بين أفراده، غير أن مفهوم العدالة الاجتماعية له جانبان:ـ

جانب اقتصادي: وهو رعاية المحاويج.

جانب أخلاقي: وهو احترام القيم، وحماية كرامة الإنسان.

والجانب الاقتصادي في رعاية المحاويج يصور توظيف المال لخدمة الإنسان، فشرع الإسلام عدة قوانين مالية للمحافظة على الضعاف والمحاويج في المجتمع، فالزكاة، والصدقة، والنذور، والكفارات، والهبة، والوقف، والرقبى، والعمري، والفيء، والأنفال، والركاز، والميراث، والعدل بين الأولاد، وتحرير الرقيق، وإحياء الموات والأضحية، والهدي .... أ.هـ»(٢).

---

(١) جذور الفساد الإداري في مصر صـ٢٨٩، مرجع سابق.

(٢) موسوعة الدعوة الإسلامية [٣] العهد المدني طـ الفجر الجديد صـ٣٨٥/ ٣٨٦، بتصرف .... ولم يذكر تاريخ الطبعة.

٤ـ إطلاق القدرات في إحياء الموات وتعمير الأرض:

قال ﷺ: «من أحيا أرضًا مواتًا فهي له»[(١)]، والأرض الموات هي: الأرض التي لا يملكها أحد كالصحاري، والوديان، والهضاب، والجبال، والغابات، وكما يسمى بلغة العصر «أرض الدولة ـ أو ملك الدولة» ... هذه الأرض رغب الشرع في استصلاحها والانتفاع بها في الزراعة أو الصناعة أو السكن، بل واعتبرها الشرع من أعظم الموارد التي يمكن الاعتماد عليها في سد حاجات الناس من الطعام والسكن «وقد عرف هذا الأمر في الفقه الإسلامي بعنوان معبر جميل»، «إحياء الموات» أو «إحياء الأرض الميتة»، وكان من سياسة النبي ﷺ وخلفائه الراشدين التشجيع على استصلاحها وعمرانها، ومَنْ قطع مِن هذه الأرض مساحة معينة ثم تركها بغير أن يعمرها ويصلحها كان لولي الأمر أن ينتزعها منه ويعطيها لغيره ممن يقوم بإحيائها.

وقد روى أبو عبيدة وغيره عن بلال بن الحارث المزني: «أن النبي ﷺ أقطعه العقيق ـ أرضًا بالمدينة ـ فلما كان زمان عمر، قال لبلال: إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحتجزه عن الناس، وإنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته، ورد الباقي[(٢)]».

وعن عبد الله بن عمر قال: كان عمر بن الخطاب يخطب على هذا المنبر يقول: «يأيها الناس: من أحيا أرضًا ميتة فهي له»، وذلك أن رجالًا كانوا يحتجزون من الأرض ما لا يعمرون [(٣)]، ولقد ذكرت أن مساحة مصر تربو على المليون كيلو متر مربع، والمعمور منها لا يزيد عن ٨٪ والموات يزيد عن ٩٠٪ من أرض مصر[(٤)] !! وقد يمنع الفقير من بناء بيت يسكنه، أو قبر يدفن به.

والسؤال: لماذا لا يشجع الفقراء على إحياء هذه الأرض بدلًا من أن تترك نهبًا للطامعين، والمحتكرين، وسماسرة المستثمرين الذين يحتجزون الأراضي عشرات السنين دون تعمير أو إصلاح؟ أليس من العدل أن يعطى للفقراء الذين لا يملكون شيئًا جزءًا منها؟ ما معنى أن تباع هذه الأرض لشركات كبرى في حين أن الفقراء يعيشون في العراء ويسكنون القبور؟

إن إحياء الأرض الموات، وتيسير الحصول عليها والاستفادة منها لصالح الفقراء ـ كما فعل الرسول ﷺ والصحابة الكرام ـ لأمر جدير بالاهتمام وحتى يسهم هذا الأمر في حل مشكلة الفقر يجب أن يكون هناك قانون يمنع من حيازة الأرض الموات أكثر من ثلاثة أعوام، فمن بقيت عنده ثلاثة سنوات ولم يعمرها، أو يستصلحها أخذت منه وأعطيت لغيره.

---

(١) رواه أبو داود في السنن الكبرى، وقال صحيح. انظر جـ٣/ صـ١٧٨ من كتاب السنن/ وانظر باب الحث على إحياء الموات/ ٥٧٦٠/ جـ٣/ ص ٤٠٤.

(٢) صحيح ابن خزيمة حديث رقم (٢٣٢٣) باب ذكر الصدقة من المعادن/ ٤/ ٤٤ ط المكتب الإسلامي بيروت/ ١٣٩٠هـ تحقيق محمد مصطفى.

(٣) انظر كتاب دور القيم والأخلاق الإسلامي صـ ١٦٨، مرجع سابق نقلًا عن هامش الأموال للبرازري صـ٣٤٦، وقال: وفى الأموال نحوه صـ ٢٧٧.

(٤) انظر كتاب مصر المحروسة صـ٣١٤، مرجع سابق.

المطلب الثاني: تشجيع العمل والإنتاج بالوسائل الممكنة والمتاحة:

الحق، أن كثيرًا من المهتمين بعملية الإصلاح في مصر ـ لاسيما ـ الإصلاح الاقتصادي .. قد أكدوا مرارًا على تشجيع العمل وتطوير الإنتاج للخروج من الأزمة الاقتصادية، ومواجهة الفقر؛ لأن تشجيع العمل وتحسين الإنتاج أمر لا يختلف فيه اثنان، فهو بمثابة القاسم المشترك بين جميع من لهم رؤية، أو وجهة نظر تتعلق بموضوع الفقر، الكل يدعو إلى العمل وإلى الإنتاج، ولكن أي عمل؟! وأي إنتاج؟! وما هي الدوافع والأهداف، والوسائل، والغايات، للوصول إلى الهدف المنشود؟

العمل عبادة وحق وواجب:

«العمل في الإسلام واجب على كل قادر ـ كما أنه حق له ـ فلا يحل لمسلم يقعد عن العمل والكسب باسم التفرغ للعباده ... فإن الإسلام يقدس العمل الدنيوي ويعتبره ـ حينًا ـ ضربًا من العبادة، وتارة جهاد في سبيل الله، إذا اقترنت به النية الصالحة، وصحبة الإخلاص والإتقان»[(١)]، لأن العمل في الإسلام ليس مقصودًا لذاته، ولا لما يعود به من نفع في الدنيا وحسب، وإنما هناك هدف أسمى وأجلّ، وهو رضا الله ﷻ، ورجاء ثوابه في الدار الآخرة[(٢)].

الإسلام وحده الذي يربط بين الإيمان بالله، والعمل الصالح، فالعمل في الإسلام قيمة إيمانية وعقيدة ربانية، وأصحاب المناهج الدنيا ـ بعيدًا عن منهج الإسلام ـ لا يعرفون هذة القيم، ولا ينطلقون منها، ولا يجعلونها جزءًا من استراتيجيتهم في حث الناس على العمل والإنتاج، فالمسألة عندهم مسألة رفاهية وتحسين مستوى المعيشة ... أما الإسلام فالعمل فيه طاعة لله القائل: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة:١٠٥]، وقوله ﷺ: «لو قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها فليغرسها»[(٣)]، ويقول ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه إنسان، أو طير، أو بهيمة، إلا وكان له به صدقة»[(٤)]، إن المسلم لا يعمل لنفع نفسه فقط، إنما يعمل لنفع المجتمع والعالم أجمع، ولنضرب مثلًا برجلين، أحدهما: يؤمن بالمناهج الدنيا في مسألة العمل والدافع إليه، والآخر: يؤمن بالمنهج الإسلامي، وكلاهما غني، ويملك عشرات الملايين التي تكفيه وأولاده وأحفاده من بعده، تُرى أي

---

(١) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي صـ ١٣٦، مرجع سابق.

(٢) للمزيد من التعرف على قيمة العمل في الإسلام، انظر كتاب: القيم الحضارية في رسالة الإسلام صـ٧٧، وما بعدها، مرجع سابق.

(٣) صحيح وضعيف الجامع الصغير للألباني رقم (١٤٢٤)، وصحيح الأدب المفرد للبخاري طـ٣ ج١/ صـ١٦٨ رقم (٤٧٩) طـ البشائر الإسلامية بيروت، سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(٤) صحيح البخاري/ باب فضل الزرع والغرس/ ٢١٩٥/ ج٢/ ص ٨١٧، دار ابن كثير مرجع سابق.

الرجلين أقرب إلى حب العمل وتحسين الإنتاج؟! وأي الرجلين أقرب إلى الكسل والاستغناء بما عنده، والاكتفاء بما تحت يده؟! وأي الرجلين عنده الحافز المشجع للعمل؟!

الجواب: مَن يؤمن أن العمل والإنتاج وعمارة الأرض ... مطلب شرعي قبل أن يكون ظرفًا اقتصادي؟!

قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[هود:٦١]، أي: طلب منكم أن تعمروها وتستخرجوا ثرواتها[1]، هذا عن العمل، والدافع له، والهدف منه.

أما عن وسائل الإنتاج:

«فوسائل الإنتاج في الإسلام أكثر من التي عرفها الاقتصاديون، فهم يرونها في العمل، والموارد الطبيعية، ورأس المال .. ثم في التنظيم ودراسة المشروعات، من حيث احتمال النجاح والفشل، أما عن وسائل الإنتاج في الإسلام فهي أشمل وأوسع وأصدق، فقد أضافت إلى هذه الوسائل، الكون ، وطاقات الإنسان، والأرض وما عليها، والسماء وما فيها، والرياح اللواقح، والسمع، والبصر والفؤاد»[2]، وفوق هذا وقبل هذا، الإيمان بقدره الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات:٢٢: ٢٣]، والإسلام أيضًا له منهجه في اختيار نوع العمل وطبيعته، ومن يقوم به، فليست الغاية تبرر الوسيلة، وليس كل عمل ـ ولو كان مربحًا ـ مقبولًا فهناك ضوابط شرعية لابد من مراعاتها ووضعها في الاعتبار، ومن هذه الضوابط ما يلي:ـ

١ـ أن يكون العمل مشروعًا وحلالًا:

فلا يقبل الإسلام العمل في المشاريع التي تنتج موادًا محرمة، كالخمر، والمخدرات، والدخان، والدعارة، والإنتاج الإعلامي الهابط، والربا، والغش في البيع والشراء، والاحتكار للسلع ... ويدعو إلى التزام الصدق والأمانة، وإتقان العمل، وتحري العدل والحق، والوفاء بالعهد، وإنجاز الوعد ..إلخ[3].

٢ـ أن يكون العمل في حدود طاقة المكلف:

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[البقرة:٢٨٦]، فلا تشجع الأطفال والنساء على الأعمال التي لا يقوم بها إلا الرجال.

---

(١) انظر كتاب الضوابط الشرعية للاستثمار صـ ٥٢، ٥٣، مرجع سابق.

(٢) الدعوة الإسلامية في عهدها المدني، صـ ٢٧٢، ٢٧٣، مرجع سابق.

(٣) انظر الضوابط الشرعية للاستثمار صـ ١٤٧، وما بعدها، مرجع سابق.

نشرت صحيفة الأخبار تحت عنوان:

تفعيل دور المرأة في الاستثمار ومواجهة الفقر

«أكدت الدكتورة فرخنة حسن/ أمين عام المجلس القومي للمرأة: أن المرأة شريك في مواجهة الأزمة الاقتصادية .. ولابد من تفعيل دورها في الاستثمار ومواجهة الفقر، وذلك بتمكينها من العمل، مثل: الرجل ... ووصولهن لمواد الإنتاج والتملك .. إذ كم من نساء مسئولات عن رعاية أسرهن؟»[1]، والإسلام ـ كما هو معلوم ـ يفرق بين عمل الرجل وعمل المرأة، ومسئوليات الرجل، ومسئوليات المرأة، ومن الظلم أن نسوي بين الرجل والمرأة في الإنفاق ورعاية الأسر، ومواجهة الفقر، فالإنفاق في الإسلام مسئولية الرجل لا المرأة، قال الله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء:٣٤].

٣ـ أن تراعى الأولويات الملحة للمجتمع:

فليس من المعقول أن تكون هناك أزمة غذاء ودواء وسكن، ويشجع العمل في إنتاج لعب الأطفال، ووسائل المكياج، والزينة، وأفلام الدراما، وفوازير رمضان، ومصانع البيبسي، والكوكاكولا والرياضة بأنواعها، ومشاريع النت، والمحمول، والملاهي، والمقاهي[2]، إذا كانت الأزمة في رغيف العيش، فليس من الحكمة أن نتوسع في زراعة الفواكه على حساب القمح، وإذا كانت الأزمة في قارورة الدواء فليس من الحكمة أن نتوسع في صناعة المشروبات الغازية على حساب صناعة الدواء، وإذا كانت الأزمة في صناعة مواد البناء كالحديد والأسمنت، فليس من الحكمة أن تصدر هذه المواد إلى الخارج، يجب أن تراعى الأولويات الملحة والتي لا يستغني عنها المجتمع، فالغذاء والدواء، كالماء والهواء.

٤ – دعم المشروعات الصغيرة للشباب:

تقدمت الدولة بفكرة القروض الميسرة للشباب الراغب في إنشاء مشاريع إنتاجية، وشرعت في توزيع بعض الأراضي المستصلحة على الخريجين، ومع ذلك بقي الفقر وزادت معدلات البطالة، والسبب يكمن في ما يلي:ـ

١ـ هذه القروض ـ مع الأسف ـ قروض ربوية بفوائد وليست قروضًا حسنة، والله ﷻ يقول: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[البقرة:٢٧٧].

---

(١) صحيفة الأخبار بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠١٠ صـ٧، وفي الصحيفة ذاتها يقول الدكتور نبيل بشر: وبما أن المرأة تنتج حوالي من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من الغذاء في الدول النامية، كما أنهن مسئولات عن نصف إنتاج الغذاء العالمي مع أن وصولهن لمواد الإنتاج والخدمات لا يزال محدودًا.

(٢) للمزيد انظر كتاب جذور الفساد الإداري في مصر/ صـ٣٤٧ وما بعدها، مرجع سابق، وكتاب الحقيقة والوهم في المجتمع المصري صـ١٢،١٤، مرجع سابق.

٢ـ معظم المشاريع التي يقيمها الشباب الآن مشاريع استهلاكية لا إنتاجية، كمحلات الإنترنت والمحمول، وأطباق الدش، وقطع غيار السيارات .... إلخ.

أما الأرض المستصلحة فمعظم الشباب الذين تسلموا هذه الأرض باعوها، وتخلصوا منها لأسباب منها:ـ

(أ) شح المياه، أو ندرتها.

(ب) ملوحة التربة وافتقارها.

(ج) قلة الموارد المالية اللازمة لشراء البذور والمبيدات، ورعاية المحصول وجمعه وتنقيته.

(د) بعد هذه الأرض عن المساكن والعمران[1].

ولا ننسى أن زراعة الأرض تحتاج إلى خبرة وعلم، ورعاية مستمرة وصبر، وإمكانيات مالية، وأدوات زراعية لحرث الأرض وجمع وتنقية المحصول ... كل ذلك لم يكن متوفرًا لدى الشباب ولم توفره الدولة.

لذا أقول: لابد من دراسة جدوى أولًا يتم من خلالها معرفة الشخص الجاد والمناسب، والمشروع المناسب له حسب المؤهل والخبرة والإمكانات، مع زيادة الاهتمام بالتعليم المهني الذي يصنع الكوادر، ويدرب الرجال على شتى فنون العمل والإنتاج، وعلى وجه الخصوص، الزراعة، والصناعة والتجارة، مع تسهيل الإجراءات وتذليل العقبات للحصول على الرخصة اللازمة للمشروع، «والشرط الأول لتحقيق ذلك هو: وجود المجتمع الإسلامي الحي القادر على التفكير والتخطيط للمستقبل، والمالك للحرية التي تعظم طاقاته وإمكاناته، والقادر على وضع الأفكار والخطط ـ من خلال الآليات والمؤسسات ـ في الممارسة والتطبيق، ثم رعاية وتطوير هذه الممارسات والتطبيقات... ولا سبيل إلى هذا المجتمع الحيّ والحيوي إلا بالرعاية والعناية بـ :

١ـ مؤسسة الأسرة.

٢ـ مؤسسات المجتمع الأهلي»[2].

إن ما تقوم به هذه المؤسسات الآن من توزيع الدعم المالي كالإعانات وتقديم القروض الميسرة، أو توزيع عدد ما من الحيوانات كالبقر والغنم على فقراء الريف ... لا يكفي لحل مشكلة الفقر، لابد

---

(١) هذا ما أكد عليه الشباب، وسمعته بأذني منهم في المنيا، وقنا، وسوهاج، والوادي الجديد، وللمزيد عن أخبار الشباب والمشروعات الصغيرة، انظر كتاب احترس مصر ترجع إلى الخلف صـ ١٤١، وما بعدها ، مرجع سابق.

(٢) مستقبل الأمة الإسلامية، سلسلة تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عدد ٩٩ سنة٢٠٠٣م ، جزء من كلمة للدكتور محمد عمارة.

من دعم المشروعات القائمة والدائمة والمنتجة والتي تغني صاحبها ـ من جهة ـ وتفتح آفاق الأمل وفرص العمل للآخرين ـ من جهة أخرى ـ [(١)]، ولا ننكر أن في مصر مشاريع ناجحة ومثمرة، وفرّت فرص عمل للكثيرين، وأن مصر بها شباب طموح ذا مروءة وعفة يجب على جميع المؤسسات المذكورة والراغبة في إصلاح الوضع الراهن أن تأخذ بأيدي هؤلاء الشباب، وتقدم له النصح والرعاية والمواد اللازمة لإنجاح هذه المشاريع الصغيرة التي نأمل أن تكون مشاريع كبيرة في المستقبل.

٥ – إزالة العقبات أمام المستثمرين خاصة الجادين منهم:

فقد تكون الهمة موجودة، والرغبة في العمل الجاد، وإنشاء المشاريع المنتجة متوفرة، والمال موجود، والخبراء كُثُر، واليد العاملة أكثر ...إلا إن هناك عقبات توضع كحجر عثرة أمام المستثمرين سواء أكانوا أجانب أو مصريين، لاسيما الراغبين في إنشاء مشاريع كبرى تعود على المجتمع بالخير، وبالأخص المشاريع الزراعية والصناعية.

يقول أ/ حسين محمد علي السليماني: وهو مستثمر جاء من اليمن: «جئت إلى مصر وعلى أمل بعدما أنشأت مشاريع ناجحة في الصين، واليمن، والمملكة السعودية، واليابان، ففوجئت بما لم أكن أتوقعه في مصر، يعطون تسهيلات بيَد، ويأخذون ضرائب أكثر باليد الأخرى، أو تبحث عن طرق أخرى ملتوية، فضلًا عن شروط صعبة: كالتسويق والتصدير مما جعلني أفقد الأمل في نجاح المشروع، وبالفعل بعد شراء الأرض في العاشر من رمضان، وبناء المصنع ومرور سنوات على تشغيل المشروع لم أجني أي أرباح، بل خسرت كثيرًا ورأيت أن أنقل هذا الفرع إلى بلد آخر غير مصر»[(٢)].

لقد ارتفعت أصوات الكثيرين من المستثمرين الراغبين في إنشاء مشاريع زراعية وصناعية تطالب بتوفير البنية الأساسية اللازمة لإنجاح هذه المشاريع كالمياه والصرف والطرقات والتسويق والعمالة المدربة[(٣)]، وتخفيف الضرائب لاسيما (ضريبة المبيعات).

إن أخطر ما تواجهه مصر في صراعها مع الفقر هو أزمة القمح؛ لأن القمح في إنتاجه يحتاج إلى الأرض الشاسعة والسماد والعمالة، وفوق ذلك يحتاج إلى وقت لا يقل عن ستة أشهر، في حين أن

---

(١) تراخيص العمل وإقامة المشاريع لاتزال أمامها عقبات، ومنها الرشوة والروتين.

(٢) لفت نظري فى مدينة العبورأننى رأيت على بوابة مصنع كبير لوحة خشبية كبيرة عرضها مترين X ستة أمتار مكتوب عليها بالخط الأحمر العريض (المصنع للبيع)، وكنت أعلم أن هذه الأرض كانت فضاء، وعمر البناء عليها لا يتجاوز بضع سنين، فسألت صاحب المصنع فقال لي ما ذكرت.

(٣) انظر كتاب مصر المحروسة صـ٢٥٨، مرجع سابق.

الاستهلاك والطلب لا يتوقف ساعة، فالأمر يحتاج إلى دعم مادي ومعنوي من الدولة حتى يقبل المستثمرون على مثل هذه المشاريع.

«يبدو أن القمح المصري سوف يمر بنفس الأزمة التي يمر بها القطن.. وسوف تتآكل المساحات المخصصة لزراعة القمح كما حدث مع الذهب الأبيض وذلك بسبب انصراف المزارعين عن القمح وزراعة المحاصيل الاقتصادية التي تحقق أرباحًا معقولة مثل البرسيم وبنجر العلف والسكر واللب السوري.

يقول المزارعون إن أسعار القمح خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م، لم تكن مشجعة وحقق الفلاح خسائر من زراعة الأقماح .. ويطالبون بضرورة إعلان الأسعار للموسم الجديد في الوقت الحالي حتى يتخذ الفلاح قرار زراعة القمح بدلًا من زراعة المحاصيل البديلة»[١].

ولقد ذكرت في الفصل الثاني أسباب الفقر في مصر ... ومنها وجود العقبات أمام المشاريع الإنتاجية[٢]، كالرشوة والروتين القانوني مما حدا بالكثيرين أن يتركوا المشاريع ويبحثوا عن العمل الحكومي، «إذ ليس هناك مصادر جديدة لزيادة الدخل زيادة محسوسة يمكن أن ترفع من مستوى معيشة الجميع.

إذ ما معنى أن نفرض ضريبة جديدة (كضريبة المبيعات مثلًا)؟ ما معنى تهيئة الأموال من صغار المدخرين، ثم قيام البنوك بإقراضها للأغنياء؟ مع المخاطر المتوقعة، ودون ضمانات كافية، مما يسمح لهم بالهروب دون سداد ما عليهم من ديون!! ما معنى حصول موظف كبير وثري على رشوة من أجل تسهيل صفقة معينة يستفيد منها ثري آخر؟ ما معنى بيع مشروعات مملوكة للقطاع العام بأقل من قيمتها بكثير لأثرياء المصريين والأجانب»[٣].

لابد من إزالة العقبات أمام العمل والإنتاج لتشجيع الراغبين في الكسب الحلال من الشرفاء وأهل المروءة وهم ولله الحمد كثيرون يحتاجون إلى الدعم وتيسير الحصول على التصاريح والرخص اللازمة بعيدًا عن الرشوة والوقوع في الحرج ... بل إن بعض الجادين في العمل لا يجدون ما يقدموه فيضطرون للاقتراض من البنوك فيجمعون بين الربا والرشوة، وهكذا تبدأ مشروعات الإنتاج ـ من البداية ـ على أسس خاطئة وغير سليمة «وفي تاريخ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يؤمن برعاية حقوق الفقراء في المجتمع حفظًا على التوازن بينهم وبين الأغنياء؛ لأن المجتمع الذي يجد فيه الغني كل شيء

---

(١) صحيفة الجمهورية العدد ٢٠٣٦٤ / بتاريخ ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٩م، صفحة ٦.

(٢) انظر صـ فلقد وضحت هذه المسألة بما يغني عن إعادته هنا.

(٣) كتاب مصر في عصر الجماهير الغفيرة صـ ١٦٠ ، ١٦١، مرجع سابق.

ميسر له، بينما يحمل الفقير فيه كل ثقل، وينوء تحت كل عبء، ليس هو المجتمع الصالح والراشد؛لأن حق الفقير كحق الغني على ولي الأمر.

كان عمر ﷺ يتجه إلى الأخذ بأيدي الفقراء، ويحرص على أن يوفر لهم المزايا ما يقابل به قوة الأغنياء، أصحاب الثروات الطائلة، فقد قرأنا فيما صح من تاريخه ﷺ أنه حمى قطعة أرض واسعة وجعلها مرعى لإبل الفقراء وغنمهم، واستعمل على هذه الأرض رجلًا من خاصته»[1].

ـ كم من شباب عندهم مهارات هربوا بها إلى الخارج؟

ـ كم من أصحاب أموال مصريين يستثمرون أموالهم خارج مصر؟

ـ كم من شباب تخرجوا من الجامعات والمعاهد لا يجدون أعمالًا، ولا يزالون عالة على الآباء والأمهات؟

ـ كم من علماء تكلموا عن خطورة الفساد المالي والإداري على مستقبل أبناء مصر وأمنها ؟

* * *

(١) كتاب نظرات في فقه الفاروق عمر للشيخ محمد المدني صـ١٦٦، ١٦٧،مرجع سابق.

المطلب الثالث: الاهتمام الخاص بالأمن الغذائي ومشكلة السكن والعلاج:

سأتناول الحديث في هذا المطلب بشيء من الإطناب؛ لأن الغذاء والسكن والدواء، من ضروريات الحياة، لا يعيش الإنسان بدونها، وإذا كان الإنسان لا يعيش بدونها، فكيف يستقر وكيف يعمل؟ وكيف يتقن العمل ويحسن الإنتاج؟

وقد ذكرت أن الجائع والمريض والمشرد، إنسان مشتت الفكر، مشغول البال، يضع هذه المسائل ـ الجوع والسكن والعلاج ـ في مقدمة أولوياته، وعلى رأس جدول الأعمال ـ إن كان له عمل ـ وقد يكون الإنسان معذورًا ومضطرًا، ومعه شبهة تسقط عنه الحد، أو تخفف عنه العقاب.

«وإذا ثبت ذلك فلا غرابة أن تطالب الحكومات والمؤسسات الإصلاحية بوضع قضية الأمن الغذائي، والسكن والعلاج على رأس اهتماماتها وأولوياتها؛ لأن أول ما يحتاج إليه الفقير هو الغذاء الذي يقيم صلبه، والدواء الذي يحميه من الأمراض التي تفتك به، والسكن الذي يقيه الحر والبرد وسطو قطاع الطرق واللصوص، لذا كان الاهتمام الخاص بهذه الأشياء من الأمور المتفق عليها في محاربة الفقر، ولا يكون ذلك بضخ المنتجات الغذائية والمواد التموينية في السوق لتهدئة الأوضاع وثبات الأسعار وحسب، وإنما يكون باستمرار تكثيف الجهود الإنمائية، التي تستهدف الارتقاء بالمشاريع الزراعية، والإنتاجية، والصناعية، ولا يكون الهدف هو الاكتفاء الذاتي فقط، بل الاكتفاء الذاتي، والتصدير للخارج، وإغاثة المنكوبين، والأخذ بيد العاجز، والمريض، والغارم ... كما فعل نبي الله يوسف في مصر[1].

مصر هبة النيل كيف تستورد الطعام من الخارج، وقد كانت تمد العالم كله بالطعام؟! وأبناء مصر الذين سبقوا العالم في علم التحنيط، ومجالات الطب، ولايزال لهم حضورٌ دوليٌّ، وتفوقٌ علميٌّ لا ينكر .... كيف تعتمد على غيرها في أبسط تركيبات الدواء؟ كلقاحات الأطفال، وعلاج السكر، ومصل الإنفلونزا وغير ذلك.

وإذا كان ولي الأمر مسئولًا عن حراسة الدين وسياسة الدنيا، فهل هناك أهم ـ في سياسة الدنيا ـ من توفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة، وهو ما يسميه العلماء (حد الكفاية)؟![2].

(١) انظر كتاب دور القيم والأخلاق في المجتمع المصري صـ ١٧٠، وما بعدها، مرجع سابق.

(٢) انظر كتاب مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام صـ١١٨، وما بعدها، مرجع سابق.

يقول الدكتور محمد شوقي الفنجري: «وضمان حد الكفاية لكل مواطن، يعتبر من أوليات الاقتصاد الإسلامي، وهو على نحو ما أشرنا يعتبر في نظر الإسلام هو صميم الدين، وأن مجرد إنكاره أو إهداره هو تكذيب لرسالة الإسلام»[١]، قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾[الماعون:١:٣]، فقد جعل الله ﷻ من علامات التكذيب بالدين: دع اليتيم، وعدم الحض على طعام المسكين، (ودع اليتيم): أي: «قهره وظلمه بأن لا يطعمه، ولا يحسن إليه، ولا يعطيه حقه.

أما: (ولا يحض على طعام المسكين): يعني: الفقير الذي لا شيء له يقوم بأوده وكفايته»[٢]، لذا يجب أن تتوفر النوايا الصادقة، والعزيمة القوية في مواجهة مسألة الفقر، ووضعها في الاعتبار وأخذها مأخذ الجد واعتبارها جزء من المسئولية التي فرضها الإسلام على ولي الأمر.

يقول علاء الأسواني: «فبعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة في القضاء على الفقر، بل وتسببت (بفسادها وعجزها الإداري) في زيادة عدد الفقراء، اعتمدت الحكومة معهم سياسة (التجاهل والقمع)، فالنظام المصري يتجاهل ملايين الفقراء، وكأنهم غير موجودين، بل إن مسئولًا كبيرًا (جدًّا) ينتابه الغضب، إذا ذكر أحد أمامه (الفقر والبطالة)، ويسارع سيادته دائمًا إلى التأكيد، بأن الفقر مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول!! وهكذا ينقطع الحديث فلا ينصرف أبدًا إلى مسئولية الدولة عن توفير الحياة الكريمة لمواطنيها.

إن هذه الكتلة الهائلة من الفقراء تشكل خطرًا دائمًا على النظام، إنها أشبه بمارد عملاق نائم لا يعرف أحد متى يستيقظ»[٣].

إن مقياس نجاح الحاكم أو ولي الأمر يبدأ من اهتمامه بضروريات الحياة لشعبه، وتقوى العلاقة بينه وبين شعبه، ويصبح محل ثقة إذا كان هذا المسئول سببًا في نقل شعبه من إمكانيات حد الكفاية، إلى الغنى والقوة، والرفاهية والتصدير للخارج.

والحاكم ـ إن صدق ـ يستطيع أن يرقى بشعبه ويصل به في الخير إلى ما يريد، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾، [الأعراف:٩٦]، وقال سبحانه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور:٥٥].

(١) الإسلام وعدالة التوزيع صـ٤١ ، مرجع سابق.
(٢) تفسير ابن كثير جـ٤، صـ٥٥٨، مرجع سابق.
(٣) لماذا لا يثور المصريون صـ١٧١، مرجع سابق.

والله ﷻ لا يكلف نفسًا إلا وسعها، يقول سبحانه: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[الطلاق:٧]، إن الإسلام يختلف تمامًا عن غيره في تقديره للأمور، من حيث العلم بأبعاد القضايا، والإمكانات المتاحة، والأسباب الممكنة، فلا يقف عند حد ما يراه العقل، أو يخضع للعرف، فالعقل، أو العرف، أو القانون ـ بعيدًا عن الإسلام ـ قد اعتاد في مواجهة هذه المشاكل أن ينظر إلى موارد الدولة التقليدية، كالضرائب، والثروات، والمنح، والإعانات .... ونسي، أو تناسى الموارد الأخرى التي أكد عليها الإسلام، مثل:ـ

١ـ إعادة الوقف الإسلامي والتشجيع عليه.

٢ـ جمع أموال الزكاة بصورة شرعية واستثمارها لصالح الفقراء.

٣ـ إحياء الأرض الموات بإصلاحها والاستفادة منها.

٤ـ التكافل الاجتماعي بين الأقارب وأفراد المجتمع.

٥ـ التعاون على البر والتقوى في إقامة مشاريع الخير.

هذه الموارد لا يعرفها إلا المسلمون، فقد انفرد بها الإسلام، وهي موارد ضخمة، ولا يستهان بها، فهي كفيلة في حل مشكلة الفقر، وسأذكر في الصفحات التالية بعض أقوال العلماء التي تؤكد هذه الحقيقة.

١ـ إعادة الوقف الإسلامي والتشجيع عليه:

يجب أن نعلم أولًا : أن مشكلة الفقر في مصر ما ظهرت، ولا انتشرت إلا بعد مصادرة الوقف الإسلامي؛ لأن هذا الوقف كان من الكثرة والبركة بحيث يغطي احتياجات كثير من الفقراء[1]، «ولقد جاء حين من الدهر بلغت فيه ـ على عهد السلطان برقوق (٧٣٨ ـ ٨٠١هـ/ ١٣٣٨ـ١٣٩٨م) مساحة الأراضي الموقوفة نصف أراضي الدولة! الأمر الذي امتد بثمراتها إلى مختلف ميادين العمران الإسلامي فشملت:ـ المساجد، والمدارس، والمكتبات، ونسخ المخطوطات، والحفاظ على التحف والآثار، وإقامة الخلوات، ودور العلاج، والكتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم، ورصف الطرق، وتحرير الأسرى، ورعاية أبناء السبيل، والمعونات على أداء فريضة الحج، وتجهيز العرائس الفقيرات، ورعاية النساء اللاتي لا راعي لهن، وعمارة الرباطات في الثغور للمجاهدين، وإعانة العميان، وذوي الحاجات الخاصة، والمرضى، وإمداد المرضعات بالحليب، وتهيئة موائد الطعام للفقراء والصائمين في رمضان، وتجهيز موتى الفقراء، والغرباء، وبناء مقابر للصدقة، والإنفاق على الحرمين الشريفين، وإقامة أسواق التجارة ومؤسسات الصناعة، والحمامات، والأفران، والأسبلة التي يرتوي منها

---

(١) سبق وأن تحدثت عن هذه المسألة فى الفصل الرابع المبحث الثالث المطلب الثانى، وللمزيد انظر كتاب/ القيم الحضارية في رسالة الإسلام، صـ١٣٢، ١٣٣ ، مرجع سابق.

المارة، وحفر الترع وشق الأنهار، ومؤسسات رعاية الأيتام ورعاية المحبوسين وأسرهم ...إلخ»[١]، ما يطول ذكره في تغطية الوقف لكثير من احتياجات الفقراء.

والجدير بالذكر أن هذا الوقف كان متجددًا ودائمًا ناميًا، ولم يكن كالمنح والإعانات النقدية أو العينية التي تقدم الآن، ومنه ما كان يلزم الفقير بالعمل والإنتاج، كالأراضي الزراعية التي تحتاج إلى زراعة وإصلاح مستمر .... وتصور معي لو أعيد الوقف الإسلامي بالصورة السابقة، تراه كم سيسهم في حل مشكلة الفقر؟!

تنشيط الأوقاف ينقذ المجتمع المصري من الكوارث:

هذا ما يراه الدكتور/ يوسف إبراهيم، وكذلك الدكتور/ محمد الدسوقي، أن إعادة الروح لأموال الوقف وإمكانياته التي صادرها محمد علي، وقد كانت ثورة حيث وصلت إلى (ربع) الأراضي الزراعية أيام محمد علي[٢].

وعن أهمية الوقف في حياة الأمة المسلمة يقول الدكتور القرضاوي: «من أهم ما رغب فيه الإسلام من الصدقات ما عرف باسم (الصدقة الجارية) ـ أي الدائمة ـ فقد جعل الإسلام لها جزاءً متميزًا عن غيرها من الصدقات، لبقاء أثرها، ودوام نفعها فكان ثوابها دائمًا باقيًا لصاحبها بعد موته ما بقي نفعها.

وفي هذا روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[٣]، وعن ابن عمر: «أن عمر أصاب أرضًا من أرض خيبر، فقال: يا رسول الله ... أصبت أرضًا بخيبر لم أصب مالًا قط أنفس عندي منها، فما تأمرني؟ فقال ﷺ: إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، فتصدق بها عمر على ألا تباع، ولا توهب ولا تورث، في الفقراء، وذوي القربى، والرقاب، والضعيف، وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول وفي لفظ: غير متأثل مالًا»[٤]، وبهذا وضع الرسول ﷺ الأساس الشرعي للوقف الخيري الذي كان له أثره الملموس في المجتمع الإسلامي، في كافة العهود، والذي يعتبر من أبرز الأدلة على أصالة عواطف البر، وعمق معاني الخير في نفوس المسلمين فإنهم لم يدعوا حاجة من حاجات المجتمع إلا وقف عليها الخيرون منهم جزءًا من أموالهم.

---

(١) كتاب مستقبل الأمة الإسلامية صـ٢١٨، وما بعدها، مرجع سابق.

(٢) صحيفة الجمهورية العدد (٢٠٤٨٦) بتاريخ ٢٩/ ١/ ٢٠١٠م، صـ٥.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، انظر مشكاة المصابيح ج١ ط٣ لمحمد بن عبد الله الخطيب المقريزي ط دارالنشر المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥ هـ مراجعة الشيخ الألباني.

(٤) صحيح ابن خزيمة / باب ذكر أول صدقة محبسة تصدق بها في الإسلام / ٢٤٨٣ / ج ٤/ ص ١١٧، والحديث صححه الألباني في تخريج أحاديث كتاب مشكلة الفقر صـ١٤٨ رقم (١٢٣).

قد كانت هذه الأوقاف من السعة والضخامة والتنوع بحيث صارت مفخرة للنظام الإسلامي، وأصبح الفقراء والمحرومون يجدون من «تكاياها» ما يقيهم من الجوع والعري ومن مستشفياتها المجانية ما يعالجون به الأمراض والأوصاب، ومن «سبلها وربطها» ما يعينهم على الأسفار وقطع المفاوز والقفار»[1]، والحق أن تنشيط الوقف مطلوب، ولكن لا يكفي وحده لحل جميع مشاكل الفقر.

٢- جمع أموال الزكاة بصورة شرعية واستثمارها لصالح الفقراء:

من نافلة القول أن نذكر بمكانة الزكاة في الإسلام، هي ركن من أركان الإسلام الخمس، يكفر جاحدها بإجماع العلماء، ولقد حارب الخليفة الراشد/ أبو بكر ﷺ من جحد الزكاة، وتحركت الجيوش لقتالهم واعتبارهم مرتدتين ومارقين عن الإسلام ويجب على ولي الأمر أن يأخذ الزكاة منهم طوعًا أو كرهًا، وذلك لاعتبارات كثيرة، منها: أن الزكاة حق معلوم لا يقل في الأهمية عن الصلاة، فكما أن الصلاة حق الله على العبد، فإن الزكاة حق الله في المال، ومن جحد الزكاة كمن ترك الصلاة، بل وينظر إليه على أنه سارق لحق الفقير وظالم له، وولي الأمر هو المسئول أمام الله ﷻ عن حراسة الدين وسياسة الدنيا ... وسياسة الدنيا تحتاج إلى مال، والزكاة مورد لا يستهان به إن جمع بأمانة واستثمر لصالح الفقراء بحكمة.

«زكاة المصريين (٢٠) مليار جنيه ولا تستغل بشكل أمثل، ومصر دولة إسلامية تطبق قانون الركن الثالث رسميًا، يطالب بعض علماء الاقتصاد ـ كما تقول الصحيفة ـ ومنهم الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر رئيس الاقتصاد الإسلامي السابق بجامعة الأزهر، والدكتور/ نصر فريد واصل، والدكتور/ محمد سيد طنطاوي، والدكتور/ عبد العزيز حجازي، والدكتور/ أحمد شوقي الفنجري، وغيرهم، وقد رفع الأمر إلى مجمع البحوث الإسلامية لكنه رفض.

تقول الصحيفة: للمرة الثالثة يرفض مجمع البحوث الإسلامية أن تستغل أموال الزكاة المستحقة على المصريين بشكل منظم يعالج أزمة اجتماعية بشكل عملي ومنهجي، للمرة الثالثة يفجع هؤلاء الذين يشعرون بخطورة عملية التوحش الأخطبوطي للفقر والبطالة في المجتمع المصري...»[2].

والحق أن علماء الإسلام لا يرفضون أن تستغل أموال الزكاة بطريقة تعالج الأزمة الاجتماعية بشكل عملي ومنهجي، فمن خلال اطلاعي على آراء العلماء وما كتبوه عن هذه الأزمة وطرق حلها.. رأيت جميعهم يؤمن بأن الزكاة مورد هام من موارد الدولة في الإسلام، وأنه لا مانع أن تجمع

---

(١) مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام صـ١٣١،١٣٢، مرجع سابق.

(٢) صحيفة الجمهورية يوم ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٩م، في عددها (٢٠٤١٦).

بشكل رسمي ومنظم .... ولكن بشروط الإسلام ولصالح المسلمين، وفي إطار قوله ﷺ «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»[(١)].

أي: من أغنياء المسلمين وترد على فقراء المسلمين، فجميع العلماء يحرمون إعطاء الزكاة لغير المسلمين باعتبار أنها ركن من أركان الإسلام ينتفع بها من يؤمن بها للحديث المذكور، ولفعل الصحابة ﭫ والرسول ﷺ [(٢)]، وإجماع الأمة، فلعل رفض مجمع البحوث الإسلامية للطلبات المقدمة إليه، سببه عدم الالتزام بشروط الإسلام في تحديد مصارف الزكاة وليس في جمعها بشكل رسمي ومنظم كما تقول الصحيفة، فعندما يطمئن المجمع الموقر أن مقدمي الطلبات يؤمنون بالحل الإسلامي للمشكلة وينبذون ما سواه يوافقون، بل ويباركون ويحمدون الله أننا لسنا كأولئك الذين قال الله لهم ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة:٨٥]؛ لأن الإسلام كُلٌ لا يتجزأ، والزكاة في الإسلام جزء من منهج شامل ومتكامل، له مزاياه التي تميزه عن مفاهيم المواطنة والعولمة والعلمانية ..... لا يختلف العلماء في أن الزكاة مورد من موارد الدولة المسلمة العاملة بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وعلى سبيل المثال.

يقول الدكتور القرضاوي: «أول هذه الموارد التي تمول الكفالة المعيشية الزكاة المفروضة التي أوجبها الله في أموال المالكين للنصاب الشرعي، وهي ـ بالنظر إلى مجموع الأمة ـ ليست بالقدر الهيّن، إنما تقدر بالعشر (١٠٪) أو نصف العشر (٥٪) من كل الحاصلات الزراعية مأكولة أو غير مأكولة، كما قال تعالى: ﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٦٧]، يقاس عليها ـ في ترجيحنا ـ ربع المصانع والعمارات ومؤسسات النقل البري والبحري والجوي ونحوها، وربع العشر (٢.٥٪) من رءوس الأموال النقدية والتجارية، ونحو هذه النسبة ـ تقريبًا ـ من الثروة الحيوانية، وهي مع ذلك ضريبة رسمية تقوم الدولة المسلمة على جبايتها من أرباب المال، وصرفها على المستحقين.

والدول الإسلامية في عهد أبي بكر الصديق قاتلت مانعي الزكاة، وقال الصديق ﭬ كلمته الشهيرة: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة والله لو منعوني عقالًا كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه»[(٣)]، وتعتبر الدولة الإسلامية أول دولة تحارب من أجل حقوق الفقراء وانتزاعها من براثن الأغنياء»[(٤)]، إذن الزكاة مورد للدولة المسلمة التي تعمل للإسلام وبالإسلام، فلا تحيد عنه، ولا تنطلق إلا منه.

---

(١) صحيح البخاري/ باب وجوب الزكاة/ ١٣٣١/ ج ٢/ ص ٥٠٥.

(٢) انظر فقه السنة ج١ ص٣٧٤، مرجع سابق.

(٣) صحيح البخاري (٦٨٥٥) ج٦/ صـ٢٦٥٧.

(٤) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي صـ ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، مرجع سابق، بتصرف.

٣ـ إحياء الأرض الموات بإصلاحها والاستفادة منها:

إن أخطر مظاهر الظلم للفقير هو حرمانه من بيت يسكنه أو قبر يبنيه في حياته، في حين أنه مكلف بالدفاع عن هذه البلاد، ولو أدى ذلك لِفَقْدِ روحه ودمه، ولا أريد تكرار ما ذكرت أو إعادته، ولكن يكفي أن أُذَكّر بأمور يجب أن تراعى في هذا الشأن وتوضع في الحسبان.

١ـ إن الله ﷻ يقول: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ﴾[الرحمن:١٠]، والأنام هم: الخلق جميعًا، لاسيما من ولد على ظهرها، وهو مكلف بحمايتها، ولم يقل سبحانه (والأرض وضعها للسلطان يتصرف فيها كيف يشاء).

٢ ـ إن هذه المسألة ـ إحياء الأرض الموات ـ من أخطر الموارد المتاحة والتي تفتح الأمل، وتوجد فرص العمل أمام ملايين الشباب، وذلك لأسباب منها:ـ

أ ـ إحياء الأرض الموات منها ما يتعلق بقطاع الزراعة، وإنتاج السلع الغذائية، وتشغيل المصانع، وتنشيط الحركة التجارية.

ب ـ هذه المسألة منها ما يتعلق ـ أيضًا ـ بقطاع المنشآت والمباني وسوق العقارات وفرص العمل للمهندسين والنجارين والحدادين والفعلة في المنشآت ومصانع الحديد والأسمنت.

ج ـ إن إحياء هذه الأرض الميتة يحل مشكلة الجيل الحاضر والأولاد والأحفاد، ويرفع كثيرًا من الأعباء ـ عن كاهل الدولة ـ والتي طالما عانَ منها العباد والبلاد.

٤ ـ التكافل الاجتماعي بين الأقارب وأفراد المجتمع:

لم يقف الإسلام عند حد فريضة الزكاة التي هي أساس التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وإنما رغب الإسلام في إطعام الجائع، وسد حاجة المحتاج لاسيما الأقارب والجيران، ورفع رتبة ذلك العمل إلى درجة الحقوق الواجبة، قال تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا﴾[الإسراء:٢٦]، ولم يكتف الإسلام بالأمر الملزم، بل رتب هذه الحقوق ونظمها تنظيمًا دقيقًا وشاملًا، بحيث يشمل ذوي الحاجات والكربات.

فرض على الآباء رعاية الأبناء قال ﷺ : «كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت»[1]، وفرض على الأبناء رعاية الآباء، والإحسان إلى الأقرباء واليتامى والمساكين ، فقال سبحانه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا﴾[النساء:٣٦].

---

(١) رواه مسلم في صحيحه انظر كتاب مشكاة المصابيح/ جـ٢/ حديث رقم (٣٣٤٦).

لقد أكد الإسلام كثيرًا على حقوق ذوي القربى، وذوي الحاجات المختلفة وحث على برهم، وصلتهم، والإحسان إليهم.

قال تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال:٧٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل:٩٠].

وقال سبحانه: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٨].

وقال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه»[١].

وقال ﷺ: «الرحم معلقة بالعرش تقول من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله»[٢].

وقال ﷺ: «أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين»[٣].

والآيات والأحاديث التي وردت في هذا الباب أكثر من أن تحصى.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي:«كل هذه النصوص دالة على أن للقريب على قريبه حقًّا أكثر من غيره من الناس، لما بينهما من روابط النسب والرحم، فما هو هذا الحق إن لم تكن إعالته والنفقة عليه عند عجزه.

وإذا كان القريب يرث قريبه ـ بعد موته ـ فيغنم، فمن العدل أن ينفق عليه ـ عند عجزه ـ فيغرم، والغرم بالغُنْم.

وقد أجمع فقهاء المسلمين على أن الزوج يجبر على نفقة زوجته، والوالد يجبر على نفقة ولده الصغير، والابن يجبر على نفقة أبويه، وعند الإمام أبي حنيفة والإمام ابن القيم، أن النفقة تجب على كل ذي رحم محرم في بقية فروع الأقرباء، وإن القاضي يجبر القريب لينفق على قريبه»[٤]، أي: يجوز للأخت من الأب أو الأم أن تطالب أخاها أو عمها بالنفقة إذا كانت فقيرة وليس لها عائل، وهذه ميزة في الإسلام لا توجد في سواه.

إن التكافل في الإسلام ينبثق عن عقيدة الإيمان بالله، والرغبة في طاعته والخوف من سخطه وعقابه، ويطول بنا الحديث إن عددت ما جاء به رسول الله ﷺ لأمته في مجال البر والسبق بالخير، سواء أكان على سبيل الواجب والفرض، كإطعام المساكين في كفارة الظهار وكفارة اليمين، وما يجبر بدم في الحج والعمرة ..... أو كان على سبيل التطوع، وإحياء السنن، وأعمال الخير كالأضحية، والعقيقة، والوليمة، والهدية، والصدقة، وإكرام الضيف، والتوسعة على الأهل، وتنفيس الكروب

---

(١) رواه أبو هريرة / صحيح البخاري/ باب من أحب البسط في الرزق/ ٥٧٨٧/ ج٥/ ص٢٢٧٣.

(٢) صحيح مسلم/ باب صلة الرحم وتحريم قطعها / ٢٥٥٥ / ج ٤/ ص١٩٨١.

(٣) سنن الترمذي/ باب ما جاء في رحمة اليتيم وكفالته/ ١٩١٨/ج ٤/ ص ٣٢١، دار إحياء التراث العربي بيروت، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٨٠٠)، جـ٢/ صـ٤٣٥ مكتبة المعارف الرياض بدون.

(٤) مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام صـ٥٥، ٥٦، ٥٩، مرجع سابق، بتصرف.

عن المكروبين، ورعاية الأرامل والمساكين، وقال ﷺ: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله: قال الراوي: وأحسبه قال: كالقائم الذي لا يفتر، وكالصائم الذي لا يفطر»[1].

وقال ﷺ: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر، يسر الله عنه في الدنيا وفي الآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا وفي الآخرة، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه»[2].

وعن ديمومة هذا الخير واستمراريته، يقول الدكتور رءوف شلبي رحمه الله: والذي ينبغي أن يلاحظ في هذا القدر دورانه طوال الأسابيع والأشهر والسنة، فالبر الاجتماعي المفروض فرضًا مصاحبًا لشروق الشمس وغربها»[3]، ثم يذكر رحمه الله نظام الإسلام في صرف الزكاة لأصناف المحاويج.. ونظامه في الكفارات والنذور، «إذ جعل الله ﷻ رضاه حتى يتجاوز عن المعصية، أن يصل الحانث أفراد المجتمع الضعاف أن يطعم أو يعتق أو يكسو، اللهم إلا أن يكون فقيرًا فيصوم، وذلك كله عن طيب خاطر، إذ سوج الإسلام نظام التكافل الاجتماعي بسياج من الأمن والأخلاق، فلا تقبل عند الله صدقة الرياء، ولا يقبل المن والأذى، قال تعالى: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦٣ : ٢٦٤]، فالتكافل الاجتماعي في الإسلام ينبعث من فرع الحنان والمودة والمحبة، والإخلاص في الأخوة الإسلامية.

فهل بعد هذا البناء الرفيع في التكافل الاجتماعي تحتاج البشرية إلى نظام آخر ..... ؟

بعد أن وجد المجتمع الذي لا يتكبر فيه غني ... ولا يضيع فيه يتيم ... ولا يجوع فيه فقير ... هل يحتاج الناس إلى نظام آخر ... ؟!»[4].

٥ـ التعاون على البر والتقوى في إقامة مشاريع الخير:

قال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [المائدة: ٢].

---

(١) متفق عليه، انظر مشكاة المصابيح/ جـ٣/ حديث رقم (٤٩٥١).

(٢) رواه مسلم في صحيحه / باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن / ٢٦٩٩ / ج٤/ صـ ٢٠٧٤.

(٣) الدعوة الإسلامية في العهد المدني صـ١١٦، مرجع سابق، بتصرف.

(٤) المرجع السابق صـ١١٦ : ١١٩، بتصرف.

فهناك أمور لا يستطيع الفرد أن يقوم بها وحده، ولا تستقيم الحياة، ولا تستمر بدونها، كبناء المساجد، والمدارس، والمستشفيات، وشق الترع والقنوات والجسور ... إلخ، مع أن الزكاة والصدقات والنذور ... لا تغطي احتياجات الفقراء والمحتاجين ... وإقامة هذه المشاريع اللازمة، فكان لابد من تعاون وتضافر، سواء أكان رغبة وتدين دون تدخل السلطات وشوكة القانون، أو كان بأمر السلطان المسلم، ووضع القوانين العادلة، فلقد جعل العلماء للسلطان المسلم حقًّا في مال الأغنياء سوى الزكاة، أي: فوق الزكاة وزيادة عليها، حتى تنجح هذه المشاريع ويدوم عطاؤها وتضمن العيش الكريم لجميع أفراد المجتمع والتعاون في الإسلام مبدأ عظيم، وقاعدة هامة في بناء المجتمع الحي المتماسك والمتفاعل في الخير والنماء والعطاء، فخير الناس أنفعهم للناس ... وفوق هذا كله فهو ـ أي التعاون ـ أشمل وأعم وأوسع من الزكوات المفروضة والحسنات المقيدة بالزمان والمكان، والإسلام كما يهدف إلى طعام الجائع يهدف أيضًا إلى إغناء الفقير، وإعزاز الأمة ... ولا يكون ذلك إلا بالتعاون في إقامة المشاريع الكبرى، التي تستوعب أبناء المجتمع، وتوفر لهم فرص العمل اللازمة، لأن الأمة التي يتعاون أبناؤها في حل مشاكلهم، أمة عزيزة وقوية وجديرة بالاحترام والتقدير، قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ولقد أقسم أحد الشعراء على هذا المعنى فقال:

يمينًا لو يمينك في يميني ... لقبلت الشعوب لنا يمينا [(١)]

والمسلم يجب أن تكون لديه الرغبة الصادقة في التعاون مع الآخرين، رغبة فيما عند الله من أجر، واستثمارًا لأمواله في مشاريع الخير، ووصولًا بالأمة إلى النصر... وهذا كله لا يخفى على العقلاء من أبناء مصر، وكم تغنى الشعراء بهذه القيم وطالبوا أبناء مصر بإحيائها، إن كانوا صادقين في طلب العز والملك والمجد.

(١) لم أقف على قائله.

يقول أحمد شوقي:ـ

يـــا طالبًـــا لمعـــالي الملـــك مجتهـــدًا	خـذها مـن العلـم أو خـذها مـن المـال
بـــالعلم والمـــال يبنـــي النـــاس ملكهمـــوا	لا يبنـى ملـك عـلى جهـل وإقـلال
سراة مصرـــ عهـــدنا كـــم إذا بســـطت	يـــد الـــدعاء سراة غـــير بخـــال
هـــاتوا الرجـــال وهـــاتوا المـــال واحتشـــدوا	رأيـــا لـــرأي ومثقـــالًا لمثقـــال
فـــابنوا عـــلى بركـــات الله واغتنمـــوا	مـــا هـــيء الله مـــن حفـــظ وإقبـــال(١)

«وقد نقل الإمامان ابن العربي والقرطبي عن الإمام مالك قوله: يجب على كافة المسلمين فداء أسرهم، وإن استغرق ذلك أموالهم»(٢)

قال القرطبي: «واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة ـ بعد أداء الزكاة ـ يجب صرف المال إليها»(٣).

وخلاصة القول في هذا المطلب:

- أن السلطان مسئول أمام الله، ومسئول أمام الناس عن توفير حد الكفاية لجميع أفـراد المجتمع، على اختلاف ظروفهم وأحوالهم.
- وحد الكفاية يبدأ بالطعام والدواء والسكن؛ لذا يجب أن يكـون لهـذه الأشـياء اهتمامًـا خاصًا، وأولوية قصوى عند ولي الأمر لمواجهة الفقر.
- هذه الأهداف ما تحققت، ولن تتحقق في ظل القوانين الوضعية البعيدة عـن مـنهج الله، والتي تتسم بالنقص والضعف، والاعتماد على العقل والموارد المادية والطبيعية، والمـنهج والقروض فقط، إنما تتحقق هذه الأهداف في ظل تعاليم الإسلام ونظامه الشامل والكامل والعادل والمتعدد الموارد والعطاءات، والصادر من لدن حكيم خبير.

---

(١) كتاب الشوقيات ج١ صـ١٨٥، طـ١٩٧٠ ، المكتبة التجارية الكبرى.

(٢) انظر كتاب دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي صـ٣٩٢، مرجع سابق.

(٣) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي صـ ١٩١/ ١٩٢، نقلًا عن تفسير القرطبي ج١/ ٢٢٣، وأحكام القرآن، القسم الأول صـ٥٩، ٦٠.

المطلب الرابع: محاسبة المتسببين في الفساد ليكونوا عبرة لغيرهم:

أولًا: إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام الشرعية:

حتى تصان الكرامة، وتحرس الحقوق، وتقام الواجبات، ولا تضيع الأمانات،... لابد من تفعيل قوانين العقاب والثواب، وذلك بإقامة الحدود كقطع يد السارق متى تثبت عليه جناية السرقة، ولا توجد شبهة تدرأ عنه الحد... ومراجعة الذمم المالية والملكية الخاصة، ومسائلة الذين اغتنوا بسرعة ودون وجود أسباب ظاهرة ... من أين لكم هذا؟ حتى يرتدع كل من تسول له نفسه السرقة أو تزين له الفساد.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾[النساء:١٣٥].

«بمعنى كونوا مبالغين في العدل بإقامة القسط في جميع الأمور مجتهدين في ذلك حق الاجتهاد، مقيمين شهادتكم لوجه الله تعالى، ولو كانت الشهادة إقرارًا على أنفسكم أو على والديكم وأقاربكم، أو كان المشهود عليه غنيًّا أو فقيرًا، فلا يحملنكم غنى الغني عن الامتناع عن العدل في الشهادة أو الحكم طمعًا في رضاه، أو رحمة على الفقير، فالله أولى بعباده منكم.

من أجل ذلك زخر صدر الإسلام بتحقيق العدالة بين الناس لا فرق بين سيد ومسود، وحاكم ومحكوم، ويروي لنا التاريخ روائع عن الخلفاء الراشدين في مراعاة العدالة والحرص على كيان الدولة، وخاصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لاتساع ملك المسلمين في عهده، وتمصير الأمصار وتعيين الولاة.

فقد روى عبد الرازق بسنده عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب استعمل أبا هريرة على البحرين فقدم بعشرة آلاف درهم، فقال له عمر: استأثرت بهذه الأموال، فمن أين لك؟ قال: خيل نتجت، وأعطية تتابعت، وخراج رقيق لي، فنظر عمر فوجدها كما قال أبو هريرة غير أنه قاسمه ماله ذلك، كما رواه أبو عبيدة في الأموال وابن كثير في البداية والنهاية»[1]؛ لأن من مهام الدولة حراسة القيم، وتطهير المجتمع من الفساد «إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» وأن تجعل من المثاليات الأخلاقية ممارسات واقعية، فتعاقب المفسدين بما أفسدوا، وتكافئ المصلحين بما يستحقوا، وأن تراقب وتعاتب وتقيم الأحكام وتمنع المحرمات كالربا، والسرقة، والغصب، والظلم، والرشوة، ولا يكون ذلك إلا بشرع الله تعالى، وإقامة حدوده.

---

(١) الضمان الاجتماعي في ضوء الكتاب والسنة صـ ٧٧،٧٨ مرجع سابق وانظر البداية والنهاية صـ٩٢، المجلد الرابع الجزء الثامن مرجع سابق، وانظر كتاب العدالة الاجتماعية في الإسلام ص ١٨٠ مرجع سابق.

خذ مثلًا واحدًا (تجارة المخدرات): يقول وجيه أبو ذكري: «تحدث المستشار عادل صدقي، رئيس محكمة الجنايات السابق إلى (الأخبار)، وقال كلامًا خطيرًا عن المخدرات في مصر ... وإنه أصدر حكمًا بالإعدام على ثمانية عشر (١٨) تاجرًا للمخدرات، وقد أدى ذلك إلى تراجع هذه التجارة، إلا إنه لا يعلم حتى الآن لماذا لا يتم تنفيذ هذه الأحكام ؟!

قال الدكتور مصطفى المنيلاوي: إن مريض السرطان لكي يشفى من هذا المرض ... لابد من بتر موقع السرطان في الجسم لحماية بقية أعضاء الجسد ... البعض قد يرى في البتر قسوة ... ولكن في البتر رحمة، حتى لا تترك الخلايا السرطانية تنتشر في الجسد كله فتفنيه»[1].

ولا أدري لماذا هذا التهاون والتسامح مع المفسدين؟! والله ﷻ ـ في تنفيذ أحكام العقوبات ـ يقول: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النور:٢]، والنبي ﷺ عندما كلمه سيدنا أسامة بن زيد (حب رسول الله) في أمر المرأة المخزومية التي سرقت قال ﷺ :«أتشفع يا أسامة في حد من حدود الله، إنه أهلك من قبلكم، كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيمن الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها»[2].

هذه تعاليم ربانية، وإرشادات نبوية عمل بها الصحابة الكرام، فأقاموا مجتمع العدل والتقوى والخير والمساواة، وأرسوا بها ركائز الحق، وقوانين الصدق، وموازين القسط، ونوازع الخير، ومصابيح الهداية، ومعالم طريق الفلاح والنجاح والإصلاح؛ لأن الفساد مرتعه وخيم، ونهايته أليمة، ولابد من مقاومته والتصدي له، ووقف انتشاره والقضاء عليه، ومعاقبة من يروجون له وينتفعون به، ولا يكون ذلك إلا عن طريق دولة قوية تنشئ المؤسسات والأجهزة، وتحرس التنمية والتطوير، وتقوم بتفيذ الأحكام، ولا تخاف لومة لائم، وإلا بقي الفقر كما هو بشقيه المادي والمعنوي، يلتهم كل تنمية ويسرق كل إنتاج.

ثانيًا: تطبيق حد التعزير فيمن يتلاعب بالأسعار:

لأن المفسدين والمضيعين للقيم والأخلاق ليسوا على درجة واحدة، فمنهم من وقع في إثم تتراوح فيه العقوبة بين الجلد وقطع اليد وقطع العنق، أو الغرامة ومصادرة الأموال، وهذا ما ذكرت طرفًا منه في المطلب السابق، بيد أن آخرين أغراهم التسيب وعدم المؤاخذة فوقعوا في ذنوب توجب التعذير؛ لا إقامة الحد، كالتلاعب بالأسعار، وتطفيف الكيل، والرشوة، والوساطة، والمحسوبية، والمجاملات.

(١) كتاب المدمنون يعترفون ص ١٤ :١٦ بتصرف، مرجع سابق.

(٢) رواه البخاري/ باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان/ ٦٤٠٦/ ج ٦/ صـ٢٤٩١.

والتعزير معناه: هو تأديب دون الحد، وأصله من العزر، وهو المنع[1]، وهذا التأديب موكول إلى الحاكم المسلم، وولي الأمر كما يراه، فقد يكون بالتأنيب واللوم .... وقد يكون بالغرامة المالية والحبس ... وقد يكون بالجلد دون حد القذف .... المهم أنه عقوبة لابد منها حتى تستقيم الأمور، ويمنع التزوير والتبذير، وتوزن الكلمات، ويتوقف الغش والكذب في المعاملات، وينضبط السلوك، ويعرف الناس أدب الحوار، وخطورة إطلاق العنان للسان، لاسيما وقد انتشرت في المجتمع الألفاظ الغير لائقة، وكثر السب واللعن على أتفه الأسباب، ناهيك عن من يتلاعب بأقوات العباد، وأرزاق الخلائق،من التجار الجشعين الذين لا يرقبون في الضعفاء والفقراء، إلَّا ولا ذمة، ومن المرتشين الذين يظنون أن الرشوة حق مكتسب ... ولقد واجه النبي ﷺ أمثال هؤلاء وهؤلاء.

قال ﷺ عن التجار الذين يروجون لتجارتهم بالغش والأيمان الكاذبة: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم، قال أبو ذر رضي الله عنه راوي الحديث: كررها رسول الله ﷺ ثلاثًا، فقلت: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله؟ قال: المسبل، والمنّان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب»[2]، وقال ﷺ: «إن التجار هم الفجار، قالوا يا رسول الله: أليس الله قد أحل البيع، قال: بلى، ولكنهم يحلفون فيأثمون، ويحدثون فيكذبون»[3].

ولما أَرسل ﷺ عاملًا له إلى البحرين ليجمع الزكاة فقال العامل: يا رسول الله، هذا لكم، وهذا قد أُهدِيَ إليّ !! فغضب رسول الله ﷺ وعذّر هذا العامل، وعلّم الناس خطورة هذا الأمر، فخطب ﷺ فيهم قائلًا:«ما بال الرجل منكم أستعمله على مال الله، فيقول هذا لكم وهذا أُهدِيَ إليّ !! فهلّا جلس في بيت أبيه أو أمه وأُهديَ إليه إن كان صادقًا»[4].

والنبي ﷺ كان في مقدوره أن يصادر منه المال، ويعزله، ويكتفي بهذا، ولكن أراد ﷺ ـ بجانب هذا ـ أن ينذر كل من تسول له نفسه استغلال السلطة في جمع الأموال لصالحه، أن هذا حرام وخيانة لا تحل له، وأن يبين لكل من يأتي بعده أن لا يستهين بمثل هذه الأمور ويتركها تمر دون عقاب، فالإمام أو ولى الأمر ـ أيًا كان موقعه ـ هو راع ومسئول أمام الله عن رعيته، فهو قوام كل مائل، وصلاح كل فاسد، ونصفة كل مظلوم، وأمان كل خائف، حتى تعود الثقة بين الراعي والرعية هذا ما يتمناه كل عاقل لمصر، وولي الأمر أقدر الناس على تحقيق ذلك، بعد أن بات واضحًا.

---

(١) التعريفات للجرجاني، صـ ٧٠، مرجع سابق.

(٢) رواه مسلم / باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار/ ١٠٦/ج ١/ ص ١٠٢.

(٣) رواه أحمد عن عبد الرحمن بن شبل، وقال المنذري: إسناده جيد (المنتقى: ١٠٠٥)، وصححه الحاكم واللفظ له، ووافقه الذهبي: ٢/ ٧، وقال الطبراني رجاله ثقات: ٤/ ٧٣.

(٤) رواه مسلم في صحيحه (٣/ ١٤٦٣) باب تحريم هدايا العمال حديث رقم(١٨٣٢) دار التراث العربي مرجع سابق.

«إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها، لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر... وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم»[1].

وهذا لن يكون، ولن يتحقق بالأماني، والدعوات، أو التوسل واستجداء العطف ... وإنما يكون ويتحقق بالإيمان بالله تعالى وصدق التوكل عليه سبحانه، والأخذ بالمنهج الذي ارتضاه لعباده ليكونوا خلفاء الأرض كما أرادهم، وكما بين لهم في كتبه وعلى ألسنة رسله.

* * *

---

(١) مصر المحروسة ص -٢٨٣- مرجع السابق.

المطلب الخامس: مراجعة قوانين الاستثمار الأجنبي، واستيراد السلع لصالح المنتج المحلي:

الرجوع للحق خير من التمادي في الباطل، ومن الخطأ الشنيع أن نستمر في استيراد السلع المستهلكة، ونرضخ للقوانين العالمية على حساب المنتج المحلي وسوق العمل في بلادنا، ولا أريد من القارئ الكريم إلا أن ينظر حوله ويرى ما يقع بصره عليه، هل هو من منتوج البلاد ؟ تشرف أنه صنع في مصر، أو حتى في بلد مسلم أم ماذا ؟

انظر إلى السيارات في الشوارع، والماكينات في المصانع، والثياب فوق الأجساد، ووسائل الترفيه، ولعب الأطفال، والدقيق في الأفران ... هل لنا شرف إنتاجه وتوفيره في بلادنا؟

«تستورد مصر أكثر من ٨٥٪ من احتياجاتها من الخارج ... تستورد نحو ٣٧٪ من دول الاتحاد الأوربي، ونحو ٢١٪ من الولايات المتحدة الأمريكية، وترتفع النسبتان إلى ٤٠٪ـ٢٤٪ على الترتيب، أي: ثلثي الواردات مصدرها أوربا وأمريكا»[1]، ولا يخفى أن مصر تستورد من دول أخرى كالصين والهند واليابان وكوريا ... وغيرها، حتى بات معلومًا لدى التجار والمستثمرين أن جلب السلع من الخارج أربح وأيسر من إنتاجها داخل مصر، بل وأغرقت الأسواق المصرية بكثير من هذه السلع الأجنبية، فتراجع الإنتاج وصارت البلاد سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الدول الأخرى، لذا يجب مراجعة قوانين الاستيراد، وإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع الدول والمنظمات الأجنبية، كاتفاقية الجات (تحرير التجارة بدخول المنتجات الأجنبية إلى مصر دون جمارك) ... إلى غير ذلك من القوانين التي تضعف الاقتصاد المصري والإنتاج المحلي.

وعلى سبيل المثال: اتفاق الشراكة الأوربية المتوسطة وهو ما يعرف (بإعلان برشلونة) عام ١٩٩٥م، والتي طرحها الاتحاد الأوربي، ووافقت عليها مصر، مع أن هذا الإعلان، إعلان سياسي، برؤية أوربية تتفق مع أهداف العولمة في أبعادها الثلاث، السياسي والاقتصادي والثقافي[2]، ولا شك أن أي اتفاق يضر بقيم المجتمع وثقافته، وهويته، ومستقبل حياته، ومشاريعه الخاصة، وإنتاجه المحلي ... اتفاق غير متكافئ، وغير متوازن وليس في صالح مصر، بقدر ما هو في صالح الدول الكبرى التي تهدف إلى الهيمنة والسيطرة، وبسط النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي على الدول الصغرى، لتدين هذه الدول بالتبعية لها وتسير في الطرق المرسومة لها.

---

(١) كتاب العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي الواقع وأفاق المستقبل حتى عام ٢٠٢٠م، صـ٤٠، مرجع سابق.

(٢) انظر كتاب مصر والدائرة المتوسطية صـ١١٤، ١١٥، مرجع سابق.

ومعلوم «أن الاقتصاد المصري يواجه تحديات كثيرة يمكن إرجاعها إجمالًا إلى عدم التوازن بين النمو السكاني، والنمو في الإنتاج، فضلًا عن ضعف كفاءة عناصر الإنتاج وطرق التنظيم والإدارة، وذلك في إطار بيئة دولية تفرض على جميع الدول النامية ـ ومنها مصر ـ ضرورة إعادة بناء المجتمع المصري، وتنميته بما يتلاءم مع (العولمة)، وصيغة برشلونة تستهدف إقامة منطقة حرة أوربية متوسطية تكتمل بحلول عام ٢٠١٠م»[١]، الأمر الذي يجعلنا نعيد النظر في كثير من الاتفاقيات الدولية، وأن نستفيد من أخطاء الماضي حتى لا تتكر في المستقبل، تقول الدكتورة/ منى قاسم: «يعتبر تدهور وانخفاض سعر الصرف للجنيه المصري من العوامل الموضوعية التي ساهمت في تفاقم وانتشار ظاهرة (الدولرة)[٢] في مصر، فلقد شهدت الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٩١م، تدهورًا مستمرًا في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، زادت معدلات نمو الواردات، وحققت الصادرات معدلات نمو سالبة في ضوء تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وكذلك محاولة احتواء مدخرات العاملين بالخارج التي كانت تتسرب خارج الجهاز المصرفي، وقد صاحب ذلك عاملان هامان:ـ

العامل الأول: ظهور سوق غير رسمية (السوق السوداء)، والتي أصبحت تنشط في رفع سعر الدولار أمام الجنيه المصري.

العامل الثاني: ارتفاع متزامن ومستمر في الأسعار يعكسه الرقم القياسي لسعر المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة»[٣].

ومع أن سعر الدولار قد تمت السيطرة عليه ـ إلى حد ما ـ إلا إن أسعار السلع الغذائية والدواء والسكن، لاتزال في ارتفاع مستمر يرهق كاهل الفقراء، ومتوسطي الحال ومحدودي الدخل، وذلك يرجع إلى أسباب كثيرة منها ما سبق ذكره، ومنها أيضًا:ـ

«الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد المصري، مثل: اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي نتيجة اختلال هيكل الطلب المحلي، والاختلال الناجم عن بطء النمو في قطاع الزراعة، والاختلال الناجم عن عدم استقرار حصيلة الصادرات والاختلال الناجم عن عجز حصيلة النقد الأجنبي، والاختلال الناجم عن الاختناقات في سوق العمل، هذا بخلاف التضخم المستورد، وقد كان لهذا العامل أثره في ارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة الجنيه المصري، وضعف قوته الشرائية»[٤].

---

(١) المرجع السابق صـ١٥٢، ١٥٣، بتصرف.

(٢) الدولرة تعني ارتباط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي.

(٣) الإصلاح الاقتصادي في مصر صـ٤١، ٤٢، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق صـ٤٢، ٤٣.

ولقد تكلم كثير من العلماء عن خطورة النظم الأجنبية على بلادنا، لاسيما ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، واعتبروه الشر الأكبر إذ يجري بناؤه لصالح الدول الكبرى التي تريد أن تمسك بكل الخيوط التي تجعل رخاء الأمم، بل (وبقاءها ذاته) مرهونًا برضاها، وفي مثل هذا النظام الجديد ... ليس هناك مكان لأحد غير من ترضى عنه هذه القوة البازغة»[1].

إن من أهداف الاستثمار في الإسلام، تحرير المجتمع المسلم من التبعية للدول الخارجية التي أذاقته مرارة الذل والهوان طوال فترات الاحتلال العسكري، وما تلاها من تدخلات وضغوط ومساومات، تتطلع إلى ذات هذا (المجتمع المسلم) وأرضه، وثرواته، ومنهجه، ومستقبل حياته .... ولا سبيل للخلاص والنجاة من هذا الأخطبوط الشيطاني وأعوانه، وأذنابه، إلا بالتحرر من التبعية للخواجات، والاعتماد الكامل على الله تعالى، ثم على النفس في بناء الحياة بمنهج الله.

ونحن المسلمين، قادرون على ذلك إن شاء الله.

* * *

(١) انظر كتاب الحقيقة والوهم في المجتمع المصري صـ ١٥٤، وما بعدها، مرجع سابق.

خـــاتـــمـة الـــبـحـــث

وتشتمل على:-

أولاً: نتائج البحث. ثانيًا: توصيات البحث.

بعد استعراض مشكلة الفقر في مصر، وتقرير وجودها وآثارها السيئة على قيم وأخلاق المجتمع المصري، التي عرف بها عبر تاريخه الطويل، يمكن الخلوص إلى النتائج الآتية:-

١- إن مصر بلد قديم، وله تاريخ مشرف وعظيم سطره الله ﷻ على صفحات كتبه، التوراة والإنجيل، والقرآن، وعلى ألسنة رسله الكرام، ولايزال وسيظل أتباع هؤلاء الرسل يذكرون مصر وأهلها بخير إلى يوم القيامة.

٢- أهل مصر من أوائل الشعوب التي بحثت عن الدين الحق، واهتدت بالفطرة إلى كثير من حقائقه، الأمر الذي جعل أبناءها دومًا مهيئين لقبول وحي السماء، وما جاء به الأنبياء، من عقائد وعبادات وشرائع وقيم وأخلاق.

٣- قيض الله ﷻ لأهل مصر في كل عصر، من يجدد لهم أمر دينهم ودنياهم، فشرفت بقدوم عدد من الأنبياء والخلفاء والعلماء والشعراء، فكانت الملاذ الآمن للمؤمنين بالله ورسله.

٤- حافظت مصر ـ عبر تاريخها الطويل ـ على القيم الإيمانية، والقيم الإنسانية التي هي محل اتفاق العقلاء والعلماء، وأهل الفضل والتقوى .... وصارعت فصرعت قوى الشر والضلال، مما جعلها محل تقدير واحترام في العالم عامة وبين المسلمين خاصة.

٥- واجهت مصر جميع التحديات بحكمة واقتدار، وصبر قادها إلى النصر، بدافع الإحساس بالمسئولية أمام الله، وأمام الناس، فما ضعفت وما استكانت بسبب فقر أو جوع أو خوف عدو أو لومة لائم.

٦- عرفت قوى الأعداء ـ بعد الهزائم العسكرية التي لحقت بها على أرض مصر ـ أن الوصول إلى قلب العالم الإسلامي لا يكون إلا بإضعاف مصر بسلاح آخر يتمثل في الغزو الفكري والثقافي، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والعلمية الغير متكافئة، وتصدير التكنولوجيا الاستهلاكية والترفيهية عديمة الفائدة، مع تقديم المنح والمساعدات والقروض الربوية التي أرهقت البلاد، وأضعفت الاقتصاد، وحولت مصر عن مسارها الطبيعي إلى مسارات أخرى، لا تليق بها كالاختباء وراء حدودها، والانكفاء على ذاتها، والانسلاخ عن محيطها الإقليمي، والإسلامي، والعالمي.

٧- نجحت الدول الكبرى في تحقيق معظم أهدافها التي عجزت عن تحقيقها والوصول إليها بالسلاح والغزو العسكري، فأوجدت مناخًا ملائمًا لقبول مفاهيم غريبة وخطيرة على ثقافة المجتمع ودينه وهويته، مثل العولمة والعلمانية والانفتاح على الغير، وقبول ما عنده، دون مراعاة الثوابت والقيم التي عاش بها ولها المجتمع المصري، كالتكافل الاجتماعي والترابط الأسري، والأخوة الإسلامية.

٨- انصاعت مصر للضغوط الغربية والأجنبية، ووقعت في شباك التبعية الاقتصادية، وقبلت بدمج الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي، وتراجع دور الدولة في إدارة اقتصادها، وإيجاد فرص العمل لأبنائها فقل الإنتاج وكثر الاستهلاك، وزاد عدد العاطلين عن العمل، وارتفعت نسبة الفقراء، وانشغلت مصر بنفسها ودنياها على حساب دينها وأمتها فأضرت بهم جميعاً .

٩- حدث تفريط واسع النطاق في القيم الإسلامية والإنسانية تحت وطأة الفقر، والظروف المعيشية، فما عادت هناك ضوابط قوية تحكم الاقتصاد، وتحافظ على الأخلاق، وتردع المفسدين والخارجين على تعاليم الدين، فظهرت الأمراض الاجتماعية والخلقية والثقافية، كالرشوة، والربا، والأنانية والانتهازية، والغش، والتزوير، والعمل في المهن اللاأخلاقية، واللامشروعة، والفساد المالي والإداري، والظلم وعدم العدالة في توزيع الثروات وفرص العمل، ونتج عن ذلك آثار واضحة لا على الأخلاق والسلوك، وحسب؛ وإنما على الفكر والإبداع والعلم بوجه عام، والترابط الأسري والتكافل الاجتماعي بوجه خاص.

١٠- ظهر الفقر جليًّا، وأصبح ظاهرة متعددة المظاهر والعلامات، وعلى جميع المستويات، إذ قل دخل الفرد، وزاد عدد الفقراء والأغنياء على حساب الطبقة الوسطى التي هي رمانة الميزان، فصار هناك غناءٌ فاحش وفقر مدقع ... وظهرت هذه الفوارق في الحياة الاجتماعية، واتسعت قاعدة الطبقية البغيضة، فأصبح في مصر من يسكن الفلل، والقصور ... ومن يسكن العشش والقبور ... ومن تلبى له جميع الطلبات وتوفر له كل الخدمات والإمكانات اللازمة للحياة والرفاهية ... ومن لا يجد قوت يومه أو قارورة الدواء أو الحد الأدنى من الخدمات .

١١- رفعت مصر شعار الاشتراكية للقضاء على الفقر والتقريب بين الطبقات في المجتمع، ولكن سرعان ما سقط هذا الشعار وأثبت فشله وقصر رؤيته ... ثم رفعت ولازالت ترفع شعار الرأسمالية والعولمة وتوجهت الأنظار والأفكار ـ بقوة لم يعرف لها مثيل ـ إلى الفكر الغربي

رغبة في تقديم الحلول التي تقضي على الفقر، وتعد بالغناء والسخاء والرخاء، وظلت هذه الوعود عقودًا متتابعة ولم تقدم شيئًا يذكر في حل المشكلة أو حتى في التقليل من آثارها.

١٢- فشلت كل الحلول المطروحة على الساحة في توفير حد الكفاية للجائع والمريض والمشرد والعاطل، وذلك بسبب النظرة الضيقة والمحدودة والقاصرة لأسباب المشكلة ـ من جهة ـ وطرق حلها من جهة أخرى، كربط المشكلة بالزيادة السكانية، أو قلة الموارد الطبيعية وشح الثروات وعدم وفرتها وكفايتها.

١٣- أثبتت الدراسات النظرية، والميدانية أن المشكلة ليست طبيعية، وأن البلاد مليئة بالخيرات والثروات، وأن أي تفسير للمشكلة، بقلة الموارد الطبيعية، أو الزيادة السكانية هو قلب للحقائق وجهل بالواقع وتضليل للمجتمع، فالمشكلة إنسانية وليست طبيعية ومفتعلة وليست واقعية.

١٤- نتج عن اندماج الاقتصاد المصري بقيمه التاريخية ... بالاقتصاد الأوربي بأفكاره العلمانية، أمورًا يمكن أن أوجزها فيما يلي:ـ

(أ) خلاف حاد لازالت آثاره السيئة تضر بمصر، فظهر ولأول مرة في تاريخ مصر يساريون يعلنون دون خجل أو تحفظ، أن الخير كله يأتي من وراء البحر الأبيض المتوسط، وأن الشر كله يأتى من الشرق، وأن أوربا هي القبلة التي يجب أن يتوجه إليها من يرغب في مستقبل أفضل وحياة أسعد ... وصار لهؤلاء معارضون على طول الخط، وموافقون لهم في بعض الأمور ... وظل ولايزال السجال بين الثلاث قائم إلى الآن.

(ب) إضعاف دور مصر في التأثير المباشر على مجريات الأمور .... والأحداث الإقليمية،والدولية ، والقرارات ذات الصلة بالشئون الإسلامية والعربية، وبروز قوى أخرى ترى أن مصر قد ابتعدت كثيرًا عن محيطها الإقليمي والعربي، ودورها الريادي والقيادي والتاريخي الذي عرفت به.

(ج) ردت مصر على معارضيها بردود وذرائع من أهمها:

ـ مواجهة المشاكل الداخلية (الاحتياجات الوطنية) أولًا، ومنها الفقر والبطالة والأمية والإرهاب .... وأنها مشغولة بخطط طموحة وواعدة للقضاء على جميع الأمراض المنتشرة في المجتمع ،(فمصر أولًا) ثم تأتى الإهتمامات الأخرى .

١٥ـ اتفقت الدراسة النظرية والميدانية على ضرورة إبراز أسباب مشكلة الفقر ... كعامل هام في ظهورها، وتأثيرها سلبًا على قيم المجتمع المصري، وذلك لمعرفتها ومعرفة مصادرها وأبعادها، سواء أكانت هذه الأسباب خارجية أو داخلية.

١٦ـ مشكلة الفقر في مصر لازالت قائمة، رغم وجود محاولات التصدي لها والتقليل من آثارها... ولازالت تؤرق الكثيرين في المجتمع المصري ... ولازالت تستغل أسوأ استغلال لشراء الذمم وصنع الولاءات والأيدلوجيات، التي أحدثت شروخًا خطيرة في المجتمع المصري، من أخطرها سوء العلاقة بين عامة الشعب والسلطة الحاكمة، وظهور التيارات المناوئة لنظام الحكم، والاحتجاجات والثورات ... الأمر الذي ينذر بالشر والخطر على وحدة البلاد وترابطها، وتماسك جبهتها الداخلية، وهذا خطر لا يعدله أو يدانيه خطر.

لذا يجب التعجيل بتقديم الحل الأمثل والأخذ بزمام المبادرة قبل فوات الأوان، وخروج الأمور عن نطاق السيطرة وحدوث ما لا يحمد عقباه، هذه هي أهم النتائج التي يمكن الخروج بها والاستفادة منها في هذه الدراسة.

والله الهادي إلى سواء السبيل

ثانيًا: توصيات هذا البحث

بعد ذكر أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة ... أود أن أقدم بعض التوصيات المهمة والتي أرجو أن يأخذ بها كل إنسان في مصر يهمه أمر البلاد والعباد، ويرغب صادقًا في حل مشكلة الفقر حلًّا جذريًّا، بعيدًا عن التخدير والتنويم والتسويف والوهم، الذي مورس، ولايزال يمارس حتى الآن دون فائدة تذكر.

أولاً: الإيمان بالله تعالى إيمانًا كاملًا، لا يقف عند حد الاعتراف بوجوده ووحدانيته، وإقامة الشعائر والعبادات وحسب، وإنما الإيمان الشامل لجميع أسمائه الحسنى وصفاته العلا، ككونه رازقًا ومطعمًا لجميع خلقه ... وهاديًا يهدي العباد إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم.

ثانيًا: الاعتراف بقيمة الدين في حياة الناس، والأخذ بالحل الإسلامي لمشكلة الفقر، وجميع المشاكل التي تظهر في المجتمع، وترك ما يخالف هذا الحل ... لاسيما وقد تبين أن الحل الإسلامي هو الأشمل والأكمل والأمثل والأعلم والأحكم؛ لأنه الحل الرباني الذي يوقظ الضمائر، ويضبط السلوك، ويُقوّم الإعوجاج ، فهو اليقين الذي لا يأتي إلا بخير ... ولابد من التمسك به والدعوة إليه والاستغناء به عما سواه، ففيه الكفاية والهداية والرشاد.

ثالثًا: الاعتماد على الله تعالى ثم على النفس في حل هذه المشكلة، وعدم اللجوء إلى الغير، أو انتظاره ليحلها لنا، أو تقليده تقليدًا أعمى لا يراعي خصائص المجتمع المسلم، وتاريخه، وثقافته، إذ أثبتت الدراسات أن ذلك يضر أكثر مما ينفع.

رابعًا: الاستفادة من الإمكانات المتاحة والمتوفرة وهي كثيرة ـ ولله الحمد ـ في مصر حيث يوجد لدينا علماء وأبحاث وعلوم ومعارف لا يستفاد منها بالقدر الكافي لحل المشكلة، كما يوجد لدينا شباب ومواهب وخبرات وكوادر وأموال وخامات وثروات .... تكفي لحل المشكلة في مصر ودول أخرى.

خامسًا: البحث في أسباب المشكلة إذ إن علاجها لا يمكن أن ينفصل عن أسباب ظهورها، وعوامل وجودها وبقائها، مع إعادة النظر في كل ما له صلة بهذه الأسباب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الأسباب والعوامل قبل معالجة المشكلة ذاتها.

سادسًا: علاج هذه المشكلة يجب أن يكون متعدد الجوانب ومتنوع الأساليب ، وذلك يحتاج إلى تضافر جهود جميع أبناء المجتمع، بحيث يشمل الأفراد وجماعات الإصلاح والمؤسسات الفاعلة، والوزارات المعنية بحل المشكلة ... مع التأكيد المستمر على الدور المطلوب القيام به،

وأهميته في الإسهام في الحل ، وخطورة التقاعس وعدم التعاون، وما ينتج عن ذلك من أضرار.

سابعًا: إزالة جميع العقبات والتعقيدات والصعوبات، التي تعترض طريق الجادين في العمل والإنتاج المثمر والمفيد، سواء أكانوا أجانب، أو أقارب ... مستثمرين، أو فلاحيين، أو أصحاب مشاريع صغيرة، أو شباب يرغب في العمل، وتقديم يد العون لهم ليكون ذلك مشجعًا لإقامة المشاريع النافعة التي تسهم في الحد من البطالة ـ من جهة ـ ومن جهة أخرى توفر السلع الضرورية لحياة الناس وما يحتاجون.

ثامنًا: لابد من تدخل الدولة في إقامة مشاريع عملاقة كبرى بسواعد مصرية وأموال وخبرات مصرية خالصة، لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب العاطل عن العمل؛ لأن المشاريع الوطنية الكبرى لا تقوى عليها إلا الدولة بمواردها المتعددة، وإمكاناتها المتنوعة ... وذلك بخلاف الأفراد الذين لا يقدرون على القيام بمثل هذه المشاريع وتمويلها والإنفاق عليها.

تاسعًا: الاستفادة من جميع وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة والمقروءة، في التوعية اللازمة، ونشر قيم العمل الجاد والإنتاج المثمر وفوائد ذلك في الدنيا، وثوابه عند الله تعالى يوم القيامة، ولا يكون ذلك إلا بوضع مساحات كافية للعلماء والخبراء والمصلحين ـ على اختلاف تخصصاتهم ـ لتوضيح معالم الطريق أمام الراغبين ـ بحق ـ في العمل والإنتاج، والجادين ـ بصدق ـ في الإصلاح والتوجيه، وهؤلاء، وهؤلاء في مصر ليسوا بالقليل.

عاشرًا: إدراج مواد تعليمية متخصصة في المدارس والجامعات والمعاهد، بهدف تطوير التعليم بما يناسب متطلبات العصر، والرقي بمستوى الطلاب في ميادين العمل، وشحذ هممهم، ودعم تطلعاتهم، وآمالهم، وتبصيرهم بمستقبل حياتهم، وإزالة حواجز الخوف من صدورهم، وعدم الثقة في النفس، واحتمال الفشل والمؤاخذة، وعدم القدرة على تحمل مسئوليات العمل، والإنتاج والتسويق.

ويكون ذلك بمراجعة المواد القديمة واستبدالها بمواد حديثة وهادفة ومدروسة، مع تقديم الأساتذة الأكفاء، والاستفادة من التقنية الحديثة والوسائل المتطورة، وعقد دورات تدريبية عملية، وتقديم الحوافز والجوائز المادية والمعنوية لتشجيع الطلاب على المنافسة والرغبة في التفوق.

الحادية عشر: الاستفادة من أهل الخبرة والإختصاص في علوم الاقتصاد والزراعة والقيم والأخلاق، بالقدر الذي يخدم القضية ويضمن نجاحها واستمرار عطائها، والمعرفة اللازمة للتسويق والتخزين والتصدير، حتى يحدث التوازن بين سوق العمل والإنتاج، والتسويق وضبط الأسعار، ولا مانع أن يُختار هؤلاء العلماء لتبوء المناصب، والدرجات اللازمة لإنجاح ذلك .

هذه هي أهم الوصايا التي يوصي بها الباحث والله المستعان، وعليه التكلان، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

ملاحق الدراسة الميدانية

ملحق رقم (١)

استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية:

جاءت على النحو التالي:-

أولًا :- البيانات الأولية :-

١- الاسم .... اختياري.

٢- النوع: ذكر ( ) أنثى ( )

٣- السن:

- أقل من ٢٠ سنة ( )
- ٢٠ ( ) ـ ٣٠ ( )
- ٤٠ ( ) ـ ٥٠ ( )
- ٦٠ سنة فأكثر ( )

٢- الحالة التعـليمية:

- أمي ( ) ـ يقرأ ويكتب ( )
- حاصل على إعدادية ( ) ـ مؤهل متوسط ( )
- مؤهل عال ( ) ـ أخرى تذكر ( )

٣- الحالة الاجتماعية :

- عَزَب ( ) ـ متزوج ( )
- مطلقة ( ) ـ أرمل ( )
- أخرى تذكر ( )

٤ - عدد الأبناء:

- ذكور ( ) ـ إناث ( )

٥ - الحالة المهنية:

- أعمل ( ) ـ لا أعمل ( )

إذا كانت الإجابة بـ(نعم) يسأل السؤال رقم (٦)

٦- نوع العمل:

ـ عامل ( ) ـ موظف ( ) ـ تاجر ( ) ـ أخرى تذكر ( )

٧- دخل الأسرة: ....

٨- ظروف السكن:

ـ سكن مستقل ( ) ـ سكن مشترك مع أهل الزوج أو الزوجة ( )

ـ سكن مشترك مع آخرين ( )

٩- نوع السكن:

ـ تمليك ( ) ـ إيجار ( )

أسباب مشكلة الفقر في المجتمع المصري:

١- قلة موارد الدولة

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢- الجهل والأمية

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٣- عدم وجود عدالة اجتماعية

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٤- إهمال قيمة العمل والإنتاج

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٥- السلبية والاتكالية على المنح

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٦- الاتفاقيات الاقتصادية والاستيراد

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٧- التفكك الأسرى

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٨- بسبب قلة فرص العمل

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

مظاهر مشكلة الفقر فى المجتمع المصرى:

ـ انتشار الأمراض ( )	ـ انتشار مشكلات الانحراف الأخلاقي( )
ـ انتشار مشكلات السرقة ( )	ـ انتشار ظاهرة أطفال الشوارع ( )
ـ ا نحراف الأحداث ( )	ـ انتشار مشكلات التفكك الأسرى ( )
ـ انتشار البطالة ( )	ـ انتشار الغلاء وتدني مستوى الأجور ( )
ـ انتشار عمالة الأطفال ( )	ـ انتشار الحقد والحسد بين الناس ( )
ـ انتشار مشكلات الإدمان ( )	ـ انتشار العشوائيات وقلة الخدمات ( )
ـ انتشار ظاهرة الانتحار ( )	ـ انتشار مشكلات الطلاق والخلع ( )
ـ انتشار الرشوة والمحسوبية ( )	ـ انتشار ظاهرة الاحتكار للسلع ( )

آثار مشكلة الفقر على القيم في المجتمع المصري:

١- هل لمشكلة الفقر تأثير على سوء الظن بالله ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢- هل بسبب الفقر يستعد الفرد لقبول الأفكار الهدامة ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٣- هل بسببه يتبنى الفرد المذاهب الإلحادية ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٤- هل تؤدى مشكلة الفقر إلى ضعف الإيمان بالله ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٥- هل يفقد الإنسان ثقته بالله بسبب الفقر؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٦- هل يفقد الإنسان ثقته بنفسه والآخرين بسبب الفقر؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٧- هل ضعف دور الوالدين بسبب الخروج المستمر لكسب العيش ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٨- هل تزداد عملية عدم القدرة على التفكير والإبداع بازدياد مشكلات الفقر؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٩- هل تنتشر الخلافات والنزاعات بين البشر بسبب الفقر؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

١٠- هل يعزف الشباب عن الزواج بسبب الفقر ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

في حالة الإجابة بـ(نعم) يسأل رقم (١١)

١١- هل عزوف الشباب عن الزواج يؤدى إلى مشكلات؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

فى حالة الإجابة بنعم يسأل ١٢

١٢- ما أهم هذه المشكلات من وجهة نظرك؟

....

....

١٣- هل بسبب الفقر يزداد التحرش الجنسي ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

١٤- هل يهرب الفرد من تحمل المسئولية بسبب الفقر ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

١٥- هل زادت معدلات الجريمة فى المجتمع المصرى بسبب الفقر؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

في حالة الإجابة بنعم يسأل ١٦

١٦- ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى ازدياد معدلات الجريمة من وجهة نظرك ؟

....

....

١٧ – هل يسبب الفقر الاستغناء عن القيم الحميدة لدى المجتمع المصري؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

في حالة الإجابة بنعم يسأل رقم (١٨)

١٨- ما هي أهم الصفات الحميدة التي ينبغي أن تتوافر لدى الناس ؟

....

....

١٩- هل الفقر يسبب إهمال قيم التسامح في المعاملات بين الناس ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢٠- هل يؤثر الفقر في تكوين علاقة طيبة بين الأفراد ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢١- هل يؤثر الفقر في الشعور بالانتماء إلى الوطن ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢٢- هل يؤثر الفقر في قيمة التعاون بين الناس ؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

مقترحات المستفيدين نحو مواجهة مشكلات الفقر في المجتمع المصري:

١- هل إخراج الزكاة بنصابها الشرعي يكفي لعلاج المشكلة؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢- هل تقوم المؤسسات الخيرية بتوفير المساعدات للناس؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

في حالة الإجابة بـ (لا) يسأل رقم (٣)

٣- هل بسبب أنها غير كافية تدفع الفرد بارتكاب المشكلات السلوكية؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٤- هل الموارد الطبيعية في مصر كافية لحل المشكلة؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٥- من وجهة نظرك ما هي أهم الأسباب التي تؤدى إلى علاج مشكلة الفقر في المجتمع المصري؟

....

....

ملحق رقم (٢)

استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية.

أولًا: البيانات الأولية:

١- الاسم: .... (اختياري)

٢- النوع: ذكر ( ) أنثى ( )

٣- السن:

ـ أقل من ٢٠ سنة ( ) ـ٢٠ سنة ( )

ـ٣٠ سنة ( ) ـ٤٠ سنة ( )

ـ٥٠ سنة ( ) ـ٦٠ سنة فأكثر ( )

ثانيًا: الحالة التعليمية:

ـ أمي ( ) ـ يقرأ ويكتب ( )

ـ حاصل على إعدادية ( ) ـ مؤهل متوسط ( )

ـ مؤهل عال ( ) ـ أخرى تذكر ( )

ثالثًا: الحالة الاجتماعية:

ـ عَزَب ( ) ـ متزوج ( )

ـ مطلقة ( ) ـ أرمل ( )

ـ أخرى تذكر ( )

رابعًا: عدد الأبناء:

ـ ذكور ( ) ـ إناث ( )

خامساً: الحالة المهنية:

ـ أعمل ( ) ـ لا أعمل ( )

إذا كانت الإجابة بـ (نعم) يسأل عن نوع العمل

سادسًا: نوع العمل:

ـعامل ( ) ـموظف( ) ـتاجر ( ) ـأخرى تذكر ( )

سابعًا: دخل الأسرة: ....

ثامنًا: ظروف السكن:

ـ سكن مستقل ( ) ـ سكن مشترك مع أهل الزوج أو الزوجة ( )

ـ سكن مشترك مع آخرين ( )

تاسعًا: نوع السكن:

ـ تمليك ( ) ـ إيجار ( )

المحور الأول : من مظاهر مشكلة الفقر في المجتمع المصري:

العبارات	نعم	لا
١- انتشار الحقد والحسد بين الناس.	( )	( )
٢- انتشار الرشوة والمحسوبية.	( )	( )
٣- انتشار العشوائيات.	( )	( )
٤- انتشار البطالة.	( )	( )
٥- انتشار الأمراض.	( )	( )
٦- انتشار مشكلة الإدمان.	( )	( )
٧- انتشار ظاهرة أطفال الشوارع.	( )	( )
٨- انتشار مشكلات التفكك الأسرى.	( )	( )
٩- انتشار عمالة الأطفال.	( )	( )
١٠- انتشار مشكلات السرقة.	( )	( )
١١- انحراف الأحداث.	( )	( )
١٢- انتشار مشكلات الانحراف الأخلاقي.	( )	( )
١٣- انتشار مشكلات الخلع والطلاق.	( )	( )
١٤- انتشار ظاهرة الانتحار.	( )	( )

المحور الثاني : من أسباب مشكلة الفقر في المجتمع المصري.

العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١- قلة موارد الدولة.	( )	( )	( )
٢- التفاوت في العدالة الاجتماعية.	( )	( )	( )
٣- الجهل والأمية.	( )	( )	( )
٤- قلة الاهتمام بقيمة العمل والإنتاج.	( )	( )	( )
٥- البطالة وقلة فرص العمل.	( )	( )	( )
٦- السلبية والاتكالية على الغير.	( )	( )	( )
٧- التفكك الأسري وما ينتج عنه من مشكلات.	( )	( )	( )

٨- الاستيراد والخضوع للغير. ( ) ( ) ( )

المحور الثالث: آثار مشكلة الفقر على المجتمع المصري.

العبـــــــارات	نعم	إلى حد ما	لا
١- هل لمشكلة الفقر تأثير على سوء الظن بالله؟	( )	( )	( )
٢- هل يستعد الفرد لقبول الأفكار الهدامة بسبب الفقر؟	( )	( )	( )
٣- هل يتبنى الفرد المذاهب الإلحادية بسبب الفقر؟	( )	( )	( )
٤- هل يؤدي الفقر إلى ضعف الإيمان بالله؟	( )	( )	( )
٥- هل يفقد الإنسان ثقته بالله بسبب الفقر؟	( )	( )	( )
٦- هل ضعف دور الوالدين بسبب الخروج المستمر لكسب العيش؟	( )	( )	( )
٧- هل تزداد عملية عدم القدرة على التفكير والإبداع بازدياد مشكلات الفقر؟	( )	( )	( )
٨- هل تنتشر الخلافات والنزاعات بين البشر بسبب الفقر؟	( )	( )	( )
٩- هل يفقد الإنسان ثقته بنفسه والآخرين بسبب الفقر؟	( )	( )	( )
١٠- هل عزوف الشباب عن الزواج بسبب الفقر؟	( )	( )	( )

في حالة الإجابة بـ(نعم) يسأل رقم (١١)

العبـــــــارات	نعم	إلى حد ما	لا
١١- هل عزوف الشباب عن الزواج يؤدي لمشكلات الانحراف؟	( )	( )	( )
١٢- هل ازدياد التحرش الجنسي في مصر بسبب الفقر؟	( )	( )	( )

١٣- هل هروب الفرد من تحمل المسئولية بسبب الفقر؟

(   )   (   )   (   )

١٤- هل ازدياد معدلات الجريمة في مصر بسبب الفقر؟

(   )   (   )   (   )

١٥- هل الاستغناء عن القيم الحميدة لدى المجتمع المصري بسبب الفقر؟

(   )   (   )   (   )

في حالة الإجابة بـ(نعم) يسأل رقم (١٦)

١٦ - هل إهمال قيم التسامح في المعاملات بين الناس بسبب الفقر؟

(   )   (   )   (   )

١٧- هل يؤثر الفقر على تكوين علاقة طيبة بين الأفراد؟

(   )   (   )   (   )

١٨- هل يؤثر الفقر في الشعور بالانتماء للوطن؟

(   )   (   )   (   )

١٩- هل يؤثر الفقر في قيمة التعاون بين الناس؟

(   )   (   )   (   )

المحور الرابع: مقترحات المستفيدين نحو مواجهة مشكلات الفقر في المجتمع المصري:

العبـــــــــارات	نعم	إلى حد ما	لا

١- هل إخراج الزكاة بنصابها الشرعي كفي لعلاج المشكلة؟

(   )   (   )   (   )

٢- هل تقوم المؤسسات الخيرية بتوفير المساعدات للناس؟

(   )   (   )   (   )

في حالة الإجابة بـ (لا) يسأل رقم (٣)

٣- هل بسبب أنها غير كافية تدفع الفرد لارتكاب المشكلات السلوكية؟

(   )   (   )   (   )

٤- من وجهة نظرك ما هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى علاج مشكلة الفقر في المجتمع المصري؟

....

....

ملحق رقم (٣)

أسماء السادة المحكمين لاستمارة الاستبيان:

م	الاســـم	الوظيـــفـــة
١	أ.د/ أحمد ربيع يوسف	عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة سابقًا، ورئيس قسم الثقافة بالكلية
٢	د/ أحمد محمد إبراهيم شحاتة	كلية الدعوة الإسلامية / قسم الثقافة
٣	د/ محمد عبد المولى قاسم	كلية الدعوة الإسلامية / قسم الثقافة
4	د/ محروس محمد محروس	كلية الدعوة الإسلامية / قسم الثقافة
٥	د/ محمد أمر الله السيد	كلية الدعوة الإسلامية / قسم الثقافة
٦	د/ رمضان محمد علي مبروك	كلية الدعوة الإسلامية / قسم الثقافة
٧	أ.د/ علي عبد العال ربيع	كلية الدعوة الإسلامية / قسم الأديان
٨	د/ مصطفى مراد صبحي	كلية الدعوة الإسلامية / قسم الأديان
٩	د/ مصطفى محمد الفقي	مدرس خدمة الفرد بكلية التربية / جامعة الأزهر / قسم الخدمة الاجتماعية
١٠	أ.د/ عادل رضوان	مدرس تنظيم المجتمع بكلية التربية/ جامعة الأزهر/ قسم الخدمة الاجتماعية
١١	أ.د/ شعبان حسين	مدرس تنظيم المجتمع بكلية التربية/ قسم الخدمة الاجتماعية
١٢	أ.د/ محمد عبد السميع عثمان	الأستاذ المتفرغ بكلية التربية
١٣	د/ محمد عبد الرازق خالد	أستاذ مساعد ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية بكلية التربية
١٤	د/ إبراهيم حجاج	مدرس بقسم الخدمة الاجتماعية/ وخدمة المجتمع بكلية التربية
١٥	أ.د/ أسامة أحمد البهنساوي	رئيس قسم الاقتصاد/ كلية الزراعة
١٦	أ.د/ سيف الدين يوسف عابدون	أستاذ علم النفس التربوي بكلية التربية جامعة الأزهر

لجنة الزكاة
مسجد الرحمن (علم القرآن)
(مساكن القاهره الأولى)
بمدينة السلام

إلى من يهمه الأمر

حضر الباحث حمدنا أمين عبدالله محمد/ إلى مقر لجنة الزكاة بمسجد الرحمن علم القرآن/ م السلام/ م القاهرة أولى وأجرى استبيانًا مع المستفيدين من اللجنة وعددهم ٥٠٠ خمسمائة/ عن مشكلة الفقر في المجتمع المصري وقد وزع عليهم استمارات وأخذها بعدما أبدى المستفيدين آرائهم،

هذا للعلم، والله الموفق

أمين صندوق لجنة زكاة مسجد الرحمن بالقاهرة

[signature]

(د. محمد يحيى حسين صالح)



الجمعية المصرية للتنمية المجتمع

بابارالوقف اخميم

المشهرة برقم ٨٦٢في٢٠٠٧

شهادة

تشهد الجمعية المصرية للتنمية المجتمع بان السيد الأستاذ حمدي أمين عبدا للاه محمد قام بمقابلة الحالات التي تعمل عليها الجمعية وهي ١٠٠ حالة تغطيهم الجمعية بصفة شهرية والحالات المستفيدة من لجنة الزكاة و قد قام الأستاذ حمدي أمين عبدا للاه محمد بتعرف علي مشاكل الإحالات الفقيرة

وهذا شهادة من الجمعية بذلك

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الإدارة

احمد علي دياب



جمعية حقـــوق الإنســـان
بســـوهاج ســـــاقلتة
المشهرة برقم ٩٢١ في٢٠٠٨

Human Rights Association
Sohag
Registration number to 921 in 2008



شهادة

تشهد الجمعية الإقليمية للتنمية وحقوق الإنسان بساقلتة بان السيد الأستاذ حمدي أمين عبدا للاه محمد قام بمقابلة الحالات التي تعمل عليها الجمعية وهي ٣٢٣ حالة تغطيهم الجمعية بتعاون مع بنك الطعام المصري بصفة شهرية والحالات المستفيدة من لجنة الزكاة و قد قام الأستاذ حمدي أمين عبدا للاه محمد بتعرف علي مشاكل الإحالات الفقيرة

وهذا شهادة من الجمعية بذلك

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

السكرتيرة
عبير عبد العزيز

رئيس مجلس الإدارة
إسماعيل البدوي

الجمعية الاقليمية
لحقوق الأنسان
المشهرة برقم ٩٢١ لسنة ٢٠٠٨
صادر / ٢٢ / ١١ / ٢٠١
بتاريخ / / ٢٠

سوهاج- ساقلتة -ش الوحدة من شارع بورسعيد- بجوار مسجد ال البدوي ☎ ٠٩٣٢٥١٦٠٤٦ / ٠١١٢٢٧٢٢٣١
Website-www.anhri.net/?cat=145 Emil hr921.2008@yahoo.com

جمعية مسجد الطاهرة

لرعاية الأيتام ببلبيس

المسجلة تحت رقم ٣٧٩

هذا الباحث وأجرى استبيانا لدعم مشكلة
الفقر من الجوانب [illegible] للشعور [illegible]
الاجتماعية بجمعية مسجد الطاهرة لرعاية
الأيتام ببلبيس شرقية وبهذا أعطي
الشيخ/ صبري أحمد [illegible]
هذا البيان له

جمعية مسجد الطاهرة
لرعاية الأيتام ببلبيس
المسجلة تحت رقم ٣٧٩

فهرس المراجع

أولاً:- القرآن الكريم:

ثانيًا:- كتب السنة النبوية:

١-صحيح الإمام البخاري، ط١ ابن كثير اليمامة، بيروت ط٣، تحقيق مصطفى ديب البغا.

٢-صحيح مسلم، للإمام مسلم بن حجاج النيسابوري، إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي.

٣-سنن أبى داود، للإمام سليمان بن الأشعث، ط دار الفكر تحقيق ومراجعة/ محمد محيي الدين عبد الحميد.

٤-سنن الترمذي، للإمام أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذي الجامع الصحيح، ط دار النشر، ودار إحياء التراث العربي بيروت بدون تاريخ.

٥-سنن النسائي، للإمام أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط الكتاب العربى بيروت، بدون تاريخ.

٦-مستدرك الحاكم للإمام أبى عبد الله الحاكم النيسابوري، ط دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى تحقيق مصطفى عبد القادر عطا سنة ١٤١١ هـ ١٩٩٠م.

٧-الأدب المفرد للإمام البخاري، ط دار البشائر الإسلامية بيروت سنة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي .

٨-موسوعة الحديث الشريف، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٩-تخريج أحاديث مشكلة الفقر، للشيخ ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ، دار النشر المكتب الإسلامي بيروت سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

١٠- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للشيخ الألباني دار النشر المكتب الإسلامي بيروت سنة١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

١١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ الألبانى، المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٢- السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني بيروت سنة ١٩٨٥ ومكتبةالمعارف بالرياض،بدون.

١٣- صحيح الترغيب والترهيب للشيخ الألباني مكتبة المعارف بالرياض بدون.

١٤- مشكاة المصابيح للمؤلف/ محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، ج٣ ط٣ دار النشر- المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م بيروت تحقيق ومراجعة الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني.
١٥- صحيح وضعيف الجامع للشيخ الألباني، ط دار القلم بيروت بدون تاريخ.
١٦- حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار، ط دار القلم بيروت بدون تاريخ.
١٧- مصنف عبد الرازق لأبى بكر الصنعاني المكتب الإسلا مى بيروت، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي جـ١ الطبعة الثانية بدون.

ثالثًا: كتب التفسير:

١- تفسير الإمام ابن كثير، ط دار الحديث القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٢- تفسير روح المعانى للإمام شهاب الدين الألوسى، ط دار الفكر، بدون تاريخ.
٣- تفسير صفوة البيان للشيخ/ محمد حسين مخلوف، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٤- القاموس القويم للقرآن الكريم، تأليف/ إبراهيم أحمد عبد الفتاح مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة بدون تاريخ.

رابعًا: كتب السيرة والتاريخ:

١- البداية والنهاية للإمام ابن كثير، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ سنة ١٩٩٧م.
٢- الروض الأنف المجلد الأول، الجزء الثانى صـ ١٥٠ ط موسسة مختار للطباعة والنشر ١٩٧٣م.
٣- الرحيق المختوم، الشيخ صفى الرحمن المباركفورى، المكتبة السلفية الهند.
٤- فقة السيرة للشيخ/ محمد الغزالى، ط دار الكتاب الحديث سنة ١٩٧٦م.
٥- قصص الأنبياء د/ عبد الوهاب النجار، ط مكتبة دار التراث بالقاهرة، بدون تاريخ، دار الفكر سنة ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

خامسًا:- كتب الفقة وعلوم الحديث:

١- حاشية ابن عابدين على الدر المختار، للعلامة محمد أمين ط المكتبة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى ١٣١٥هـ.
٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبى البركات سيدى/ أحمد الدردير دار إحياء الكتب العربية، مكتبة عيسى ألباني الحلبى، بدون تاريخ.
٣- فقة السنة للشيخ/ سيد سابق ط الفتح للإعلام العربي ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٤- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، لأبى زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبعة مصطفى الحلبي ١٤٧٧هـ / ١٩٥٨م.

سادسًا : كتب اللغة والمعاجم:

١- التعريفات للجرجانى، ط دار الرشاد، بدون تاريخ.
٢- رائد الطلاب، ط دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٩٧م، المؤلف/ جبران مسعود .
٣- لسان العرب للإمام/ جمال الدين محمد بن كرم بن منظور، ط الأولى دار صادر بيروت لبان سنة ٢٠٠٠م.
٤- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ط وزارة التربية والتعليم سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٥- المنجد في اللغة والأدب، ط مكتبة الكتاب المقدس، بدون تاريخ.

سابعا : الرسائل العلمية:

١- التفكك الأسري في المجتمع المصري المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة.
د/ محروس محمد محروس جامعة الأزهر المكتبة العامة برقم (٢١٩ / ١١٣٤٧).
٢- دور رأس المال في الفكر الإسلامي إعداد/ شعبان فهمي عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، سنة ١٩٧٩م، المكتبة المركزية برقم (٣٩٥٣).
٣- ذوو الاحتياجات الخاصة وموقف الإسلام منهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الثقافة الإسلامية/ كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة جامعة الأزهر سنة ٢٠٠٧م، د/ محمد عبد المولى قاسم.
٤- الضوابط الشرعية للاستثمار/ رسالة ماجستير منشورة، إعداد نصر محمد السلامي، ط دار الإيمان الإسكندرية سنة ٢٠٠٨ م.
٥- مشكلة الجوع فى العالم وعلاج الإسلام لها رسالة ماجستير غير منشوره د/ حلمي صابر، مكتبة كلية أصول الدين بالقاهرة رقم (٩٢).
٦- الولاية والشهادة في النكاح وحكم الزوج العرفي، رسالة ماجستير مقدمة من الباحث/ جمال الضمراني المحامى بالنقض، ط دار النهضة المصرية سنة ٢٠٠٧م.

ثامنا:- المراجع العامة:

١- أباطرة الفساد، وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر، تأليف / السيد عبدالفتاح ط دار الحياة للنشر والتوزيع سنة ٢٠١١م.
٢- أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الاسلام أ.د/ حمدي عبد العظيم، ط مركز صالح كامل الاقتصادي جامعة الأزهر الأحد ٨ رجب ١٤٢٠هـ / ١٧ أكتوبر ١٩٩٩م.

٣- أبناؤنا مشكلات وحلول إعداد/ أسامة على متولى، طـ دار الكتب المصرية سنة ٢٠٠٧م طـ١ .
٤- ابن خلدون، ط دار ابن خلدون بدون تاريخ.
٥- إحياء علوم الدين للإمام أبى حامد الغزالى، ط دار القلم بيروت، الطبعة الأولى بدون تاريخ.
٦- أخبار المصريين فى القرن العشرين من سنة ١٩٧٦م إلى ٢٠٠٠م تأليف/ سعيد هارون عاشور، مكتبه الآداب سنة ٢٠١٠م.
٧- إسلامية لماذا ؟ معالم الدولة القادمة للمؤلف/ سعد الدين الحسينى، طـ دار البينة سنة ١٩٩٣م.
٨- أساليب الغزو الفكرى د/ على محمد جريشة ومحمد شريف الزيبق، طـ دار الاعتصام بدون تاريخ.
٩- الأسرة المسلمة في العالم المعاصر أ.د / وهبة الزحيلي، ط دار الفكر المعاصر بيروت/ لبنان سنة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
١٠- الإسلام والضمان الإجتماعى د/ محمد شوقى الفنجرى، طـ دار ثقيف للنشر والتأليف السعودية سنة ١٩٨٠م.
١١- الإسلام وعدالة التوزيع أ.د/ محمد شوقى الفنجرى، الطبعة الأولى دار ثقيف للنشر والتأليف، السعودية، سنة ١٤٠٤هـ.
١٢- الإسلام والأوضاع الاقتصادية للشيخ/ محمد الغزالى، طـ دار القلم بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
١٣- الاستقلال الحضاري د/ محمد عمارة، طـ نهضة مصر سنة ٢٠٠٨م.
١٤- إشكالية القيم بين التهميش والتأصيل، طـ مزكر صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مؤتمر القيم الأخلاقية فى الفترة من ١٥ إلى ١٦ أبريل سنة ٢٠٠٠م مجموعة من العلماء.
١٥- الإصلاح الاقتصادي د/ منى قاسم، الناشر الدار المصرية اللبنانية للكتاب، سنة ١٩٩٨م.
١٦- أصول البحث الاجتماعي/ عبد الباسط محمد حسن، مكتبة وهبة سنة ١٩٩٩م.
١٧- الأعمال الكاملة للشاعر أحمد مطر، طـ كنوز المعرفة الطبعة الأولى سنة ٢٠١٠م.
١٨- الاغتصاب أسبابه وعلاجه تأليف / ناصر بن محمد السليماني، ط مكتبة الدعوة سنة ٢٠٠٢م.
١٩- الاقتصاد والمعونات الأجنبية ندوة الأربعاء ٥/ ٢/ ٢٠٠٣م، طـ مركز صالح كامل، جامعة الأزهر مجموعة من العلماء.
٢٠- الاقتصاد الإسلامى بين التبعية والاستقلال د/ أحمد الشربينى، طـ دار الشروق سنة ٢٠٠٧م.
٢١- الأقليات الإسلامية أ.د/ محمد إبراهيم الجيوشى سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٢٢- أمراض الفقر والمشكلات الصحية فى العالم الثالث تأليف د/ فليب عطية طـ دار المعرفة ١٩٩٢م.

٢٣- انحراف الأطفال المسمى بجرائم الصغار تأليف/ إبراهيم عبده الشرقاوي، طـ مكتبة العفانى طـ أولى سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٢٤- أوراق مصرية، تأليف د/ مختار عبدالعال ود/ جلال أبو زيد، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠ كيلو باترا للطباعة والكمبيوتر.
٢٥- البهائية فى منظور الإسلام للشيخ / محمد الخضر حسين، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ٢٠٠٨م.
٢٦- بينات الحل الإسلام د/ يوسف القرضاوى، طـ الثانية مكتبة وهبة سنة ١٩٩٢م.
٢٧- التحرش الجنسي أسبابه وعلاجه إعداد/ لجنة التأليف بالإدارة العامة لبحوث الدعوة، ط وزارة الأوقاف سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٢٨- تشريح الشخصية المصرية د/ أحمد عكاشة، طـ دار الشروق سنة ٢٠١٠م.
٢٩- تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية د/ عبد الناصر العطار، مؤسسة البستانى للطباعة، طـ الخامسة سنة ١٩٨٨م.
٣٠- تقرير وزارة الداخلية مصلحة الأمن العام، تقرير سنة ١٩٩٤م.
٣١- التلوث لعنة العصر مهندس/ سعد شعبان، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٩م.
٣٢- ثقوب فى الضمير د/ أحمد عكاشة، ط دار الشروق سنة ٢٠٠٧م.
٣٣- جذور الفساد الإدارى فى مصر الدكتور/ عبد الخالق فاروق، طـ دار الشروق سنة ٢٠٠٨م.
٣٤- جغرافيا مصر والوطن العربى، طـ وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٩-٢٠١٠م، مطابع دار الشعب.
٣٥- الجهاد الاقتصادى فريضة شرعية د/ حسين شحاتة، طـ دار الطباعة والنشر سنة ٢٠٠٢م.
٣٦- حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، د/ السعيد رزق فرج، مكتبة وصفي سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٣٧- الحضارة الإسلامية وتاريخ العرب، طـ وزارة التربية والتعليم بمصر سنة٢٠٠٩/ ٢٠١٠م، مطابع دار الشعب للنشر.
٣٨- خطب الشيخ محمد الغزالى ج٢ طـ دار الاعتصام سنة ١٩٨٨م.
٣٩- الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائى، طـ وزارة التربية والتعليم سنة٢٠٠٩/ ٢٠١٠م مطابع دار الشعب للنشر.
٤٠- دراسات في الأديان والنحل د/ أحمد غلوش، ط موسسة الرسالة سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤١- الدستور المصرى القوانين الأساسية إعداد د/ نشأت حسن المحامى، طـ البدراوى للتوزيع سنة ٢٠٠٧م.
٤٢- الدعوة الإسلامية في عهدها المدني د/ رءوف شلبي، ط مكتبة الفجر الجديد سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٤٣- دور القيم والأخلاق فى الاقتصاد الإسلامي د/ يوسف القرضاوي، طـ مكتبة وهبة سنة ٢٠٠١م.
٤٤- ديوان البوصيرى بدون طبعة وبدون تاريخ.
٤٥- ديوان المتنبى، طـ دار بيروت للطباعة والنشر سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٤٦- الديمو جرافيا الأمنية تقرير الأمن العام، مطابع الشرطة للطباعة والنشر سنة ٢٠٠٧م.
٤٧- ذاتية السياسة الاقتصادية أ.د/ محمد شوقى الفنجرى ، طـ الثانية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٤٨- رسالة الي الأمة د/ زغلول النجار، ط نهضة مصر للطباعة والنشر الطبعة الأولى أكتوبر ٢٠٠٩م.
٤٩- الرعاية الاجتماعية لأحداث الجانحين تأليف/ أحمد محمد كريز، دمشق مطبعة الإنشاء سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٥٠- سباق المستقبل بين الدين والشيوعية، ط دار الجيل بيروت سنة ١٩٧٦م.
٥١- سبب الجريمة الدكتور/ عبد الله بن أحمد قادرى، ط الثانية دار المجتمع للنشر والتوزيع سنة ٤١٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٥٢- العدالة الاجتماعية فى الإسلام / سيد قطب، ط دار الشروق سنة ١٩٦٨م.
٥٣- علل وأدوية للشيخ/ محمد الغزالي، ط دار الكتب الإسلامية الطبعة الأولي سنة ١٩٨٤م.
٥٤- العودة إلى الحياة تجربتي مع زراعة الكلى د/ صلاح عبد اللطيف مطابع الأهرام سنة ٢٠٠٥م.
٥٥- الفتنة الطائفية متى، وكيف، ولماذا ؟ د/ محمد عمارة، ط دار الشروق، سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٥٦- فضائل مصر لعمر محمد الكندى، طـ الفكر سنة ١٣٩١هـ.
٥٧- الفكر الإسلامي وصلته بالاستعمار د/ محمد البهي، طـ مكتبة وهبة طـ الرابعة عشر سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٥٨- فكر المسلم المعاصر ما الذي يشغله؟ د/ محمد سيد طنطاوي ومجموعة من العلماء، ط مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة ١٩٩٤م.
٥٩- قاموس العادات والتقاليد المصرية د/ أحمد أمين، ط دار الشروق سنة ٢٠٠٧م.

٦٠- القيم الأخلاقية دراسة نقدية د/ سامية عبد الرحمن ، طـ الأولى سنة ١٩٩٢م مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة.
٦١- القيم الدنية للشباب د/ نورهان منير حسن، ط المكتب الجامعي الحديث سنة ١٩٩٩م.
٦٢- القيم التي تعكسها الإعلانات في التليفزيون المصري، ط مركز صالح كامل، مؤتمر القيم ٨/ ١٢/ ١٩٩٩م حتي ٩/ ١/ ٢٠٠٠م، د/ محمود عبد العاطي.
٦٣- القيم والعادات الاجتماعية د / فوزية دياب، ط دار الكتاب العربي للنشر بدون تاريخ.
٦٤- كارت أحمر للرئيس تأليف / عبد الحميد قنديل، طـ دار الثقافة الجديدة الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٩م.
٦٥- الكتاب السنوى لجهاز التعبئة والإحصاء، سبتمبر سنة ٢٠٠٩م.
٦٦- لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ المؤلف/ شكيب أرسلان، طـ دار النشر، بدون تاريخ.
٦٧- لماذا لا يثور المصريين؟ تاليف/ علاء الأسوانى، طـ دار الشروق سنة ٢٠١٠م.
٦٨- ماذا أعدت مصر لنفسها بعد أكثر من زلزال د/ عبد الصبور شاهين، ط دار الاعتصام سنة ١٩٩٦م.
٦٩- ماذا حدث للمصريين د/ جلال أمين، ط دار الشروق سنة ٢٠٠٩م.
٧٠- المجتمع المصرى تأليف مجموعة من أساتذة كلية الآداب جامعة القاهرة، مراجعة الدكتور/ محمد حمدى إبراهيم سنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ م ط خاصة بالكلية.
٧١- محاضرات في مفهوم الاستشراق والتبشير د/ محمد زين العابدين محمد الطشو، طـ ١٩٨٨م بدون ذكر الناشر.
٧٢- مستقبل الأمة الإسلامية تقديم د/ محمود حمدى زقروق عن مجموعة من العلماء ، طـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٧٣- مشكلة الفقر وكيف عالجها فى الاسلام، د/ يوسف القرضاوى، الناشر مكتبة وهبة، الطبعة السابعة سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٧٤- مصر المحروسة من تانى أ.د/ على السلمى، ط مكتبة الشروق الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٧٥- مصر فى عهد الجماهير الغفيرة د/ جلال أمين، ط دار الشروق سنة ٢٠٠٩م.
٧٦- مصر والمصريون فى عهد مبارك د/ جلال أمين ط دار الشروق الطبعة الأولى ٢٠١١م.
٧٧- مصر والدائرة المتوسطية د/ سمعان بطرس فرج الله، ط دار الشروق سنة ٢٠٠٢م.
٧٨- مصر النهضة صناعة تاريخ مصر د/ حمادة محمود أحمد، طـ دار الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٨٧م.

٧٩- مصر والعالم الخارجي الواقع وآفاق المتسقبل حتى عام ٢٠٢٠م د/ على عبد العزيز سليمان، ط دار الشروق سنة ٢٠٠٥م.
٨٠- مصر والمصريون، ترجمة عاطف معتمد، ط دار الشروق سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٨١- مصر دولة عظمى خلال خمسين سنة المؤلف/ شفاء عبد الغنى مطابع الفاروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
٨٢- مفاهيم أساسية فى إدارة الموارد البشرية، ط الجامعة العمالية، الموسسة الثقافية، د/ عماد الدين حسن والدكتور/ حنفى محمود سليمان، بدون تاريخ.
٨٣- مليارديرات حول الرئيس تاليف مصطفى عبيد ، طـ كنوز للنشر والتوزيع سنة ٢٠١١م.
٨٤- من أجل الإسلام تأليف/ حيدر قفة ج١ الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م، المكتبة الوطنية عمان.
٨٥- منهج الإسلام في علاج حاضر العالم الإسلامي د/ كمال مصطفي، الطبعة الأولي سنة ١٤٠٧هـ دار أبو المجد للطباعة.
٨٦- منهج التربية فى الإسلام د/ محمد قطب، طـ دار الشروق ج١ سنة ١٩٨٩م بالقاهرة.
٨٧- منهج التغيير الإجتماعى فى الإسلام د/ محمد فتحى عثمان، ط الدار السعودية بالرياض سنة ١٩٨٥م.
٨٨- مؤتمر القيم الأخلاقية والإسلامية والاقتصادية، مطبعة مركز صالح كامل سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٠م مجموعة من العلماء.
٨٩- الموسوعة الإسلامية العامة أ.د / جعفر عبد السلام ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٤٣٣هـ/ ٢٠٠١م.
٩٠- المياة والتنمية الاقتصادية أ/ أشرف صبحي عبد العاطي، وعمروعلى حسن ، طـ دار مكتبة الإسراء سنة ١٩٩٩م.
٩١- الناس شركاء فى الأموال العامة د/ عبدالعزيز الخياط، طـ دار السلام سنة ١٩٨٥م.
٩٢- نظرات فى فقه الفاروق عمر للشيخ/ محمد المدنى، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ٢٠٠٢م.
٩٣- هموم داعية للشيخ/ محمد الغزالى، طـ دار النشر سنة ١٤٠٥هـ.

٩٤-وسائل المجتمع الاقتصادية لتأهيل الشباب المبكر للحياة الاجتماعية د/ عدنان حسن باحارث، ط دار المجتمع للنشر والتوزيع الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

تاسعًا :- الصحف والدوريات:

١- صحيفة الأخبار المصرية.

٢- صحيفة الأهرام المصرية.

٣- مجلة البيان الكويتية.

٤- مجلة التصوف الإسلامى.

٥- حولية كلية الدعوة الإسلاميه ج٢ الثقافة الإسلامية الإصدار الثاني العدد الحادي والعشرون سنة ١٤٢٧/ ١٤٢٨ هـ،٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م.

٦- صحيفة الجمهورية المصرية.

٧- صحيفة الحوادث المصرية.

٨- صحيفة صوت الأمة.

٩- صحيفة المصري اليوم.

١٠-مجلة منبر الاسلام.

١١-صحيفة الوفد.

١٢-صحيفة العربى

فهرس الموضوعات

المقدمة ٢

أهداف البحث ٥

أسباب كتابة هذا البحث ٦

أهمية هذا البحث ٧

الدراسات السابقة ٨

منهج البحث ١١

التمهيد ١٧

الباب الأول:(الإطار النظري)

الفصل الأول

المجتمع المصري وعلاقته بالقيم:.. ٣٤

المطلب الأول: قيمة التدين الفطرى والاعتزاز بالهوية العربية والإسلامية........ ٣٥

المطلب الثاني: قيمة التكافل وحسن الجوار.. ٤٢

المطلب الثالث: قيمة الصبر الإيجابي ومواجهة الأزمات بحكمة واقتدار........ ٤٦

المطلب الرابع: قيمة تفعيل الإحساس بالمسئولية نحو الإسلام والمسلمين........ ٤٩

الفصل الثاني

أهم مظاهر الفقر فى المجتمع المصرى:.. ٥٥

المطلب الأول: قلة مستوى الدخل الفردي والأسرى في مصر........................ ٥٦

المطلب الثاني: عدم كفاية المساكن ورداءة مستواها........................ ٦٠

المطلب الثالث: البنية الأساسية ومستوى الخدمات........................ ٦٢

الفصل الثالث

أسباب الفقر في المجتمع المصرى:.......... ٦٥
المبحث الأول: الأسباب الخارجية:.......... ٦٦
المطلب الأول: رغبة الدول الكبرى في إبقاء مصر دولة فقيرة.......... ٦٧
المطلب الثاني: الاتفاقيات الاقتصادية الغير متكافئة.......... ٧٠
المطلب الثالث: تصدير التكنولوجيا الاستهلاكية لنا، وتسهيل الحصول عليها. ٧٢
المطلب الرابع: الإعانات المشروطة والتي تصب في خدمة المانح ٧٤
المبحث الثاني: الأسباب الداخلية:.......... ٧٦
المطلب الأول: عدم دراسة المشكلة بالقدر الكافي.......... ٧٧
المطلب الثاني: الاعتماد شبه التام على الاستيراد، لسد حاجات المجتمع.......... ٨٣
المطلب الثالث: وجود العقبات أمام المشاريع الإنتاجية.......... ٨٥
المطلب الرابع: عدم مراعاة العدالة في توزيع الثروات وفرص العمل.......... ٩٠
المطلب الخامس: الانشغال عن الانتاج بوسائل غير جادة ونافعة.......... ١٠٠
المطلب السادس: الإسراف والتبذير.......... ١٠٢
المطلب السابع: الفساد المالي والإداري وغياب الرقابة الرادعة.......... ١٠٦

الفصل الرابع

علاقة الفقر بالقيم والأخلاق:.......... ١٠٩
التمهيد:.......... ١١٢
المبحث الأول: أثر مشكلة الفقر على العقيدة:.......... ١١٩
المطلب الأول: سوء الظن ـ بالله تعالى ـ والشك في عدله والاعتماد على غيره. ١٢٠
المطلب الثاني: الاستعداد لقبول الأفكار الهدامة والمذاهب الإلحادية.......... ١٢٢

المبحث الثانى: أثر مشكلة الفقر على العبادة:........... ١٢٤
المطلب الأول: التقاعس في التزام الفرائض بدعوى (العمل عبادة).......... ١٢٥
المطلب الثاني: تقلص الوقف الإسلامي.................. ١٢٧
المطلب الثالث: البخل وعدم إخراج الزكاة بالقدر الذي يسد حاجة المجتمع. ١٢٨
المطلب الرابع: مزاحمة الشعائر الدينية بالمشاريع الإنتاجية.............. ١٣٠
المبحث الثالث: أثر مشكلة الفقر على الأخلاق والسلوك:.......... ١٣١
المطلب الأول: ظاهرة السب والمجاهرة بالألفاظ غير اللائقة.......... ١٣٢
المطلب الثاني: الاعتداء على الوالدين والأولاد والمحارم ١٣٤
المطلب الثالث: قبول العمل في المهن اللاأخلاقية، والكسب اللامشروع... ١٣٦
المطلب الرابع: الحقد والحسد من الفقراء على الأغنياء............ ١٤٢
المطلب الخامس: إهمال قيم التسامح في المعاملات وكثرة التقاضي بين الناس. ١٤٥
المبحث الرابع: أثر مشكلة الفقر على العلم والفكر والإبداع:.......... ١٤٨
المطلب الأول: الرغبة عن التعليم الديني إلى المدارس الأجنبية خشية الفقر. ١٤٩
المطلب الثاني: التفكير المستمر في الحصول على مقومات الحياة.............. .... ١٥١
المطلب الثالث: ضعف الإرادة وفقد الثقة في النفس والقدرة على التفكير والإبداع. ١٥٢
المبحث الخامس: أثر مشكلة الفقر على الترابط الأسري:................ ١٥٦
المطلب الأول: التفكك الأسري وزيادة معدلات الطلاق................ ١٥٧
المطلب الثاني: ضعف دور الوالدين في تربية الأولاد بسبب الخروج للكسب ومضاعفة ساعات العمل.. ١٦٠
المطلب الثالث: الهروب من المسئولية بدعوى عدم القدرة على النفقة............ ١٦٣
المطلب الرابع: العزوف عن الزواج والإحساس بالعجز عن تكوين الأسرة..... ١٦٥

المطلب الخامس: كثرة العداوات والخلافات بين الأقارب........ ١٦٨

المبحث السادس: أثر مشكلة الفقر على أمن المجتمع واستقراره:.......... ١٧٠

المطلب الأول: زيادة معدلات الجريمة.......... ١٧١

المطلب الثاني: تبلد الحس وترك واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...... ١٧٩

المطلب الثالث: زيادة عدد اللقطاء وأطفال الشوارع.......... ١٨٢

المبحث السابع: أثر مشكلة الفقر على الكيان السياسى للدولة:..... ١٩٠

تمهيد.......... ١٩١

المطلب الأول: فتور العلاقة بين عامة الشعب والسلطة الحاكمة.......... ١٩٢

المطلب الثاني: السخرية والاستهزاء وكتمان العداء للسلطة.......... ١٩٥

المطلب الثالث: قيام الاحتجاجات للمطالبة بتوفير ضرورات الحياة.......... ١٩٧

المطلب الرابع: ظهور التيارات المناوئة لنظام الحكم سياسية كانت أو اجتماعية.. ٢٠٠

المطلب الخامس:ظهور الثورات المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية.......... ٢٠٢

ثانيًا: الباب الثاني (الإطار الميداني):

الفصل الخامس:الإجراءات المنهجية للدراسة.......... ٢١٠

الفصل السادس: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.......... ٢٢٥

الفصل السابع

الحلول والمقترحات:.......... ٢٥٤

التمهيد.......... ٢٥٥

المبحث الأول: الحلول الثقافية الضرورية لمواجهة المشكلة:.......... ٢٦٢

المطلب الأول: الاهتمام بالتوعية والتعليم والثقافة الإنتاجية، وغيرها.......... ٢٦٣

المطلب الثاني:الاستفادة من الأبحاث العلمية ومن أهل الخبرة وتفعيل مقترحاتهم ٢٦٨

المبحث الثانى: الحلول المادية الضرورية لمواجهة المشكلة: ٢٧٠

المطلب الأول: مراعاة العدالة في توزيع الثروات وفرص العمل.................. ٢٧١

المطلب الثاني: المزيد من تشجيع العمل والإنتاج بالوسائل الممكنة.............. ٢٧٤

المطلب الثالث: الاهتمام الخاص بالأمن الغذائي ومشكلة السكن والعلاج........ ٢٨١

المطلب الرابع: محاسبة المتسببين في الفساد ليكونوا عبرة لغيرهم.................. ٢٩٢

المطلب الخامس: مراجعة قوانين الاستثمار الأجنبي، واستيراد السلع لصالح المنتج المحلي ٢٩٦

خاتمة البحث: وتشتمل على:

أولًا: نتائج البحث.. ٢٩٩

ثانيًا:توصيات البحث... ٣٠٣

ثالثًا:ملاحق الدراسة الميدانية.................................. ٣٠٦

رابعًا: فهرس المراجع... ٣٢١

خامسًا:فهرس الموضوعات....................................... ٣٣٠

* * *